

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:
{إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا}

سورة الأحزاب / الآية ٣٣

تحديات ومواجهات

قال رسول الله|:

"إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي
ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا أبداً، وإنهما لن يفترقا
حتى يردا عليّ الحوض"

(ورد بصيغ متقاربة في صحيح مسلم: ج ٧ : ١٢٢، سنن الدارمي: ج ٢ : ٤٣٢،
مسند أحمد: ج ٣ : ١٤، ١٧، ٢٦، ج ٤ : ٣٧١، ج ٥ : ١٨٢، ١٨٩. مستدرک للحکم:
ج ٣ : ١٠٩، ١٤٨، ٥٣٣ وغيرها من المصادر)

تحديثات ومواجهات

محاضرات الأستاذ
محمد تقي مصباح اليزدي

الجزء الأول

المسؤولية الثقافية، التعددية الدينية، العنف والتسامح

تعريب
السيد علي عبد المنعم مرتضى

المجمع العالمي لأهل البيت



■ تحدّيات ومواجهات

تأليف: الأستاذ محمد تقي مصباح اليزدي

ترجمة: السيد علي عبد المنعم مرتضى

إعداد: المعاونة الثقافية، دائرة الترجمة

تصحيح: فؤاد المقدادي وصباح البياتي وشاكر الأحمد

الناشر: المجمع العالمي لأهل البيت ٨

الطبعة: الأولى

المطبعة: اعتماد

تاريخ النشر: ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م

الكمية: ٣٠٠٠ نسخة

حقوق النشر محفوظة للناشر

ISBN:964-529-068-6

info@ahl-ul-bayt.org

www.ahl-ul-bayt.org



كلمة المجمع:

إنّ تراث أهل البيت الذي اختزنه مدرستهم، وحفظه من الضياع أتباعهم، يعبر عن مدرسة جامعة لشتى فروع المعرفة الإسلامية. وقد استطاعت هذه المدرسة أن تربي النفوس المستعدة للاغتراف من هذا المعين، وتقدّم للأمة الإسلامية كبار العلماء المحتزين لخُطى أهل البيت الرسالية، مستوعبين إثارات وأسئلة شتى المذاهب والاتجاهات الفكرية من داخل الحاضرة الإسلامية وخارجها، مقدّمين لها أمّن الأجابة والحلول على مدى القرون المتتالية.

وقد بادّر المجمع العالمي لأهل البيت ٨ - منطلقاً من مسؤولياته التي أخذها على عاتقه - للدفاع عن حريم الرسالة وحقايقها التي ضيّب عليها أرباب الفرق والمذاهب وأصحاب الاتجاهات المناوئة للإسلام، مقتفياً خطى أهل البيت ٨ وأتباع مدرستهم الرشيدة التي حرصت في الردّ على التحديات المستمرة، وحاولت أن تبقى على الدوام في خطّ المواجهة وبالمستوى المطلوب في كلّ عصر.

إن التجارب التي تختزنها كتب علماء مدرسة أهل البيت ٨ في هذا المضمار فريدة في نوعها؛ لأنها ذات رصيد علمي يحتكم إلى العقل والبرهان ويتجنّب الهوى والتعصب المذموم، ويخاطب العلماء والمفكرين من ذوي الاختصاص خطاباً يستسيغه العقل وتتقبله الفطرة السليمة.

وقد حاول المجمع العالمي لأهل البيت ٨ أن يقدّم لطلاب الحقيقة مرحلة جديدة من هذه التجارب الغنيّة من خلال مجموعة من البحوث والمؤلفات التي يقوم بتصنيفها مؤلفون معاصرون من المنتمين لمدرسة أهل البيت ٨، أو من الذين أنعم الله عليهم بالالتحاق بهذه المدرسة الشريفة، فضلاً عن قيام المجمع بنشر وتحقيق ما يتوخى فيه الفائدة من مؤلفات قدامى علماء الشيعة الأعلام أيضاً، لتكون هذه المؤلفات منهلاً عذباً للنفوس الطالبة للحق، كي تنفتح على الحقائق التي تقدّمها مدرسة أهل البيت ٨ الرسالية للعالم أجمع، في عصرٍ تتكامل فيه العقول وتتواصل النفوس والأرواح بشكلٍ سريع وفريد.

نرجو من القراء الكرام أن لا يخلوا علينا بأرائهم ومقترحاتهم القيّمة

وانتقاداتهم البناءة في هذا المجال. كما ندعو كافة المراكز المعنية والعلماء والمؤلفين والمترجمين للتعاون معنا في نشر الثقافة الإسلامية المحمدية الأصيلة.

سائلين الله تعالى أن يتقبل منّا هذا القليل ويوفقنا للمزيد في ظلّ عنايته الخاصة ورعاية خليفته في الأرض الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف).

ونتقدّم بالشكر الجزيل لسماحة الأستاذ العلامة الشيخ محمد تقي مصباح اليزدي (حفظه الله) لتأليفه هذا الكتاب. كما ونشكر سماحة السيد علي عبد المنعم مرتضى لنقله هذا الكتاب من الفارسية إلى اللغة العربية، وكذلك جميع زملائنا الذين ساهموا في إنجاز هذا الأثر، بالأخص العاملين في قسم الترجمة المثابرين في أداء واجبهم.

المعاونية الثقافية

المجمع العالمي لأهل البيت

مقدمة المترجم:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وعلى آله الأخيار المنتجبين. عندما يتراكم غبار الشبهات وتعلو كثران المتاهات، يرسل الله رياح الحق مبشرات لتجلو مرآة الحقيقة للناظرين، وتسطع شمس الهدى للطالبيين؛ ومهما حاول الشرك وأهله والنفاق وجنده، من حشد جيوش الضلال والعمى لدحر راية النجاة والهدى، يأبى الله إلا أن يتمّ نوره ولو كره المشركون، فيدلع لسان الصدق بنطق تبّله ويشعشع ضياء الحق بنور تأجّجه، ويسرح شبة الليل المظلم بغياهب تلجلجه؛ ولئن غيّبت الشمس عنا حللك الغيوم ونحن بأمرس الحاجة إليها في تنفيذ الأباطيل والظنون، فهي أشدّ اشتياقاً إلينا، وأكثر غيرة على سفينة النجاة منّا، لذلك تُدلي بحبال أشعتها بين الفينة والفينة على رجال صقلوا مرآة القلب بالتطلع إليها، وشحذوا الذهن بقبس تنوّرها؛ لتنعكس أنوار المعارف تهدي السفينة إلى شاطئ النجاة.

نعم، لن يترك الله دينه دون نصير، ولم يخلق اللطيف الخبير عباده للإمتحان دون إتمام الحجة عليهم، وقد تصدى، بعد أنمتنا الأطهار، علماؤنا الأبرار للدفاع عن الإسلام ودرئ الشبهات المحاكة حوله، ومهما حاول أتباع الضلال نفث شبهاتهم بسموم مختلفة، كان علماؤنا الأطباء الحاذقين يشخصون الداء ويعطون الدواء ويكشفون اللثام عن وجه الغي والضلal، وتبقى الحجة تامة على العالمين.

ولم أنس كلمة سماحة القائد وليّ أمر المسلمين السيد علي الخامنئي (دام ظلّه) التي قالها بحق الأستاذ الشيخ محمد تقي المصباح اليزدي (حفظه الله): «إننا وإن كنا قد فقدنا أمثال الشهيد مطهري والشهيد بهشتي و... فقد عوضنا الله بالأستاذ محمد تقي المصباح...». ومن حاز على هذا الإطراء وغيره أيضاً من سماحة القائد غنيّ عن التعريف، وكتاباته دليل قاطع على المدعى، وهذا الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم أكبر شاهد على تصدي سماحة الأستاذ لشبهات العصر وتيارات الإنحراف.

حول الكتاب:

هذا الكتاب عبارة عن محاضرات ألقاها سماحة الأستاذ الشيخ محمد تقي المصباح اليزدي في جمع من الأساتذة والجامعيين التبعويين في جامعة (علم وصنعت)، وقد تناول فيها ثلاثة مواضيع:

الموضوع الأول: تناول فيه عبر محاضرتين قيمتين المسؤولية الملقاة على عاتق العلماء والأساتذة في مجال الثقافة خصوصاً في البلاد الإسلامية، وهو يشير إلى أهمية المرحلة وخطورتها وصعوبة المسؤولية الملقاة على عهدة المسؤولين، عارضاً لبعض المقاطع التاريخية الحرجة التي مرت بها الثورة في انطلاقتها وأثناء الحرب مع العراق.

الموضوع الثاني: تناول فيه البحث عن التعددية الدينية في أربع محاضرات، يذكر فيها الأشكال التي يمكن تصوّرها في عرض التعددية، وقد قدّمها بشكل لا يخطر حتى على أذهان متبّعيها، ثم أخذ بتفنيد هذه الأشكال واحداً بعد الآخر.

الموضوع الثالث: ذكر فيه عبر ثلاث محاضرات العنف والتسامح في الإسلام، أو ما يعبر عنه ببحث الجاذبة والطاردة، وهل إنّ الإسلام جاذب أو دافع للناس عنه. وفي نهاية هذا البحث وجّه إليه سؤالان دفاعاً عن فكرة العنف أو تعديلاً لبعض الألفاظ والأحكام مجاراةً للأوضاع الراهنة والظروف المحيطة، وقد أجاب عليهما بشكل دقيق، وإن كان قد داهمه الوقت ولم يسمح له بالتفصيل أكثر، لكن مع ذلك يجد القارئ الجواب الشافي والمقنع على تلك الأسئلة.

حول الترجمة:

وبما أن هذا الكتاب عبارة عن محاضرات، سوف يجد القارئ بعض التكرار لما يقتضيه أسلوب المحاضرة، ولم أتصرف في ذلك حفاظاً على الدقة في الترجمة اللّهم إلا ما أدّى تكراره إلى خلل فاحش بالسياق العربي، وما كان بصيغة المخاطب فقد تصرفت به أحياناً بما يناسب مقتضى الحال، وأما ترتيب الأبحاث وتسلسل المواضيع والعناوين فهو عين ما في الكتاب الفارسي، نعم قمتُ بتجزئة بعض الفقرات الطويلة إلى فقرات قصيرة لتسهيل وصول الفكرة إلى القارئ، ولتمكينه من ربط المواضيع ببعضها بشكل أفضل.

هذا، وأسأل الله سبحانه وتعالى القبول وإخلاص النية في العمل، وأن يحفظ جميع علمائنا العاملين، والحمد لله ربّ العالمين.

السيد علي عبد المنعم

مرتضى

مسؤوليتنا في مجال الثقافة (١)

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني لأكون بين جمع من الأساتذة الملتزمين والمحترمين. وأتمنى أن يكون ذلك انطلاقة لحركة مباركة للقيام بالمسؤوليات والتكاليف الكبيرة والثقيلة الملقاة على عاتقنا في هذه المرحلة. وفي بداية الأمر اسمحوا لي أن أذكر مقدمة صغيرة حول أهمية هذه المسؤولية، ثم أتعرض في الجلسات المقبلة لأبحاث ومواضيع مختلفة يطلبها الإخوة الأعزاء.

يوجد في الدين الإسلامي مبدأ باسم «توازن المسؤوليات والكفاءات»؛ بمعنى أن الله سبحانه وتعالى يطلب التكليف والمسؤولية من الشخص على قدر ما أعطاه من نعم واستعدادات وقدرات. وقد كثرت الأبحاث حول مسؤولية الإنسان، لما لهذا الموضوع من أهمية فائقة، ولكن أحب أن أذكر توضيحاً صغيراً قبل الدخول في بحث «توازن المسؤوليات والكفاءات».

الإنسان المسؤول أو المطالب بالحقوق:

رغم أن الإنسان يدرك بفطرته أنه لم يُترك من دون أيّ تكليف ومسؤولية كما تُركت الحيوانات، كذلك جاءت الأديان لتؤكد هذه المسألة، ولعلكم سمعتم قول الفيلسوف الغربي المشهور (عمانوئيل كانت): «لقد أثار إعجابي في هذا العالم أمران: الأول: منظر النجوم في السماء. والثاني: نداء الفطرة في داخل الإنسان، والفطرة هي أجمل نداء موجود».

وعلى كلّ حال فالإنسان يدرك بفطرته أنه متحمل لبعض التكاليف، وعليه بعض المسؤوليات، ولا يمكن لنا الآن الدخول في بيان هذا الإدراك الفطري وإثباته لأنه يحتاج إلى بحث مستقل عن بحثنا. وفي مقابل النظرية القائلة: بفطرية المسؤولية هناك نظرية أخرى كانت موجودة قديماً، إلا أنها لاقت رواجاً في العقود الأخيرة، وهي تصف تلك النظرية القائلة < بأن الإنسان مكلف ومسؤول > بأنها نظرية قديمة وتفكير رجعي لا بدّ من طرحه جانباً، لأن الناس في هذا العصر

يسعون لاستيفاء حقوقهم ومتطلباتهم من العالم والطبيعة والله والحكومة، وقد انتهى ذلك الزمن الذي كان يُعتبر فيه الإنسان عبداً لله؛ وبدأ عصر سيادة الإنسان، ذلك العصر الذي ضيّعته البشرية - للأسف - طيلة قرون، وهو عصر استيفاء وإحياء الحقوق بدل اشتغال الإنسان بالسؤال والبحث عن تكليفه ومسؤوليته.

إذاً هناك نظريتان، الثانية منهما تعتبر الإنسان طالباً ومستوفياً للحقوق، بينما الأولى ترى أن الإنسان مسؤول ومحاط بالتكاليف من كل جانب، ولا بدّ له من امتثال كلّ الأوامر والنواهي الملقة على عاتقه. والعقل والوجدان والفطرة الإنسانية يشهدون على صحة هذه النظرية، أضف إلى ذلك اتفاق الأديان على هذا الأمر، وقد ذكر القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على أنّ الإنسان مكلف ومسؤول، ونحن هنا نشير إلى بعض منها:

- { فَوَرَّبُّكَ لِنَسَائِلِهِمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ }^(١).
 { ... وَلَنَسْأَلَنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ }^(٢).
 { ... إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً }^(٣).
 { وَقَفَّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ }^(٤).
 { ... وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولاً }^(٥).
 { ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ }^(٦).

مبدأ توازن المسؤولية والكفاءات:

وعلى هذا ليس هناك أيّ نقاش في أصل كون الإنسان مكلفاً ومسؤولاً، ولكن النكته المهمة التي ينبغي التوجه إليها هي: أن هذه التكاليف ليست ثابتة على حدّ سواء ولجميع الأفراد وفي جميع الأزمنة، بل نراها تتفاوت بسبب العوامل والظروف المختلفة.

(١) سورة الحجر: ٩٣ - ٩٢.

(٢) سورة النحل: ٩٣.

(٣) سورة الإسراء: ٣٦.

(٤) سورة الصافات: ٢٤.

(٥) سورة الأحزاب: ١٥.

(٦) سورة التكاثر: ٨.

فمن العوامل التي تؤدي إلى تفاوت درجة المسؤوليات: القوى والقدرات التي يمتلكها الأشخاص، وهذا هو ما أشرنا إليه في أول البحث باسم مبدأ توازن المسؤولية والكفاءات، فيما أنّ قدرات الأشخاص الجسمية والبدنية واستعداداتهم الفكرية والروحية ومواقعهم الاجتماعية وأمثال ذلك ليست متساوية، لذلك نرى أن مسؤولياتهم متفاوتة وليست بدرجة واحدة. فكل شخص مسؤول على قدر ما يمتلك من كفاءات: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} (٧).

فلا أحد يشك أن الأعمال التي يقوم بها رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء لا تقاس من ناحية مقامه الاجتماعي بالأعمال التي يقوم بها موظف عادي، ومن هنا لا تقاس مسؤولية هذا بمسؤولية ذاك. ومن العوامل المؤدية إلى شدة وضعف المسؤولية أيضاً: شدة وضعف الخطر الذي يشعر به الفرد أو المجتمع، فكلما اشتد الخطر عظمت وكبرت المسؤولية.

وعلى سبيل المثال: لو كان يسود المجتمع حالة الأمن والأمان وكان كل شيء فيه خاضع للرقابة الكاملة، لرأينا أبناءه يعيشون باستقرار كامل وراحة بال تامة، بينما لو سيطر على المجتمع حالة من عدم الأمن والاستقرار بسبب ضعف القوى النظامية والعسكرية، وسيطر عليه الأشرار والمجرمون، لرأينا عندها أن الشخص يشعر بمسؤولية أكبر تجاه حفظ زوجه وأولاده وبيته وأمواله وحمايتهم. ولو شاع أنّ السوق مليء باللحم والأغذية المسمومة لوجدنا أن الشخص يضطر لإجراء بعض التدابير اللازمة، إذاً على قدر ما يكون الخطر أقوى وأكبر، فإن الإحساس الداخلي بوجوب أخذ التدابير اللازمة يقوى ويكبر أيضاً.

طبعاً لا بدّ من الالتفات إلى أن هذه القاعدة متعلقة بمقام الإثبات لا بمقام الثبوت، بمعنى أنّها تجري عندما نلمس الخطر ونشعر به، أو عندما نحتمل الخطر ويثبت لنا وجوده عبر إحدى الطرق؛ بينما لا تجري هذه القاعدة فيما لو كان الخطر موجوداً ثبوتاً وواقعاً ولكننا لا نعلم بثبوته ولم يصل إلينا بطريق ما، ومهما كان هذا الخطر كبيراً فإنّه لن يلاقي أي سعي وأي تحرك منا، إذاً لا بدّ لنا أولاً أن نلمس الخطر ونشعر به حتى نستطيع أن ندرك مسؤوليتنا تجاهه.

مدى القابلية والمسؤولية عند أساتذة الجامعة والحوزة:

إنّ ما يتعلق بهذا المجلس ويرتبط بالإخوة الأعزاء هو المسؤولية الملقاة على عاتقنا، فإنها ومن جهات مختلفة أثقل بكثير من المسؤولية الملقاة على عاتق الآخرين.

فمن هذه الجهات:

أولاً: القدرات الذاتية والاستعدادات التي منحكم الله سبحانه وتعالى إياها، فلو كانت استعداداتكم عادية لما كنتم أساتذة في الجامعات، وتحقيقاتكم وشهادتكم العليا تشير إلى مدى ذكائكم وقوة استعدادكم.

ثانياً: ومن تلك الجهات التي جعلت مسؤوليتكم أكبر، منزلتكم الاجتماعية، حيث بإمكانكم التأثير على الطلاب الجامعيين وعلى جيل الشباب، وهذه مهمة لا يقدر على أدائها الأفراد العاديون، بل ولا أيّ مسؤول في الإدارات والوزارات، وأنتم من خلال تربيتكم لجيل الشباب وتقديم الأفكار والآراء لهم ترسمون مستقبل هذه الدولة، فإنّ المسؤولين والمدراء المستقبليين والأشخاص الذين سوف يستلمون المناصب الحساسة والحرّة - من القيادة ورئاسة الجمهورية مروراً بممثلي المجلس إلى سائر المناصب الإدارية - يُنتخبون من بين هؤلاء الشباب الموجودين في الحوزة والجامعة، ونستنتج من ذلك أنّ مسؤولية الأستاذ الحوزوي والجامعي أكبر من هذه الجهة وأخطر بكثير من مسؤولية الآخرين.

ثالثاً: هناك جهة ثالثة تجعل مسؤوليتنا ومسؤوليتكم ثقيلة وكبيرة، وهي عبارة عن عامل مرحلي، فنحن نمرّ في ظروف صعبة جداً، يشهد فيها خطر العدو، وخصوصاً في غزوه الثقافي، وتجتاح كيائنا غاراته وهجماته الثقافية. وما كان يردّه البعض حتى الآونة الأخيرة: من أنّ ذلك مجرد معاملة وتبادل ثقافي، ليس إلا توهماً محضاً، ولا أظنّ أبداً بقاء أدنى تردد في ذلك لدى من عنده قليل من الحنكة والوعي السياسي، وأنّ هناك خطراً ثقافياً كبيراً يهدّد مجتمعنا ولا سيما جيل الشباب الصاعد، فإذا تأخرنا عن المواجهة ولم نحدّ من توغل العدو الثقافي فسوف نصل وبسرعة إلى نقطة تحوّل ثقافي شامل. وقد وضعت وسائل الإعلام منها الفضائيات وشبكة الإنترنت العالمية إمكانات كبيرة بيد الشياطين لم يعهد لها مثيل من قبل، ونرى العدو يستفيد منها يوماً بعد يوم بتوسيع دائرة نشاطاته الثقافية التخريبية، ويخترق حواجزنا الثقافية واحداً تلو الآخر.

الانحطاط الثقافي والأخلاقي في العالم المعاصر:

لقد أصبح الانحطاط والفساد الأخلاقي والثقافي في هذه الأيام وخيماً وشديداً جداً إلى درجة ارتفعت له صيحات الغربيين أنفسهم وضاقوا به ذرعاً، وبما أنكم مطلعون على هذا الأمر أقتصر على ذكر مورد وكما يقول المثل «القليل يدلّ على الكثير».

تعرض القرآن الكريم لقصة قوم لوط، ووبّخهم على العمل الشنيع الذي كانوا مبتلين به، حيث كانوا يُرضون غرائزهم الجنسية مع الجنس المماثل، ووصف عملهم هذا بالفاحشة: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾^(٨)، ورفضه رفضاً شديداً، إلا أنهم أصروا على هذا العمل القبيح، ولم يستجيبوا لنصائح وإنذارات النبي لوط × حتى نزل بهم عذاب الاستئصال فأبادهم جميعاً. وهذه قصة ترتبط ببلد صغير في هذا العالم ومع رجال محددين، أمّا اليوم فانظروا ماذا يجري في هذا العالم، حيث يظهر من خلال الإحصاءات التي يقدمها الغربيون أنفسهم أن أكثر من خمسين بالمائة من شخصيات الدول المرموقة مبتلون بهذه العادة الأخلاقية السيئة، وقد وصل الأمر إلى الدعوة العلنية والقيام بالمظاهرات تأييداً لهذا الفعل القبيح، بل قام مجلس النواب في بعض هذه الدول بالتصويت على بعض المواد في هذا المجال وأقرها قانوناً رسمياً.

ويوجد في هذه الأيام لهؤلاء الأشخاص الشاذين جنسياً نوادٍ ومراكز ومجمّعات ثقافية ومكتبات ومجلات خاصة بهم، وما كنت لأصدق لو لم أرَ عن كتب، ففي إحدى المرات حيث كنت مدعواً لإلقاء محاضرة في مدينة (فيلا دلفيا)، وسنحت الفرصة آنذاك للتجول في بعض مدنها ومن جملتها واشنطن، وكان ذلك في سيارة معاون أحد الوزراء، وعندما وصلت بنا السيارة إلى تقاطع يوجد بالقرب منه مكتبة جميلة جداً فقلت عندها: أحب أن ألقى نظرة على هذه المكتبة، إلا أن معاون رفض وقال: ليس من المناسب أبداً أن نترجل من السيارة هنا، وعندما سألته عن السبب أجاب: هذه المكتبة للشاذين جنسياً!! وقد رأيت على جنب ذلك التقاطع رجالاً كثيرين يتزيّون بزيّ النساء، ويعرضون أنفسهم باللباس

القصير، ومختلف الأدوات التجميلية النسائية.

هذا حال الدنيا في هذه الأيام! وقاحة وقلة حياء! فكيف الحال مع وجود وسائل الإعلام والفضائيات وشبكة الإنترنت؟ فإن هذه الجرثومة الأخلاقية الخطيرة ستتنتشر بشكل أسرع وأسهل. ولقد دق علماء النفس والتربية والتعليم في دول الغرب ناقوس الخطر، وأعلنوا الجد في أخذ الحيلة والحذر لما يتعلمه الأطفال من أمور غير أخلاقية، ولما يرونه عبر الإنترنت من أمور مستهجنة جداً. ونرى اليوم هوليوود تضع الأفلام الجذابة الساحرة بالاستفادة من التقنيات الحديثة، وتبث ذلك إلى جميع أنحاء العالم، ولا تدعو أفلامها إلا للفساد والانحطاط الأخلاقي. ويا حبذا لو ينتهي الأمر عند هذا الحد، ولا يمتد إلى ما هو أشد وأعظم خطراً وهو الخطر الفكري، فكما أن الفساد الأخلاقي في هذه الآونة ليس له مثيل، كذلك الأمر بالنسبة للفساد الفكري الراجح هذه الأيام فإنه لم يخطر على بال أي شيطان سابق، فإن إبليس اللعين الذي يُعتبر - منذ خلقه نبينا آدم x - إلى يومنا هذا - أكبر عامل فساد فكري وعقائدي للبشر، يعرض على أنامله تعجبا مما يرى من الشبهات المنحرفة والضالة التي يطرحها بعض شياطين الإنس! فقد خلقوا جواً سيطر على الأرجاء بحيث لو قال شخص أنا عندي يقين بأمر ما، قالوا له: يا لك من إنسان أحمق وعديم الفهم! نعم، لقد صار افتخار البشر، وبحسب الاصطلاح «علماء العصر»، بأن تقول: عندي شك وترديد في كل شيء، ولا يوجد شيء يقيني وثابت، بل ولا يوجد أي شيء في هذا العالم قابل للإثبات.

حفظ التعادل النسبي بين عوامل الهداية والانحراف في كل عصر:

المطلب الذي ينبغي أن نعرفه هو ما تقتضيه الحكمة الإلهية البالغة في كل عصر، ففي كل زمان تزداد فيه الانحرافات الفكرية ويكثر الانحطاط والفساد الأخلاقي، تزداد في المقابل وتكثر الفرص الحديثة لهداية البشر وإصلاحهم، والله سبحانه وتعالى يحافظ على التوازن دائماً بين الصلاح والفساد والهداية والضلال، ولا يترك المجال أبداً للفساد والضلال أن يتغلبا على المجتمع بحيث يحجبان ويسدّان الطريق عمّن يريد الوصول إلى الهداية والصلاح، فما أوجدته وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة من فرص جديدة للإفساد والتضليل، أوجدت في المقابل فرصاً جديدة لإصلاح البشر وهدايتهم بشكل لم يكن له نظير من قبل، ونرى اليوم أشخاصاً

كثيرين قد تعرفوا على الإسلام واعتنقوه كذلك من خلال الإنترنت. فكما أن الراديو والتلفزيون وأفلام السينما والأقمار الاصطناعية والإنترنت وسائل يستفاد منها لإيجاد الانحراف والفساد الفكري والأخلاقي، فإن هناك عدداً كبيراً تعرفوا من خلال هذه الوسائل نفسها على الثورة الإسلامية وإيران، وعلى الإمام الخميني + وعلى الإسلام وصاروا مسلمين، نعم لقد اعتنق الإسلام عدد كبير من الناس القاطنين أقصى العالم، بعدما تعرفوا عبر هذه الوسائل نفسها على الإمام الخميني + وسمعوا كلامه وعرفوا نهجه.

وعلى سبيل المثال: كنت في إحدى المرات ضيفاً عند أحد تجار الكمبيوتر في سنغافورة، فأخذ يخبرني عن كيفية تشييعه فقال: كنت في أول حياتي وهابياً إلا أنني بعدما تعرفت على الإمام الخميني +، وسمعت كلامه وشاهدت ثورته أيقنت أن ما يقوله هذا الإمام + هو الإسلام الواقعي وبالتالي أصبحت شيعياً.

وعندما كنت مسافراً في جولة إلى عدة دول في أميركا الجنوبية، التقيت في إحدى هذه الدول، وعلى ما في ذهني دولة التشيلي برؤساء ومسؤولي الجامعة وقالوا لي: «نحن قلقون على جيل الشباب في بلدنا ومستقبلهم، ولا ندري ماذا نفعل، فلو أنكم تضعون لهم برامج تبنتي على أسس التربية الإسلامية، ونحن مستعدون بأن نضع جميع ما نملك من إمكانيات تحت تصرفكم، لأننا مطمئنون بأن أفضل أسلوب تربوي في هذا العصر هو أسلوب المسلمين». وكان المعاون الأول في تلك الجامعة يتجول معي ليُعرفني على أقسامها ومراكزها المختلفة، وعند الظهيرة طلبنا منه مكاناً للصلاة، وبينما نحن نصلي إذ بالمعاون المسيحي يقف ويصلي معنا، وقد تعجبت من هذا الأمر كثيراً. ثم قال لنا: أنا لا أعرف ماذا تقرأون في صلاتكم، ولكني تأثرت كثيراً من تلك السجدة في صلاتكم، فشعرت برغبة عارمة تدفعني للصلاة معكم.

وفي عاصمة كوبا (هافانا) - تلك الدولة التي مضى عليها أكثر من خمسين سنة، وما زالت تحت السيطرة الكاملة للشيوعية - كنا باستضافة جمع من الأساتذة في منزل بروفسور في التاريخ، وهو أسباني الأصل، مازلت أذكر في ذلك الوقت أنه قام وألقى كلمة قال فيها: «تدفعني منذ طفولتي رغبة للبحث عن شخصيتين: الأولى رسول الإسلام باعتبار أنه شخصية عالمية، والثانية عمر الخيام باعتبار أنه عالم إيراني مرموق، ولكن منذ مدة راودتني رغبة جديدة فاقت تلك الرغبة، وهي البحث عن

شخصية غيّرت العالم بأسره، وهي شخصية الإمام الخميني +»، وعندما وصل هذا البروفسور إلى هذا الحد فقدّ حالته الطبيعية، فقد ركع أمامي مرتين وقبّل يدي وألحّ عليّ أن أقدم له قرآناً باللغة الأسبانية. **نعم لقد حصل هذا الأمر** مع بروفسور لعلّه أكبر الأستاذة في تلك الجامعة! وإنما ذكرت هذه النماذج لكي لا نتوهم أبداً أنّ الأمر قد انتهى بازدياد أسباب الفساد الذي عمّ الدنيا بأسرها، ولم تبقَ أيّ وسيلة لترويج الإصلاح ورفع راية الهدى، فإنّ ذلك توهم خاطي، ولا ينبغي لنا أن ندع لليأس مجالاً إلى نفوسنا، وحاشا لله العالم بكلّ الأمور أن يخلق هذا العالم لأجل تكامل الإنسان ثم يترك إدارته لعدّة من الشياطين المفسدين، بل أكرر على مسامعكم بأنه كلما ازدادت أسباب الضلال ووسائل الفساد تبرز طرق جديدة للهداية والصلاح، لم تكن متوفرة في عصر من العصور.

ونحن في هذه الأيام نمتلك ظروفاً اجتماعية لإيجاد التحولات والحركات التغييرية لم يكن لها مثيل من قبل، وقد رأيتكم أكبر مثال على ذلك ألا وهو انتصار الثورة الإسلامية والحرب المفروضة (ثمانية سنوات من الدفاع المقدس)، فقد قام شبابنا الذين كانوا قد ترعرعوا في مجتمع الشاه الفاسد، بالثورة الإسلامية التي أوجدت تحوّلاً كبيراً في العالم، وتحلّوا بصفات سامية من الإيمان والمعرفة استطاعوا من خلالها أن يديروا حرب الثماني سنوات من الدفاع المقدس، بعزم وقوة وإيثار يُضرب به المثل، وأن يظهروا شجاعة لا نظير لها خلدت عبر السنين. وأنتم لو أمعنتم النظر لوجدتم بين الشباب والشابات عدداً لا يستهان به ممّن يمتلك الاستعدادات العالية لفهم المطالب العرفانية الدقيقة، يأنسون بالله ويستطيعون أن يقطعوا بيوم واحد ما يحتاج إلى مائة سنة من المجاهدة، وعليه فلو أنّهم يحظون بالإرشاد الصحيح فهم مستعدّون للغضّ عن كلّ وسائل الانحراف وعدم الالتفات إلى اللذات المادية، وقد شاهدنا الكثير منهم أثناء الثورة وفي جبهات الحرب. وما أودّ قوله هو: أن تحمّل عبء مسؤولية هداية جيل الشباب الذي يتحلّى بالفطرة السليمة ويمتلك أفضل الاستعدادات، ملقى على عهدتنا وعهدتكم جميعاً.

أكثر التطورات الكبيرة رهينة أفكار العلماء:

كان الهدف من الحديث عن المسؤولية هو أن ندرك أهمية وخطر ما

نتحملة بشكل أكبر، والمتأمل يجد أن أغلب الأشخاص الذين استطاعوا أن يوجدوا التغييرات والتطورات الكبيرة في المجالات المختلفة - ولعلّه أكثر من تسعين في المائة - هم من العلماء والمفكرين الجامعين والدينيين. فلو ألقينا نظرة على المجالات المختلفة كالساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية وأمثال ذلك، لوجدنا أنّ بدو نشوئهم كان عبارة عن تفكير شخص واحد، ثم بدأ يتسع شيئاً فشيئاً إلى أن انتهى به الأمر لإحداث تحوّل كبير. ومن الطبيعي أنّ هذه التحوّلات ليست كلها إيجابية؛ لأنّنا نلاحظ أيضاً وجود تحولات سلبية، فهناك موارد كثيرة أدّت إلى انحرافات أخلاقية أو فكرية كبيرة وخطيرة جداً.

ومن جملة هذه الانحرافات: ما يتخبّط به الغرب من انحرافات جنسية وأخلاقية باعتراف نفس الغربيين، وقد كانت نظرية عالم النفس الألماني المشهور (زيغموند فرويد) أكبر مساهم في هذا الانحراف، فإنّ (فرويد) عندما كان بصدد تحليل علل الأمراض النفسية، وصل إلى أن هذه الأمراض عبارة عن صدى وانعكاس للغرائز والميول المكبوحه، لا سيما الغريزة الجنسية، واعتبر رواج الحرية الجنسية في المجتمع أفضل علاج للتخلص من الأمراض النفسية. وبناءً على هذه النظرية انتهى الأمر إلى ما نشاهده اليوم من الانحطاط الجنسي والفساد الأخلاقي في عالم الغرب - حتى لو ادعي أن (فرويد) لم يقصد السوء من إظهارها - ومن الطبيعي أن يساعد على رواج هذه النظرية واتساع نطاقها الانتهازيون وأصحاب الغايات والشهوة العارمة، ومن أربح صنائع العالم ما يتعلق بدنيا الفحش والمسائل الجنسية، ومن أكثر الأفلام الرائجة عالمياً هي أفلام الدعارة، وأكثر القنوات التلفزيونية رواجاً تلك التي تبث أكبر عدد ممكن من البرامج الجنسية البشعة، ولكن الجرعة الأولية لما يجري كانت على يد نظرية (فرويد) وهو ليس إلا عالماً نفسانياً واحداً.

وعلى صعيد الانحطاط والفساد الفكري يمكن لنا الإشارة إلى الفكر الماركسي وما جرّ خلفه من مصائب عظيمة، عندما طرح الفلسفة التي حكمت نصف الكرة الأرضية مدة ما يقارب السبعين سنة، ولم تعد إلا بالنتائج الوخيمة المتعددة على أتباعها باعتراف نفس الأمم والدول التي كانت متبعة لهذه الفلسفة. لقد أنشأت الماركسية ملايين الملحدّين الناكرين لوجود الله سبحانه، ودعتهم بشدة لمحاربة الدين والأفكار الإلهية، وهذه أيضاً وليدة فكر عالم ألماني واحد يحمل اسم ماركس.

كما أنّه لا ينبغي أن نغفل عمّا أوجده العلماء من تطورات إيجابية،

وعلى سبيل المثال: الثورة الإسلامية الإيرانية، فهي أكبر ظاهرة سياسية في القرن العشرين باعتراف الصديق والعدو، ولم تكن إلا وليدة فكر عالم ديني واحد وهو الإمام الخميني +.

فالإمام الخميني لم يكن إلا شخصاً واحداً، لا يملك القدرة ولا الأسلحة ولا الأموال، وإنما كان يملك شيئاً واحداً فحسب وهو ذلك الفكر السامي، الفكر الذي لم يكن يظن تسعة وتسعون بالمائة من محبي ومريدي الإمام أنه يمكن أن يطبق على الأرض، وما فتئ أن شاهد الجميع ما صنعه هذا الرجل العظيم، حيث استطاع أن يذلّ شموخ قدرة الشرق والغرب الكبيرة، وفي نفس الوقت لم يكن طالباً للشهرة ولا للقدرة. فقد جرت العادة أن يسير الطلاب خلف أستاذهم بعد الانتهاء من الدرس، إلا الإمام + فإنه لم يكن يسمح لأحد بالمسير خلفه، لقد كان مرجعاً لا يسمح بطباعة رسالته مدة من الزمن، وعندما سمح بطباعتها لم يكن مستعداً لصرف ريال واحد من سهم الإمام على هذا الأمر، وأنا أعرف الأشخاص الذين دفعوا الأموال لأجل طباعة رسالته، فهو عظيم لم يكن طالباً للشهرة والعظمة، بل كان يفرّ من ذلك أيضاً. وكان هذا التحول العظيم الذي غير جميع المعادلات العالمية، وكلّ تلك التأثيرات الإيجابية جرّاء فكر رجلٍ عظيم واحد وهو ذلك الإمام +.

ما أريد أن أؤكد عليه هو أنه بمقدور شخص واحد أو أستاذ جامعي أو حوزوي أن يوجد تحولاً عالمياً إيجابياً أو سلبياً، وإذا التفتنا إلى هذا الأمر فسوف نشعر بثقل وأهمية مسؤوليتنا، ونبدل قسطاً من أوقاتنا ولو على حساب تعطيل الدروس، لأجل مباحثة هذه المسائل والتفكير ملياً بأوضاع مجتمعنا ومستقبل شبابنا، لنوصل رسالتنا الإسلامية بأكمل وجه ممكن.

أهمية الثورة الثقافية:

لقد طرح الإمام الخميني + في السنوات الأولى للثورة - ولا أدري مدى استحضاركم للمسألة - قضية الثورة الثقافية، وقد عطلت آنذاك كثير من جامعات البلد لعدة سنوات، ثم توافد إلى إيران من جميع أقطار العالم أشخاص كثيرون ليروا ما هي صيغة الثورة الثقافية التي طرحها الإمام، لأن للثورة الثقافية سابقة تتعلق بثورة الصين الثقافية التي أسسها «ماوتسي تونغ»، فقد جاء الكثير من السياسيين والعلماء من مختلف

أنحاء العالم يؤمنون إيران لينظروا ماذا يريد أن يفعل الإمام، وما زلت أذكر جيداً أنني جلست مع أستاذ يهودي جاء من أستراليا إلى قم لكي يعرف بالدقة ماذا يقصد الإمام من الثورة الثقافية وقد بينت له في ذلك الوقت مراده.

ولكن للأسف حصل بعض الظروف التي منعت الإمام عن بيان قضيته المقدسة بشكل كامل، فقد كانت الثورة في بداية انطلاقها وكانت تواجه مشاكل متعددة، ولم يمضِ وقت طويل حتى فرضت عليها الحرب مع العراق مدة ثماني سنوات، وكانت أكبر مشكلة تواجهها الجمهورية أن استنفذت الحرب كثيراً من طاقات الثورة الفكرية وقواها العسكرية، وقد اتحد الشياطين خارج البلاد مع عملائهم ومنعوا من تحقق الثورة الثقافية التي كانت تجول في خاطر الإمام. فلو أن شخصاً ادعى أن جميع أنواع الحصار الاقتصادية والعسكرية، ومختلف المشاكل والضغط المحاكاة حول إيران تهدف جميعها لمنع تحقق ثورة الإمام الثقافية، لما كانت دعواه هذه بعيدة عن الحقيقة.

وأما في البوسنة؛ فلماذا حصل ما حصل من جنایات فظيعة ووحشية؟ فقد قتلوا آلاف النساء والرجال والعجز والشباب ووصل بهم الأمر إلى قتل الأطفال والرضع، وأما الأشخاص الذين شكّلوا لجنة حقوق الحيوان، وقاموا بالتظاهرات دفاعاً عن بعض الحيوانات، فقد جلسوا متفرجين على ما جرى في البوسنة ولم يحركوا ساكناً، بل قدّموا المعونات الاقتصادية والعسكرية للجانبين المعتدين!! أليس كلّ ذلك لأجل قضية ثقافية؟

فالمسلمون في البوسنة لم يتجاوز عددهم المليونين أو الثلاثة ملايين نسمة، وفي نفس الوقت لا يملكون أرضاً استراتيجية ولا ثروة عارمة، ولا سلاحاً ولا تكنولوجيا متطورة ولا أي شيء مهم آخر، فلماذا هذه الهجمة الوحشية ضدهم؟ الجواب ليس إلا شيئاً واحداً فحسب، وهو الخوف من «الثقافة الإسلامية»، حيث إنهم يرون في نهاية القرن العشرين وفي قلب أوروبا ظهور دولة للمسلمين تعلن عن موقعيتها للعالم، فقرروا أن يخنقوا هذه الحركة قبل أن ينتقل الإسلام والثقافة الإسلامية إلى الدول المجاورة، ومن ثم ينتشر في جميع أنحاء أوروبا ويؤدي إلى تغيير كلّ شيء هناك. وما قاموا به في الجزائر وتركيا وبعض الدول الإسلامية الأخرى ليس إلا خوفاً من الإسلام، مع أن الإسلام ليس إلا فكراً وثقافة، فهم إذاً يخافون من الفكر والثقافة.

فلا نتوهم أبداً أن الأبحاث الفكرية والثقافية عديمة الجدوى، وأن مشاكل البلد تعود إلى المسائل الاقتصادية والسياسية الخارجية وأمثال ذلك، بل علينا السعي وراء مسؤوليتنا لنشر الثقافة الإسلامية في أرجاء المعمورة.

دور الحركات الثقافية في استمرارية الثورة:

أما بالنسبة للحركة الثقافية فنحن بحاجة لوضع البرامج، وعلينا أن نحدد حركتنا ومسيرها والشرائط التي تحيط بنا، وأن نتعرف على ما تؤدي إليه هذه الحركة، كما أنه لا بدّ من استطلاع آفات الحركة ومسيرها واتخاذ التدابير اللازمة لذلك. وأول خطوة في هذا المسير هي أن نفكر بتجديد وتقوية الدراسات وترميم نظامنا الفكري، ثم نبدأ عملنا معتمدين على أسس محكمة وأصول قوية.

كنا نمتلك في بداية الثورة معرفة إجمالية بضرورة الوقوف بوجه الاستكبار وأعوانه حتى آخر رمق فينا، وقد انتصرت الثورة ووصلنا إلى هذه المرحلة معتمدين على هذه المعرفة الإجمالية. وما زال أغلب الناس متعلقين بهذه الأصول والأسس، ولكن لا بدّ لنا أن نعي بأن استمرارية الثورة وبقائها لا تكفيها هذه المعرفة الإجمالية.

فإذا كانت الثورة منذ انطلاقتها إلى انتصارها تعتمد على المشاعر والعواطف التي أضيفت إليها تلك المعرفة الإجمالية، لا يمكن اعتماد نفس الأسلوب والطريقة لأجل استمرارية الثورة ومتابعة الطريق، بل لا بدّ لنا أن ننقل ثقل حركتنا واتكائها الأصلي، من عامل المشاعر والعواطف إلى عامل البصيرة والمعرفة، فلا يمكن لنا اليوم أن نحافظ على تمسك الناس بهذه الحركة بواسطة اللطم على الصدور والنوح والشعارات، كما لا ينبغي أن تلغى هذه المسائل أيضاً، ولكن المولد الأصلي للحركة لا بدّ له أن يعتمد على الشعور والمعرفة والبنية الثقافية.

وقد التفت الأعداء بفراستهم إلى هذا الأمر، فبدل أن يصبّوا جهدهم على الضغوطات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، نراهم يبذلون إمكانياتهم وقواهم على الحركات الثقافية ويسعون بكلّ طاقاتهم للتسلل إلى مواقع ومعسكرات الثورة الإسلامية، ليحولونها شيئاً فشيئاً في خدمتهم. وإذا كنا نريد أن نمنع هذا التسلل الثقافي ونسدّ طريق العدو، فعلينا أن

نصحو من سُبَات التثنت وعدم التخبُّط، وإذا كنا نريد القيام بعمل ثقافي لنجعل للإسلام والقيم الإسلامية جاذبية ومكانة في روح وأذهان الشباب والجامعيين، علينا في بداية الأمر أن نجهِّز أنفسنا بالسلاح الفكري، ونتعرف بدقَّة على أصول ومباني الفكر والثقافة الإسلامية، وكذلك أصول ومباني الفكر والثقافة الغربية بل والشبهات التي يطرحونها، حتى يتأتَّى لنا تقديم الإجابات للمجتمع، والحلول المناسبة للمشاكل والشبهات الفكرية والثقافية التي تواجه جيل الشباب.

ولا نغفل عن كون الله سبحانه وتعالى بنفسه يحفظ هذا الدين ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٩)، وسيوصل سفينة الدين الإسلامي إلى ساحل النجاة، رغم كثرة أعدائه الذين يتربصون به الدوائر ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾^(١٠)، ولكن لماذا لا يكون حفظ هذا الدين بواسطة نحن؟ ويا حبذا لو نكون نحن أولئك الأشخاص الذين اختارهم الله عزَّ وجل لحفظ الدين ورفع كلمة التوحيد.

وفي الختام أُوكِّد على أنَّ مسؤوليتنا اليوم حساسة جداً ومرحلية، ولكي نقوم بعبء هذه المسؤولية ينبغي علينا سدَّ الثغرات الفكرية والفلسفية، والقيام بالاستعدادات اللازمة، وأي تقصير - لا سمح الله - في هذا المجال يعرِّضنا يوم القيامة للسؤال في محضر الله سبحانه والرسول الأكرم | والأئمة الأطهار، والشهداء الذين حفظوا بدمائهم هذه الشجرة الطيبة، ويا له من موقف عظيم.

(٩) سورة الجحر: ٩.

(١٠) سورة الصف: ٩.

مسؤوليتنا في مجال الثقافة (٢)

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني مرّة ثانية للبحث مع جمع من أساتذة الجامعة الأعزاء، وقد تعرّضنا في الجلسة السابقة للبحث عن المسؤولية الملقاة على عاتقنا، وذكرنا أنّه لا بدّ لنا للقيام بأيّ حركة ثقافية أن نمتلك مجموعة من التحليلات والمعارف الأولية، ومن جملتها تحليل الوضع الراهن، فعلى الرغم من الشعور بالمسؤولية في الجملة - وقد دفعنا هذا الشعور لنجتمع حول بعضنا ونشكل حركة جماعية - لا بدّ أن نمتلك تحليلاً أوضح للشرائط السياسية والاجتماعية للثورة الإسلامية وماضيها، ليكون إحساسنا بالمسؤولية أكبر بكثير، فكّلما كانت رؤيتنا للأوضاع الراهنة أوضح أمكننا أن نسير بخطى ثابتة أكثر نحو الهدف المطلوب. ويمكن أن يعقد لهذه المسألة بحث مفصل إلا أن الوقت لا يسمح بذلك فلذا نكتفي بإشارة إجمالية في حدود هذه الجلسة.

عرض لأوضاع إيران قبل شهر (بهمن) سنة ١٣٥٧ هـ.ش:

بدأت هذه الحركة سنة (١٣٤٢ هـ.ش ١٩٦٤ م) أي قبل خمس عشرة سنة من انتصار الثورة الإسلامية. وقد مرّت إيران في هذه الخمس عشرة سنة بظروف صعبة جداً، فكان عدم الاستقرار مسيطراً على جميع شؤون البلاد، من الاضطراب الاقتصادي والفساد الإداري والتحلل الخلقي في بلاط الشاه وجميع مؤسساته؛ فالرشوة إلى أقصى حدودها، واختلاف الطبقات فاحش جداً وأشياء كثيرة من هذا القبيل أدّت إلى تذمر الناس، وكانت قوى الاستعمار - وبالخصوص أميركا - تتدخل في جميع شؤون البلاد الاجتماعية، حيث كانت أعلى المراكز ومناصب البلاد تحت سيطرة الأمريكان، ويمكن القول بأن السفارة الأمريكية كانت تحكم البلاد بشكل عملي، وكانوا يحقّرون أعلى الشخصيات في البلد، ممّا أدّى إلى شعور الناس بعقدة الحقارة، وأنّ الأمريكيين أناس متحضرون ونحن أناس متخلفون متأخرون، أضف إلى ذلك أيضاً السياسة التعسفية المتبعة آنذاك والتي أخذت تتسع وتقوى رويداً رويداً، وهي سياسة مكافحة الدين، فوصل الأمر بهم إلى محاربة جميع المقدسات الدينية بشكلٍ رسمي وعلني.

والملاحظ لهذه الظروف والشرائط لا يستبعد ظهور تحول كبير يشمل كل المناطق.

الآفة الكبرى في العهد الملكي (الشاهنشاهي) :

أعتقد أننا إذا أردنا أن نحلل تلك الأوضاع السائدة في ذلك العهد، لوجدنا أن أكبر آفة ومصيبة قامت بها السياسة الاستعمارية الحاكمة لاسيما في الخمسين أو الستين سنة من النظام البهلوي، هي أنهم استطاعوا أن يُبعدوا جماهير الشعب المسلم والمتدينين عن الساحة السياسية، وهذا في الواقع بلاء عظيم حلّ بشعبنا، حيث جعلوا جميع أعمال الدولة السياسية والاجتماعية تحت تصرف مجموعة هي على حد تعبيرهم **(النخبة)** من الناس، ولعلّ ثمانين في المائة من هذه النخبة خريجو الجامعات الأمريكية أو الإيرانية التي تحت إشراف الأمريكيين، وكان من جملة الجامعات جامعة شيراز ومعهد مديريةية طهران **(دانشكده مدیریت تهران)** وهي جامعة الإمام الصادق ٨ حالياً، فكان يتم تعيين رئيس جامعة شيراز بموافقة السفارة الأمريكية، ويعطى البرامج الدراسية للجامعة، وكثير من الجامعات الأخرى كانت توضع برامجها بشكل غير مباشر بواسطة الأمريكيين.

وعلى كل حال، فقد كان رجال سياسة الدولة من هذه النخبة الذين تعهّد الأمريكيون بتربية الأكثرية الساحقة منهم، وهذه السياسة المدبّرة والمبرمجة الإنجليزية الأصل قد تعلمها الأمريكيون منهم، فيأخذون نخبة ومتفوقي البلد ويتعهّدونهم بالتربية والتعليم، ويقومون بشكل غير مباشر بإلقاء المطالب التي يريدونها، وبغسل الأدمغة - بحسب الاصطلاح الدارج - ومن خلال ذلك يثبتون تواجدهم ويديرون شؤون البلد التي تحت سلطتهم أطول مدّة ممكنة.

وكانت نتيجة هذه السياسة أن أبعدت مجاميع الشعب المسلم عن الساحة، وبالتالي لم يكن لهم أي دور في إدارة شؤون البلد. نعم، لقد كان المجلس هو المكان الوحيد الذي يوجد فيه للناس دور ظاهري حيث كانت لائحة النواب تُعيّن من بلاط الشاه ثم تؤيد من السفارة الأمريكية، وهذه اللائحة هي التي تخرج من صناديق الاقتراع ولا ينبغي لنا غض الطرف عن بعض المنتخبين في ذلك العهد، حيث لم يكونوا راضين عن تلك

السياسة الحاكمة، ولم يكونوا مستعدين أبداً للتعامل معها، وقد صمّموا على تحديها فقاموا بتشكيل بعض الأحزاب، من جملتها حزب الجمهور **(توده)**، وقد كان هذا الحزب في بعض مراحله داعياً للشيوعية ولتبديل إيران إلى أحد بلدان الاتحاد السوفيتي، ولكن كان بينهم بعض الأشخاص الصادقين يريدون خلاص البلاد من نير السلطة الانجليزية والأمريكية، فلم يجدوا حلاً إلا التعلق بالاتحاد السوفياتي، بمعنى أنهم فهموا كما أُلقي في روعهم من دعايات، بأن إيران وجميع دول العالم الثالث ليس لهم إلا أحد حلين: إما أن ينضمّوا تحت لواء أمريكا أو تحت لواء الاتحاد السوفياتي، ولا يوجد خيار ثالث لتحدي الآخرين، وعلى كلّ حال، فقد شكل عدد من المنتخبين مجموعة باسم حزب الجمهور **(توده)**. وأودّ التنبيه إلى خطر هذا الحزب حالياً فإنهم يغتتمون الفرصة لتجديد وضعهم السابق.

ومن جملة الأحزاب اليسارية - غير حزب الجمهور - كان هناك مجموعات أخرى نحو ميلشيات **(مجاهدي خلق)**، حزب العمال، حزب الحرية وأنواع من المجموعات والأحزاب المحلية في مناطق كردستان، أذربيجان، تركمنستان وخوزستان ومناطق أخرى، ويجمع هذه الأحزاب وجه مشترك، وهو الميل الماركسية، كما أنه لا بدّ من التنويه إلى أنّ بعض هذه المجموعات وإن كانت تحمل اسم الحزب إلا أنها لم تتجاوز أكثر من عشرة أو عشرين عضواً فقط.

وكان هناك في مقابل هذه الأحزاب مجموعة أخرى من الأحزاب اليمينية المؤيدة للنظام والحكومة، وتعتبر من أتباع الغرب.

هذا وضع الأحزاب اليسارية واليمينية، وأما المتدينون فحاولوا أن يبعدوهم بشتى الحيل والطرق عن الساحة السياسية، وكانت دعايتهم التي يروجون لها دائماً هي أن على المتدين أن لا يتدخل بالأمور السياسية. ولا زلت أذكر جيداً عندما كانوا يريدون أن يتهموا مُعَمِّماً ما، ليصبح اسمه منبوذاً وغير مرغوب فيه، كانوا يقولون: فلان المعمم سياسي، فكانت الثقافة السائدة تعتبر أن السياسة للمعمّم عار وعيب؛ ولذا كنّا نجد المتدينين وعلى رأسهم علماء الدين يتجنبون الخوض في المسائل السياسية، وبقي الحال على ما هو عليه، إلى أن قام بعض المتدينين تأسيساً ببعض الدول الإسلامية ولعوامل أخرى، بتشكيل مجموعات سياسية صغيرة، ومن تلك المجموعات مجموعة مشهورة باسم <فدائيو الإسلام>، وعلى رغم صغر هذه المجموعة فإنها كانت فعالة ودؤوبة على العمل.

وكنموذج آخر لهذه المجموعات حزب الأمم الإسلامية (حزب ملل إسلامي) الذي أنشئ بعد الانقلاب العسكري في ٢٨ من شهر مرداد سنة ١٣٣٢ هـ ش، فهؤلاء أيضاً لم يكن عددهم كبيراً وبالتالي ظهر أمرهم وانتهوا. وفي ذلك الوقت الذي كانت النشاطات السياسية للمرحوم آية الله الكاشاني في أوجها، أسس (شمس قنات آبادي) مجموعة مجاهدي الإسلام، تفرّع عنها مؤسسة مجاهدي خلق، المعروفة اليوم باسم جماعة المنافقين، وصارت رغبات مجاهدي خلق - كما تعلمون - وميولاتهم السياسية كلها ماركسية، إلى أن انتهى بهم الأمر للوقوع بحبائل أمريكا والغرب.

كان هذا عرض للساحة السياسية في البلد، وللأحزاب المحدودة والجماعات ذات النشاط قبل انتصار الثورة الإسلامية، وأمّا جماهير الشعب المسلم الغيور، الذي كان يشكل أكثر من تسعين بالمائة من عدد السكان، فقد أبعدت بشكل كامل عن الساحة السياسية، وكان من بين هذه الجماهير الغيرة عدد لا يستهان به مطلع على حقيقة الأوضاع مدرك لما يجري حوله، ولذا كانوا متأدين ومغتمين كثيراً من وضع البلاد، لذلك لم يستطيعوا القيام بأيّ حركة، بل ولم يكن عندهم أمل بذلك.

وكانت جماعة نهضة الحرية (آزادي) من بين المجموعات الإسلامية في ذلك العهد، فقد كانت هذه النهضة متعلقة بالإسلام، رافضة للنظام الحاكم، وفي نفس الوقت لا تميل إلى جناح المجموعة اليسارية الماركسية، وهذه النهضة لم تكن إلا مجموعة من الشباب المسلم تكاتفوا وبدؤوا بالعمل الجماعي، ومن المؤسسين لهذه النهضة المهندس بازرگان والدكتور يد الله سحابي. وقد بنى المهندس بازرگان المسجد للمعهد الفني في جامعة طهران، وكانوا يصدرون بعض المجلات بين حين وآخر، وعلى سبيل المثال كانوا يصدرون مجلة (گنج شایگان)، وهذه النهضة كانت تماماً كمنظمة مجاهدي خلق في انطلاقتهم الأولى، متعلقين بالإسلام ومن أهل الصلاة والصيام، بل وبعضهم كان من الذين يتعهدون في الأسحار، فأصاب هذه النهضة ما أصاب مجاهدي خلق حيث سقطوا في متاهات الانحراف، إذ كان تشخيصهم بأنه لكي يحافظوا على سلامتهم وموقعهم السياسي، عليهم أن ينخرطوا مع أعضاء جبهة الأمة، التي كانوا يعتبرونها أسلم خط من بين النخب السياسية.

هذه نبذة عن الوضع السياسي في إيران قبل انتصار الثورة

الإسلامية.

استراتيجية الإمام الخميني + لإحداث التغيير السيلسي:

لقد أدرك الإمام الخميني + - على ما كان يمتلكه من خصائص ودراسة وبعد نظر في المسائل السياسية - أنّ هذه النشاطات السياسية التي تقوم بها المجموعات المختلفة لم تؤدّ إلى نتيجة، وإذا أَوَصَلَتْ إلى نتيجةٍ ما فإنّها لا تصبّ بمصلحة الإسلام، حتى من أولئك الذين يعملون باسم الإسلام، والحلّ المثمر الذي كان يراه الإمام +، هو نزول الجماهير المسلمة إلى الساحة السياسية، وأنّ هذه الأحزاب والمجموعات لا تستطيع أن تشكّل حركة إسلامية قويّة وكبيرة تنتهي إلى بناء حكومة إسلامية. وما زالت فرضيّة الإمام + غير مقبولة في فلسفة السياسة المعاصرة، حيث يعتقدون بأنّ النشاطات السياسية لكي تؤديّ إلى نتيجة مثمرة عليها أن تتقوّل ضمن تشكيلات حزبية وما يتضمّنه الحزب من نظم وروابط خاصة، وأمّا الحركة التي قام بها الإمام + - حيث يكون لعموم الشعب دورٌ فيها، فيشعرون بالمسؤولية ويتحرّكون دفعة واحدة لتأدية وظيفتهم - لم تكن مطروحة في العلوم السياسية والفرضيات الكلاسيكية، ولو أراد الإمام أن يطرح اعتقاده بشكل نظريّة علمية ويستدل على صحته لمّا لاقى أدنأ صاغية، إلا أنّه قام بتطبيقه عملياً وصمّم على جذب الشعب إلى الساحة، وأوجد ذلك الشعور العظيم بالمسؤولية في نفوسهم، وأنّ لكلّ مسلم حقّ التدخل في مسائل بلده السياسية، فكان عمله هذا كبقية أعماله وأفكاره ابتكارياً ولو اتبع غير ذلك لمّا استطاع أن يُوجد أيّ تحوّل يمكن أن يُذكر.

ومن خلال ما قام به من إدخال جماهير الشعب في المعترك السياسي، استطاع أن يوجد نهضة عظيمة لا يقدر على تحقيقها أيّ حزب وأيّ مجموعة سياسية، يسارية كانت أم يمينية، شعبية كانت أم مذهبية؛ وقد اعترف بذلك كلّ من العدو والصديق.

نعم، لقد شخّص الإمام + تلك الطاقات الكامنة في جماهير الشعب العظيمة، واستفاد من دوافعهم الإسلاميّة والدينية ليصبّ هذا المسير الهادف في الساحة العامة. ومازلنا نذكر كيف استطاع الإمام أن يحوّل الشباب العاطلين عن العمل، المتسكّعين في الطرقات إلى رجال هادفين يدخلون في مسير الثورة، يكشفون عن صدورهم وفي وسط الشوارع

يصرخون بوجه جنود الشاه: **أطلقوا النار... إرموا... إرموا...**
 فالإمام + عندما أيقظ في النفوس حسَّ المسؤولية الدينية، وعلى ما كان يتمتع به من نيّة خالصة لله سبحانه، استطاع - بدل أن تكون الروابط محدودة وحزبية جافة - أن يوجد علاقة عميقة عاطفية مع جميع أفراد الشعب، وقد عشقه الجميع فعلاً، وكانوا يحومون حوله كما تحوم الفراشات حول النور، ومازلنا نشاهد آثار هذا الغرس العاطفي، فإنّه وبعد مرور سنوات على رحيله كلّما ذكر اسم الإمام لا نرى إلا الاحترام والتبجيل الخاص.

إذا كانت حركة الإمام حركة خارجة عن المعادلات والأطر السياسية الراهجة، ففي ذلك الزمان الذي بدأت فيه التظاهرات الشعبية سنة ١٣٥٦ هـ ش [١٩٧٧م] لم يكن يظن أفضل المحلّلين والمفكرين السياسيين أنّ هذه الحركة ستعطي ثمارها في أقل من عشرين سنة، وتتوج بالانتصار، وأعني بهؤلاء أمثال الشهيد الدكتور بهشتي الذي لم يكن رجلاً عادياً مفتقداً للتحليلات السياسية، حيث كان يظن في أواخر مراحل الثورة قبل الانتصار أنّه علينا أن ننتظر عشرين سنة ثانية، ولكنّا شاهدنا بأنّ أعيننا كيف أتت حركة الإمام أكلها في ظرف سنة واحدة وتوجت الثورة بالانتصار. وأنا وكثير ممّن هو أكبر منّي لم نكن نصدّق ذلك اليوم الذي كان أشبه بالحلم والخيال، وما كنّا مبالغين لو قلنا: إنّ انتصار الثورة الإسلامية سنة ١٣٥٧ هـ كان معجزة إلهية.

بعد انتصار الثورة، قامت تلك المجموعات الصغيرة المفسدة، التي لم يبقَ لها بين الشعب موطئ قدم، بالقيام ببعض الحركات الإرهابية وغير المنطقية، ممّا أدّى إلى تصفية وجودها من الساحة أو الفرار من هذا البلد، وأمّا باقي المجموعات فبقيت موجودة مثل حزب الجمهور (توده)، ميليشيات فدائيي خلق، الحزب القومي الإيراني (بان إيرانيست ها)، جبهة الشعب، ونهضة الحرية، وبقي لها النشاط والتأثير بعد انتصار الثورة ولم يتعرض أتباعها للأذى، وكانت جميع أموالهم وأرواحهم وأعراضهم محفوظة.

هذا العرض ليس إلا مروراً على الأحوال التي سبقت انتصار الثورة، وهو بمثابة مقدمة للبحث الأصلي الذي أحبّ التأكيد عليه في هذا القسم.

مدى التزام مسؤولي النظام الإسلامي بالأفكار والقيم الإسلامية الأصيلة:

بعد انتصار الثورة سوف تطرح وبشكل طبيعي مسألة إدارة البلد والتشكيلات الحكومية. وقد شكلت أول دولة بصورة مؤقتة برئاسة المهندس بازرگان، وجاء بعده أفراد ورؤساء آخرون؛ وإذا غضضنا النظر عن النقائص والإشكالات الطبيعية الناشئة من قلة تجربة رجال الدولة، ومن الأوضاع والظروف المرافقة للأيام والسنوات الأولى لأي ثورة وحكومة جديدة، فسوف يُطرح موضوع مهم وهو: هل أن جميع أعضاء الحكومة والمدراء كانوا يفكرون كما كان يفكر الإمام +؟ وهل كانوا يرون دور الدين في المجتمع كما كان يراه الإمام؟

لقد كان من بين رجال السياسة في الطبقة الأولى للدولة ومن بين المخططين في ذلك الوقت أشخاص أمثال الشهيد بهشتي والشهيد مطهري والشهيد باهنر وعدد آخر غيرهم ممن ترعرع سنوات في كنف الإمام، وعلى اطلاع كامل بأفكاره وآرائه، علاوة على ما يمتلكونه من خبرة جرّاء مطالعتهم العميقة والوسيلة في المعارف والمصادر الإسلامية، مكنتهم من الحصول على معرفة عميقة بمباني الإسلام وأحكامه؛ هكذا أشخاص يعرفون فكر الإمام ونهجه، ويعتقدون به تمام الاعتقاد، وما كانوا يتمنونه هو نفس ما كان يسعى إليه الإمام. ولكن الحسرة والفاجعة أن الأعداء اغتالوا هؤلاء الأشخاص في السنة الأولى والثانية لانتصار الثورة، فبدؤوا باغتيال الشهيد مطهري، ثم انتقلوا إلى فاجعة السابع من شهر تير، ومن ثم إلى واقعة الثامن من شهر شهبور، وهكذا حوادث أخرى أسفرت عن فقدان أكثر الأفراد الذين يعرفون جيداً أفكار الإمام وأهدافه ويعتقدون بها، وكانوا يديرون المراكز السياسية الحساسة ويضعون القوانين للبلد، فقد استطاع العدو تشخيص هذه الوجوه النيرة قبل أن نتعرّف عليها نحن، وبادر إلى اغتيالها واحدة تلو الأخرى.

وأما جميع الأشخاص الذين استلموا المناصب الحساسة بعد حادثة الثامن من شهر شهبور ورئاسة الشهيد باهنر، فإنهم أشخاص جدد لا يعرفون أفكار الإمام بذلك المستوى الرفيع، ولم يُعبّؤوا أنفسهم إلى ذلك الحد روحياً ومعنوياً، وفي نفس الوقت كانوا متأثرين - بدرجات متفاوتة - بثقافة الغرب وتعليماته، وبعيدين عن الثقافة والمعارف الإسلامية، وما فتى البُعد يزداد يوماً بعد يوم من مسؤول إلى مسؤول آخر. ولكن في الفترة التي كان فيها الإمام + حياً ولما كان يمتلكه من العظمة

الروحية والسيطرة المعنوية والملكوتية المخيمة على الجميع، لم يكن أحد يجرؤ على إظهار نواياه القلبية واعتقاداته الباطنية إلا القليل القليل، فلم تكن الأرضية مهينة للأشخاص الذين يخالفون الإسلام ونهج الإمام ومبانيه مخالفة مبدئية عميقة.

من الطبيعي بعد رحلة الإمام أن يزداد البعد والفاصلة عن نهج الإمام وتفكيره، حيث لم يعد ذلك المربي موجوداً، وفقدت تلك السيطرة الروحية والمعنوية - تلك الشخصية التي واجهت ما يقارب الثمانين سنة الحوادث السياسية والاجتماعية المرة والعذبة، والتي بنت نفسها بالمجاهدات النفسانية والروحية والتي تصحب معها تجربة قيمة وهي الجهاد طيلة ثلاثين سنة.

[حلف الزمان ليأتين بمثله حنثت يمينك يا زمان فكفر]

وكل من يأتي بعد الإمام + مهما جاهد نفسه، ومهما كان يمتلك من تجارب وكفاءات، فإنه لا يصبح كالإمام، وهذا عامل من العوامل الأخرى التي لا يسعنا التعرض لها، أدى إلى أن تبرد حرارة القيم والأفكار الإسلامية شيئاً فشيئاً ويوماً بعد يوم. ونحن مكفون بتعيين المواقع الإستراتيجية والحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة الموجودة.

برامج أعداء الثورة لإضعاف القيم الإسلامية:

رغم العوامل المتعلقة بطبيعة هكذا حركات، هناك عوامل خارجية مهمة تؤثر أيضاً على إضعاف الثورة، فقد كان الأمريكيون وبقية السياسيين ورؤساء الدول الغربية والشرقية يعتقدون وفي السنوات الأولى لانطلاقة الثورة أن هذه الثورة كبقية الثورات في العهود المعاصرة، لن يكون لها ذلك التأثير الكبير، ولكن بعد أن مضى على انتصار الثورة عشرون سنة، وظهرت بسببها تلك التحولات العالمية، صدق العالم بأسره أن الإسلام مدرسة حيّة تكمن فيه القوى القادرة على إدارة المجتمع والعالم كله، فشعروا بالخطر يهدد كيانه، وسارعوا للاستفادة من الميزانيات الكبيرة، والتخطيط بشتى الطرق لمواجهة هذه الحركة الناهضة، والحد من تأثيراتها العالمية، ومن ثم السعي جاهدين لمحوها كاملاً.

ويقوم في هذه الأيام علماءهم ومحللّوهم لاكتشاف نقاط الضعف والثغرات

التي يمكن من خلالها النفوذ إلى مجتمعنا الحصين، ويثابرون على وضع الخطط والبرامج والنشاطات للإخلال بقواعد هذا المجتمع؛ ولا يصعب علينا اكتشاف مخططاتهم.

تقول إحدى التحليلات النفسية عن مولد أفعال الإنسان: إنَّ المُولد لهذه الأفعال أمران: الأول: معارف الإنسان، والثاني: رغباته وميوله. وإذا أردنا تغيير اتجاه مسير الإنسان يكفي أن نغيّر في معارفه ورغباته.

ويقوم أعداء الإسلام والأمة بتضعيف اعتقادات الناس وبقينهم الديني من جهة، ويسعون لترويج القيم المادية والغربية لتحل مكان تلك الاعتقادات من جهة ثانية، وبهذا يحرفون المجتمع عن مسيرته الصحيحة. وهذه الإستراتيجية - أعني السعي لتغيير المعارف والرغبات - لها أثرها البالغ خصوصاً مع جيل الشباب؛ ذلك لأنَّ هذا الجيل لم يتعمّق بالمسائل الاعتقادية والمباني الفكرية، وأكثر معتقداته لا تبتني على التحقيق والاستدلال، وإنما على ما رآه وسمعه من هنا وهناك، وإذا لاحظنا جهة الميول والرغبات، فإنَّ عُمرَ الشباب له مقتضياته الخاصة ويعتبر أصعب مرحلة يمرُّ بها الإنسان من ناحية ثورة غرائزه المختلفة، ومن الطبيعي أن يكون للشباب ميول خاصة نحو أنواع مظاهر الحياة المادية.

ويستفيد الغرب من هذه الإستراتيجية ليس مع الشعوب المسلمة والعالم الثالث فحسب، بل مع شعبه وشبابه، حيث إنَّه يشغلهم يومياً بالمسائل الجنسية وشتى أنواع المشروبات الكحولية، وبموديلات الشعر واللباس والأحذية المتبدلة يوماً بعد يوم، وبالرياضة والسينما والمغامرات الخطرة ووسائل أخرى من هذا القبيل، ولا ينتقي إلا الشباب الذين يرى فيهم النبوغ والذكاء فيجذبهم إلى المراكز العلمية والتحقيقية ويُسخرهم للتطور في المجالات المختلفة.

والآن ماذا نتوقع من بلد وُضع قانونه الأساسي على ركائز الإسلام، ويحتوي على أصل رفيع مثل «ولاية الفقيه»؟ من بلد تسوده القيم الإسلامية وعلى رأسه ذلك الفقيه العالم الحرّ، الذي يتمتع بأعلى مراتب التقوى والقيم الإلهية والإنسانية، ماذا يفعل ليحول دون تحقق أهداف العدو الاستعمارية؟

الجواب واضح، وهو: أن يستفيد من شتى الطرق الثقافية، من الصف والمدرسة والجامعة، من الصحف والمجلات والأفلام والسينما، من الراديو والتلفزيون، والكتب والرياضة وأمثال ذلك، فقد أثبتت هذه الوسائل والطرق

جدارتها في تغيير المعارف والميول. ولعلكم تتذكرون ردة فعل الإمام من تلك المقابلة التي جرت على الراديو بين الصحافي وتلك المرأة حيث سألها عن مثّلها الأعلى فأجابت: (أوشين). فقد اتصل + بالراديو واعترض على بثّ هذا البرنامج وقال في الأثناء: إن هذه المرأة معرّضة للارتداد. فلاحظوا معي جيداً في بلد فاطمة وعلي ' وفي حياة الإمام الراحل، هل يوجد عمل يؤدي لأن يكون المثل الأعلى للمرأة الشيعة الإيرانية هي (أوشين)، لا زينب ولا الزهراء؟! المهم هو تلك الخطوة الأولى، وأمّا إذا كسر السدّ فمتابعة الخطى على الطريق أمر سهل.

تغلغل العدو في أجهزة الدولة التقنية والتنفيذية:

وأما المشروع الثاني الذي قام به العدو لتضعيف الاعتقادات والقيم فهو: التدخل في أجهزة الدولة السياسية، فيضع بعض الأشخاص البعيدين نوعاً ما عن اعتقادات الإمام ومبانيه الفكرية، والمتأثرين بالثقافة والأفكار الغربية، ولكي يكسر هذا الحاجز قرّر أن يبدأ بهجمات - بشكل مباشر وغير مباشر وعبر بعض المجالات - على الإسلام والقيم الإسلامية، لتصبح أحكام الإسلام محطّاً للسؤال، ويبدأ بإهانة المقدسات وكلّ من يعتقد ويؤيد هذه القيم الإسلامية، ويروّج للقيم الوطنية والقومية بدل القيم الإسلامية والدينية، وعشرات الموارد الأخرى التي نشاهدها كلّ يوم، وفي كلّ هذه الموارد لا يفصح عن مقصوده النهائي مباشرة، بل يمشي رويداً رويداً ليحقق مرامه من دون أن نشعر.

ولكن الصحف والمجلات ستلاحق قانونياً فيما لو كتبت هذه المطالب، فلذا هم يسعون لرفع المشكلة القانونية، من خلال إصدار قانون يعطي الحرية التامة للصحف والمجلات، ويلغي القانون القديم، والخطوة الأولى عندهم لتغيير القانون هي أن يحكّم - بإصطلاحهم - المحافظون. فهم لا يستطيعون في بداية الأمر أن يقولوا: لا للإسلام، بل لا بدّ أن يهيئوا بعض الأشخاص المرنين غير المتعصّبين ليتساهلوا في بعض المسائل الإسلامية، ولكي يحكموا عليهم فينبغي لهم أن يضخّموا نقاط الضعف والنقائص الموجودة عند المسؤولين المتدينين - الذين فرضت ظروف بداية الثورة ومشكلات تلك المرحلة الكثير منهم على الساحة - وبهذا الأسلوب يخرّبوا مناصب هؤلاء المسؤولين وتسمح الفرصة لهم

بأن يأتوا بقوى وطاقت جديدة بعيدة عن تلك القوى التي تحمل معها القيم والاعتقادات، ويكون المسؤولون الجُدد مستعدون لبعض المهادنات والمصالحات. ولا ينبغي في هذا المقام أن نغفل عن دور الجامعة والجامعيين، لأنهم الطبقة المؤثرة في المجتمع، وهم مدرء البلد في المستقبل القريب، فلا بد أن نفكر بوضع برامج خاصة بهم.

والخلاصة: أن ما يجري عبارة عن سيناريو مفصل مدروس بدقة، ينوي العدو تمثيله برفع الستارة تلو الأخرى، وأنتم لا ترون في هذا السيناريو أشخاصاً غرباء أو عندهم العداء الصريح مع الإسلام والثورة، وأغلب الأدوار يقوم بها أشخاص من الداخل معتقدون بالإسلام - ولو ظاهراً - وليس من الضروري أن يأتي شخص من أمريكا ليلعب دور الجاسوس، بل قد يكون هناك وزير أو معاون وزير يصوم ويصلي ويحج ويزور كربلاء والشام، ويؤدي الحقوق الشرعية، بل قد يكون حافظاً للقرآن أيضاً ومع هذا كله لو نظرنا إلى مواقفه لوجدناها تختلف عن مواقف الإمام كل الاختلاف. وقد يتمسك أحياناً أحدهم بتلك المعتقدات عدة سنوات وإذا به ينحرف تمام الانحراف؛ فمثلاً ذلك الشخص الذي كان شريكاً في احتلال وكر التجسس الأمريكي، وكان له الدور الأساس فيما جرى، وإذا به اليوم يدين هذا العمل ويصافح الجاسوس في برنامج تلفزيوني في إحدى الدول الغربية ويجلس معه على طاولة واحدة وتتبادل الأحاديث والابتسامات فيما بينهما!! هذا الشخص نفسه منذ سنتين أو ثلاث سنوات، كان يعترض على كلام بعض نواب المجلس في إحدى سفراته إلى بريطانيا ويتهمه بأنه أمريكي، وإذا به اليوم يقترح فكرة الحوار وبناء العلاقة مع أمريكا، ويُعبّر عن الأشخاص الذين يرددون شعار «الموت لأمريكا» بأنهم جماعة من الأوباش. ونرى اليوم أشخاصاً كانوا من الدعاة إلى استمرارية الحرب، وكانوا متشددين أكثر من غيرهم، أصبحوا اليوم من المنتقدين لأصل الحرب ومشروعيتها.

والحقيقة هي: أن كثيراً من هؤلاء الأشخاص الذين كانوا يطلقون الشعارات الحارة في أوائل الثورة، لم يكونوا معتقدين بها قلبياً وإنما ردّوها تجاوباً مع الجو والانفعالات الثورية والغضبيّة، فهذه المجموعة من الأفراد تأثرت بجو من الاستدلالات، وحسب تصوّرهم أنهم ينتقلون من ساحة الإحساس إلى مرحلة العقلانية، ويعتبرون أن كلامهم وأفعالهم السابقة كانت كلها خطأ. وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لا نعتبر كل شخص

شارك في الثورة وكان من المدافعين والمحامين عن الإمام أيام حياته يحمل أفكاراً صحيحة، ولا تكون هذه الصفات التي اتصف بها أيام الإمام مستنداً للتسليم بأفكاره ومعتقداته في هذه الأيام، وذلك لأننا نرى بعض مساعدي الإمام القدامى يترددون اليوم في بعض الأصول الأساسية في نهج الإمام ولا يعتبرونها صحيحة. وأمّا الأفراد الذين لا تتعدى اختلافاتنا معهم درجة الاختلافات الذوقية والمزاجية، فلا ينبغي أن نعتبرهم ضدّ الثورة وأنهم عملاء للأجانب.

خلاصة البحث ونتيجته:

النتيجة التي يمكن أن نخرج بها من هذه الجلسة ومن الجلسة السابقة هي:

كان دور عامل المعرفة قليلاً في بداية الثورة، وأما العامل الأساس الذي أوجد الثورة وحفظها هو عامل الأحاسيس والعواطف الدينيّة، وهنا تكمن براعة الإمام كيف استطاع تشخيص هذا العامل وكيف وجّهه واستفاد منه بالمسير الصحيح، ولكي تستمر الثورة لا بدّ أن نعتمد على عامل الفكر والمعرفة والثقافة بشكل أكبر وأكثر، ومن الخطأ الفادح الاعتقاد بأنّه بإمكاننا حفظ الثورة والاستمرار بها باعتمادنا على أحاسيس وشعور الناس واللطم على الصدور وشعارات «يا حسين».

إنّ الذي جرى كان خاصاً بشخص الإمام لما كان يملكه من عظمة روحية وشخصية عرفانيّة ملكوتيّة جعلته يسيطر على القلوب ويجذبها إليه، وما قام به الإمام غير مُيسّر لنا أبداً، بل نحن علينا أن نتعرّف على الإسلام أكثر فأكثر، حيث إنّ كثيراً من الأشخاص الذين يشتبهون في أعمالهم وأفكارهم اليوم، ليس عندهم عداً مع الإسلام، وإنّما صدرت منهم نتيجة عدم المعرفة بالإسلام لا غير، فهم عندما كانوا يدرسون في الجامعة وإن كانوا مسلمين إلا أنّ أكثر ما كان يظهر منهم تلك الصلاة وذلك الصيام، ولم يكن عندهم الوقت للتعرف والتحقيق في أصول الإسلام ومبانيه، ومن ثمّ أصبحوا مدراء واستلموا مواقع حسّاسة في الدولة، والوقت لا يسمح لهم بقضاء بعض أعمالهم الشخصية فكيف يسمح لهم بالتحقيق في أصول الإسلام ومبانيه؟

علينا أن نفكر ملياً كيف نوصل الإسلام إلى هؤلاء الأشخاص، ولا

نظن أنّ هذه الدروس تُعطى فقط لطلاب المتوسط والثانوية وسنوات الجامعة الأولى، بل طبقات المجتمع على اختلافها وتفاوتها تحتاج إلى هذه الدروس، ومن الطبيعي أن لا نقول للوزير أو النائب: تعال لنعقد لك درساً، ولكن يمكن أن نوصل لهم هذه التعاليم بشكل غير مباشر؛ وبغض النظر عن الأشخاص الذين يستلمون في الوقت الحاضر المسؤوليات السياسية والمناصب التنفيذية في الدولة، علينا أن نفكر بالأشخاص الذين سوف يستلمون هذه المناصب والمراكز في المستقبل وهم طلاب المدارس والجامعات، وأن نضع لهم البرامج المفيدة المثمرة، ومن المناسب أن أذكر لكم هذا النموذج:

سئل رئيس جمهورية إحدى الدول الإسلامية الكبرى: ماذا حصل حتى وقعت في المكائد الأمريكية؟ فأجاب: إنّ أمريكا قد أعطت ألفي شخص من نخبة البلد ومتفوقها منحة دراسية عبر عدة سنوات، وفي كلّ دورة انتخابية وسياسية نجد أن أربعين شخصاً من مسؤولي الدرجة الأولى هم من أولئك الذين أخذوا منحة دراسية، وما زالت هذه المنح مستمرة أيضاً، فماذا تتوقعون من بلد ترعرع ألفا شخص من رجاله السياسيين الكبار في أحضان أمريكا؟

لقد وضعت أمريكا هذه الخطة منذ أكثر من خمسين سنة وهي اليوم تقطف ثمارها. ونحن إذا أردنا أن يكون الإسلام حاكماً بعد خمسين سنة في هذا البلد، علينا من الآن أن نخطّط ونضع البرامج للقوى الإدارية ونقوم بأعمال فكرية وثقافية، وليس من المنطق أن نبقى متفرجين، ولا نفكر بالحلول والبرامج إلا بعد نزول البلاء.

وإنما تعرضنا لهذه الأبحاث معكم أيها الأساتذة المحترمون لِمَا نراه من الحاجة، من جهة أنّ طلابكم سيستلمون مناصب الدولة الرفيعة، من رئيس الجمهورية والوزير إلى النائب والمعاون والمدير وأنتم اليوم تقومون بتربيتهم، فإذا كنتم مطلعين بعمق على مباني الإسلام وأفكاره، أمكنكم أن تنقلوا هذه المعارف إلى طلابكم أيضاً؛ وأمّا لو سألكم الطالب ولم يسمع منكم جواباً مقتعاً فسوف يقول في نفسه: إنّ هذه المسألة ليس لها جواب، حيث إنّ ذلك الأستاذ وصاحب الخبرة والتجربة لم يجد لها جواباً مقتعاً، وكذلك فيما لو سأل أحد المعمّمين مثلي ولم يجد عنده الجواب أيضاً، فسوف يقطع بأنّ المسألة ليس لها جواب، وأنّ ما يُذكر عن الله والنبي والإسلام ليس له أيّ أساس.

والنتيجة النهائية - بالنسبة لي بصفتي عالماً دينياً، وبالنسبة لكم

بصفتكم أساتذة في الجامعة - علينا أن نعرف الدور المهم الذي يمكن أن نؤديه في مجال الثقافة، وتربية جيل المستقبل في بلدنا، فإن ذلك يجعل مسؤوليتنا أكبر بكثير من مسؤولية الآخرين، ولذلك علينا أن نسعى في تقوية معارفنا عن الإسلام ومبانيه ليتمكن لنا أن نؤدي رسالته الخطيرة.

التعددية الدينية (١)

الأزمة الكبيرة في عالمنا المعاصر:

إنَّ أنسب اسم يطلق على العصر الذي نعيش فيه، وخصوصاً في العقود الأخيرة هو اسم الأزمة الثقافية، وقد مرَّ على تاريخ التمدن البشري مراحل مختلفة أطلق عليها أسماء خاصة وبمناسبات متعددة، ولكن لعلَّه لم تمرَّ أزمة ثقافية بهذه السعة والشمولية في أيِّ مرحلة من المراحل، حيث تواجه أكثر دول العالم أزمة باسم الأزمة الثقافية. فإذا نظرنا اليوم إلى المسائل الثقافية في البلدان المتقدمة لوجدنا الضياع والإبهام والمأساوية العجيبة، ووجدنا التشكيك الفكري الشديد الذي لم يُعهد له مثيل على مرِّ التاريخ.

فقد مرَّ على الساحة الثقافية اليونانية في العهد القديم مجموعة باسم السفسطائيين كان لهم بعض الوجود والظهور ولكن ما فتئ أن بردت حركتهم التشكيكية وانتهت، وفي القرن الأول والثاني للميلاد، ظهرت موجة الشك ثانية على يد «بيرون» وبعض أتباعه، إلا أنَّها لم تمكث مدة طويلة، وكانت الموجة الثالثة بعد عصر النهضة، وكان لها النفوذ والشمولية أكثر من أيِّ مرحلة سابقة، إلا أنَّها مع ذلك لم تكن لتشمل كلَّ المحافل الثقافية والجامعية في العالم، ولكن وجدت في السنوات الأخيرة موجة جديدة تدعو للشك، وهي أشدَّ وأوسع بكثير من الأمواج السابقة، تشمل جميع المحافل العلمية والثقافية والجامعية في العالم إلا بعض الموارد الاستثنائية؛ فقد ساد الضياع والاضطراب الثقافي ولاقت جميع أنواع الفلسفات والمدارس التشكيكية والنسبية وأنحائها - التي وإن لم تحمل اسم الشك ظاهراً إلا أنَّ محتواها لا يخلو من عناصر التشكيك -، رواجاً إلى درجة أصبح يُستهزأ في الجوّ الثقافي العالمي بالذي يدَّعي الجزم واليقين في بعض المسائل، وإذا أرادوا أن يُحقِّروا أحداً اتهموه بأنه من اتباع مدرسة الجزم واليقين.

نعم، لقد أصبحت مدرسة الجزم عاراً علمياً، ولاقى في المقابل مذهب الشك والنسبية والنفي المطلق رواجاً عاماً، تسلَّط على الفضاء الفكري

والثقافي للعالم، وأصبح فيه من يدعي اليقين ببعض الأشياء وأنه يفهمها بشكل كامل ساذج الفكر ويتهم بعدم العمق العلمي والمعرفي. لقد قلت في أحد الأماكن إن إطلاق اسم عصر الجاهلية الجديد على هذا العصر اسم على مسمى، حيث إنهم يفتخرون بقولهم: لا نعلم، ويقولون: علينا أن نصل إلى مستوى نفهم جيداً أن كل شيء مشكوك، ولا يوجد شيء يقيني، بمعنى الاعتراف بالجهل والشك في كل شيء. نحن نواجه هذه الجاهلية الجديدة مقابل تلك الجاهلية التي ذكرها القرآن بعنوان الجاهلية الأولى: {...وَلَا تَبْرَحْ تَبْرِجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى...} (١١).

فهم يعتبرون أن أتباع مدرسة الجزم واليقين دليل الانحراف واللاوعي، ونحن نرى في المقابل أن أتباع مذهب الشك والنسبية المطلقة، التي يُدافع عنها في هذه الأيام، دليل الجهل والغباء، فقد تعلمنا من القرآن الكريم السعي خلف المعارف اليقينية، وطرد الشك وامتلاك اليقين، ففي صفحات القرآن الأولى وفي بداية سورة البقرة يقول الكتاب الكريم: {وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ} (١٢) وهذه هي الثقافة القرآنية، كلما أرادت أن تلوم الأفراد والجماعات الضالة وصفتهم بأنهم أتباع الشك، على عكس ما نراه هذه الأيام تماماً حيث يصفون من يتهمونهم بعدم المعرفة العلمية بأنه من أتباع اليقين !!

التعددية والتسامح والتساهل آليات لعمل صانعي الأزمات:

نحن نعتقد أن النسبية ومذهب الشك آفة كبيرة على المجتمع البشري، ونقصاناً لمجتمعنا، وتؤدي إلى ضياع كل القيم والثقافة والاعتقادات التي ضحينا من أجلها قروناً. والآن ماذا نفعل في مقابل موجة الشك العالمية التي نعتبرها أزمة ومرضاً خطيراً؟ ونحن باعتبار أن لنا حكومة وبلداً إسلامياً ماذا يجب أن نفعل في المجال الثقافي، علاوة على ما يجب فعله في المجالات الأخرى من اقتصاد وصناعة وعلم؟ ومن الطبيعي أننا لا نقصد من الثقافة ذلك الاصطلاح الجديد الخاص بالرقص والموسيقى والغناء، وإنما نعني القيم والمعتقدات الدينية، ونحن نعتقد أن الإسلام

(١١) سورة الأحزاب: ٣٣.

(١٢) الآية ٤ من سورة البقرة.

يملك مجموعة من الأصول والقيم الثابتة والقطعية الأصيلة، وعلينا أن نحافظ عليها أولاً، وندعو الآخرين إليها ثانياً، لا أن نتراجع ونفعل في مقابل أمواج العلمانية والليبرالية والتعددية ومئات التيارات الفكرية الأخرى، ويسعى اليوم أعداء الإسلام بشتى الحيل والتزويرات المختلفة الثقافية، لتضعيف اعتقادات وقيم الناس لا سيما الشباب منهم، ومن تلك الحيل ترويج ذلك الفكر الخطير الذي يحمل اسم التعددية.

التعدديون:

يقول التعدديون: يملك الناس أفكاراً مختلفة وأذواقاً متعددة، وكل فكر وذوق يتبناه الشخص أو المجتمع محترم لديه، ونحن علينا أن ننظر إليه نظرة احترام أيضاً، ونحن إذا كنّا نمتلك فكراً أو ذوقاً معيناً فعلى الآخرين أن يحترموا ذلك أيضاً، فلا ينبغي لنا التعرض لأفكار الآخرين، ولا نأبى أن تحلّ أفكار الآخرين مكان فكرنا، فليس لأحد الحق أن يعتبر رأيه وفكره حقاً بشكل مطلق، بل عليه أن ينتبه إلى أن هناك أفراداً آخرين لهم فكرهم ورأيهم. وما هو الدليل على أن فكرك هو الصحيح وفكر الآخرين خطأ؟ وبأي دليل تُخطئ فكر الآخرين وتصحّ فكرك؟ فإذا اعتنقتم الإسلام فغيركم يعتنق المسيحية أو البوذية أو أيّ دين آخر، ولا يوجد أيّ دليل على أنّ إسلامكم أفضل من بقية الأديان؛ فلا بدّ أن يسود الاحترام فيما بيننا ويحترم كلّ منّا عقائد الآخر، وأن لا نتعصب ونسعى لإظهار ديننا وإبطال دين الآخرين، بل لا بدّ من أن يسود التسامح والتساهل في التعاطي مع أفكار وعقائد الآخرين، ونُبقي مجالاً لذلك الاحتمال، وهو : <لعل الآخرين على صواب>.

ويعتبر هذا التفكير - كما أشرنا - وسيلة تستفيد منه القوى الاستعمارية في العالم للحدّ من انتشار الثقافة الإسلامية وبالخصوص الثورة الإيرانية، ولإيجاد الأرضية للثقافة المادية والإلحادية الغربية. وقد اتبعت بعض وسائل الإعلام وبعض المنابر هذا الخط الفكري، واتسعت دائرته إلى درجة تأثرت به بعض الشخصيات التي لم تكن نتوقع منها ذلك أبداً.

مسؤوليتنا المهمة تجاه الشباب:

لقد كانت شخصية الإمام + وعظمته كبيرة جداً تؤثر على أفكار وروحية مريديه ومُحييه، وكانت تلقى كلمات الإمام + وأفعاله قبولاً ولا

تواجه أيّ اعتراض وأي ترديد؛ وهذه المسألة كانت ملازمة لشخصيته الاستثنائية ولذا لا يمكن لها أن تبقى دائماً ولجميع الأجيال، ومن هنا كان علينا أن نفكر - إذا كان نهجه وفكره صحيحين واقعاً - كيف ندافع ونحافظ على هذا النهج ونقوم بالترويج له، ولا يكفي أن نقول للأجيال الصاعدة: **«هكذا تصرف الإمام وهكذا قال»**، فإنّ ذلك الحبّ والحماس الموجود في جيل الثورة الأول، وما كنّا نراه من عشق للشهادة والجهاد، من الطبيعي أن لا يكون موجوداً في الأجيال اللاحقة التي لم ترَ الجمال الملوكوتي للإمام + عن قرب، ولم تسمع توجيهاته في كلّ يوم وكلّ أسبوع، فلذا علينا أن نبين للأجيال ذلك النهج بالمنطق والاستدلالات المقنعة.

نحن لو وضعنا أنفسنا مكان الشباب الذي بلغ الرشد والعقلانية جديداً، والذي يواجه كلّ يوم آراء وثقافات مختلفة ومتناقضة، لوجدنا أنّ المسائل ليست على تلك البساطة التي نظن، بل يلحّ السؤال في كيانهم بأنّه ما الدليل على صحة وأحقية رأي ونهج الإمام + من بين جميع هذه الأفكار والآراء المختلفة والمتضادة؟

وما هو الدليل على أن الإسلام أفضل الأديان؟

أليس في العالم جماعات تتبع المسيحية أو أديان مختلفة أخرى، من أين نعلم أنّ دينهم وعقائدهم ليست أفضل من الإسلام وأفكار الإمام؟ لماذا علينا أن نقبل الإسلام والثورة والإمام وأفكاره؟ وأسئلة أخرى كذلك كلها مسائل موجودة في أذهان شبابنا تجول في خاطرهم ويصرّحون بها أحياناً على ألسنتهم. وبهذا البيان يتضح أن الأرضية الذهنية ملائمة لترويج التعددية ومذهب الكثرة في المجال الديني والثقافي.

ويجب المذهب التعددي عن هذه الأسئلة المطروحة وأمثالها: بأنّ الإنسان مخير بانتخاب الدين الذي يرغبه من بين هذه الأديان الموجودة، حيث إنّها كلّها على حدّ سواء، وكلها أديان جيدة رغم وجود بعض الاختلافات البسيطة فيما بينها! ولا يمكن أن نعتبر الإسلام أفضل من غيره لأجل اتّباع مليار مسلم في العالم له وذلك لوجود خمسة أضعاف هذا العدد تعتقد بغير الإسلام.

وقد صادفت أشخاصاً متعددين في بلدان مختلفة يعتنقون المسيحية، ولكن في نفس الوقت يقولون: إنّ الإسلام دين جيد، وعندما كنت أسألهم: لماذا لا تعتنقون الإسلام؟ كانوا يجيبون: لأنّ الدين المسيحي دين جيد

أيضاً. وحتى البابا قد اعترف بأن الإسلام دين سام ومتحضّر، ولكن لا يعني ذلك منه أن المسيحية دين رديء أو أن الإسلام أفضل من المسيحية، وإنما عندنا دينان كلّ منهما جيد وهما: الإسلام والمسيحية. ولو صادفنا زعيم البوذيين - حيث يتبع هذا الدين ملايين الناس في العالم - فمن المحتمل أن يقول أيضاً: البوذية دين جيد والإسلام كذلك. هذه هي التعددية الدينية، وهي تعني أنه لا يوجد دين واحد جيد فقط بل الأديان الجيدة متعددة، ولا ينبغي أن يصرّ الشخص على أن شرط دخول الجنة والسعادة الأبدية هو الإسلام، بل يمكن أن يكون المسيحي والزردهشتي والبوذي وغيرهم من أهل الجنة والسعادة. وكذلك بالنسبة للمذاهب المتعددة في دين واحد، فكلها على حق وجيدة ولا ترجيح مذهب على آخر، فليس للشيعي مثلاً أن يُخطئ السني، وليس للكاثوليكي أن يُخطئ البروتستانت أو الأرثوذكسي، وهكذا.

ماذا يقول التعدديون؟

يقوم التعدديون لتأييد التعددية الدينية بالاستشهاد بمظاهر مختلفة من التعددية، فعلى سبيل المثال يقولون: إنّ من يدير دول العالم اليوم أنواع وأنظمة مختلفة من الحكومات، ففي بعض الدول المتقدمة كاليابان وبريطانيا يسود النظام الملكي، وفي كثير من الدول يسود النظام الجمهوري، والنظام الجمهوري على أنحاء متعددة، فبعض يعتمد على الرئاسة وبعض يعتمد على البرلمان، وعندما يطرح هذا السؤال «أيّ نظام أفضل من بين هذه الأنظمة؟» فإننا لا نجد جواباً قاطعاً في أبحاث فلسفة السياسة، بل نراهم يقولون: إنّ كلّ واحد من هذه الأنظمة له محاسنه وله مساوئه، ولا نقول عن واحد منها بأنه رديء، بل كلّها جيدة، وفيها مطالب جيدة، وهذه هي التعددية السياسية؛ أي عندما نريد أن ننتخب نظاماً سياسياً فليس من الضروري أن نقول: إنّ هناك نظاماً واحداً فقط جيد وصحيح، وبقية الأنظمة باطلة وفاسدة.

وكذلك الأمر بالنسبة لتعدد الأحزاب السياسية وانتلافها بالنسبة لتشكيل الدولة والحكومة، فإنه مثال آخر للتعددية السياسية، فلا يمكن القول بأنّ حزباً واحداً من بين الأحزاب المختلفة في البلد والتي لها آراؤها السياسية المختلفة، هو الصحيح ونقوم بوضع بقية الأحزاب جانباً. وإذا أجمع الناس تقريباً في بلد ما على تأييد حزب معين، فإن ذلك علامة

على تخلف البلد وانحطاطه بنظرهم، وأما البلد الراقي والمتمدّن بنظرهم فهو ذلك البلد الذي فيه اتجاهات سياسية متعددة وكلّ مجموعة من الناس تتبع حزباً غير ما تتبعه المجموعة الأخرى، وهذا التباين في الآراء بين الأحزاب المختلفة يؤدي إلى المنافسة بين الأحزاب، فتكون الأحزاب البعيدة عن الحكم مراقبة للأحزاب الحاكمة، وكلّ من الأحزاب يتقرب ضعف وأخطاء الأحزاب الأخرى، وينجرّ هذا الاختلاف إلى أن تراقب الأحزاب نفسها بحذر، وتسعى لجبران النقص والضعف والانحرافات لتكون أعمالها جيدة وسالمة فينالوا رأي الناس ورضاهم، وكلّ ذلك يؤدي إلى تقدّم عمل المسؤولين والسياسيين في البلاد، بما يرجع بالنفع على عموم أفراد ذلك المجتمع، وعلى هذا الأساس نرى أنّ التعددية السياسية وكثرة الأحزاب أمراً مفيداً ومطلوباً، وأما الأنظمة السياسية ذات الاتجاه الحزبي الواحد فغير مفيدة ولا تؤدي ما تؤديه الأنظمة ذات الاتجاهات المتعددة الأحزاب.

وأما الكلام عن المجالات الاقتصادية، فواضح للغاية، بأنّ تعدّد وازدياد القدرات والأقطاب الاقتصادية أمر مطلوب فعلاً، بخلاف الاقتصاد الذي يعتمد على قطب واحد فإنّه لا يمكن تبنيه ولا الدفاع عنه لما فيه من عيوب ومضار كثيرة. وفي مجال تعدد القدرات والأقطاب الاقتصادية نرى وجود رقابة فيما بينهم تجعل السلعة والبضاعة تصل إلى المستهلك بأفضل كيفية وأرخص قيمة، وينمو الاقتصاد ويتسع بالشكل المطلوب، بينما إذا لاحظنا الاقتصاد المنحصر بقدرة وقطب واحد، فلن نرى تلك الرقابة التي تجعل من البضاعة على ذلك المستوى من الكيفية الجيدة أو القيمة المنخفضة، ولا نرى ذلك النمو الاقتصادي المطلوب. إذاً التعددية الاقتصادية أمر مفيد ومطلوب أيضاً.

فالتعدديون عندما يذكرون هذه الموارد ينتهون إلى هذه النتيجة، وأنّ التعددية كما هي مفيدة ومطلوبة في مجال السياسة والاقتصاد، لا بدّ أن تكون مفيدة ومطلوبة في مجال الدين والثقافة أيضاً، فلا بدّ أن تكون الساحة الاجتماعية محتملة لجميع الأديان، ولا بدّ أن نعتقد أيضاً أن لا تفاضل بين الأديان بتاتاً، وأنّ قبول أحد الأديان يساوي قبول الآخر، وأنّ تقسيمها إلى ما هو حق وما هو باطل، أو إلى ما هو كامل وما هو ناقص، أو إلى ما هو جيد وما هو رديء، تقسيم لا معنى ولا أساس له، فالإسلام والمسيحية، والشيعية والسنة، والبروتستانت والكاثوليك وجميع الأديان

والفرق والمذاهب كلّها طرق إلى الحقيقة الواحدة، وكلّها سبل مستقيمة إلى المنزل المقصود وساحل النجاة، وأما التعصّب لأيّ واحد منها فعلامه على قلة العقل، فالعقل الذكي كما يقبل بالتعددية الاقتصادية والسياسية، كذلك يقبل بالتعددية الدينية ويكون تعدد الأديان بالنسبة له أمراً طبيعياً ومقبولاً ومعقولاً.

هذا هو الفكر الذي يُروّج له في المجتمع بأساليب مختلفة، وكما أشرنا سابقاً بالنسبة للسؤال الذي فرض نفسه على شبابنا وهو - بعد أن سلّمنا بالتعددية في مجال السياسة والاقتصاد، وأنّه لكي يحصل الاقتصاد مثلاً على نموه المطلوب في بلد معين ينبغي أن لا نجد عندهم وجهة نظر واحدة بل الاختلاف بينهم طبيعي جداً، ولا ضرورة لأن يتفقوا في وجهات النظر - لماذا لا نقبل بالتعددية في مجال الثقافة والدين؟ ويترقى السؤال عندهم: لماذا الإصرار على الإعتقاد بالإسلام أو المسيحية؟ وما هي الضرورة الداعية لأن يعتقد الإنسان بوجود الله؟ فإنّ هناك أشخاصاً كثيرين لا يعتقدون بوجود الله أو على الأقل يشكّون بوجوده، وهذه عقيدة أيضاً إلى جانب تلك المعتقدات، فلماذا لا نتبنّى هذه العقيدة؟ وعلى هذا الأساس نرى أن المسألة جدية وأكبر من أن تُحلّ بكتاب، وتستدعي أن نشمّر عن سواعد الجدّ فنستقبل أسئلة الشباب برحابة صدر، ونقدّم لهم الأجوبة المنطقية والاستدلالية.

الردّ على الدليل الأول للتعدديين:

وأما في مقام الجواب على ما ذكره التعدديون من مؤيدات فنقول: إنّنا لا نرى وجود أيّ تلازم منطقي بين قبول الكثرة والتعددية الاقتصادية والسياسية، وبين قبول التعددية في الدين والثقافة، وبعبارة أخرى: إنّ البيان الذي قدموه يتلخص بهذه المقولة، وهي: «بما أن التعددية في الاقتصاد والسياسة وأمور أخرى مفيدة ومطلوبة، فهي إذاً في مجال الدين والثقافة مفيدة ومطلوبة أيضاً». وهذه المقولة ليست إلا إدعاء صرفاً لم يقم على إثباتها أي دليل، وهي تشبه كلام من يقول: «بما أنّ وجود أحد عشر لاعباً في كرة القدم أمر مطلوب، فوجودهم كذلك في لعبة كرة السلة أمر مطلوب أيضاً»، وهذا كلام عجيب ومضحك وليس إلا دعوى بدون دليل.

ولأهمية هذه المسألة نقوم بتوضيحها بشكل أكثر:

نحن نسلّم أنّ في مسائل الاقتصاد والسياسة وأمثالهما لا نجد جواباً واحداً، وأنّ التعددية في مسائلها أمر ممكن وقد يكون مطلوباً أحياناً، ولكن لا ننسى أنّه عندنا مسائل كالرياضيات والفيزياء والهندسة وأمثال ذلك ليس لها إلا جواباً واحداً، ولا يُتصور أن يكون لها أجوبة متعددة، فعلى سبيل المثال (٢×٢) في الرياضيات تساوي (٤) لا أكثر ولا أقل؛ وفي الهندسة قام البرهان على أنّ مجموع زوايا المثلث يساوي ١٨٠ درجة ولا يوجد أيّ جواب آخر؛ وقد ثبت في الفيزياء أنّ المسافة التي يقطعها الشيء المتحرك في زمان معين وبسرعة محددة ليس لها إلا جواباً واحداً، تحصل عليه من خلال هذه المعادلة ($d = v \cdot t$)، فهل أحد يدعي أنّه كما في السياسة والاقتصاد توجد آراء متعددة ونظريات مختلفة ولا يوجد جواب واحد كذلك في مسألة (٢×٢)، وأن كلّ رياضي يستطيع أن يعطي جواباً غير الرياضي الآخر؟ ولا يخفى أنّه من الممكن أن نجد في مسائل الرياضيات عدة حلول للمسألة، وكلّ رياضي يعطي حلاً جديداً، ولكن جميع هذه الحلول سوف توصل إلى جواب واحد صحيح، ووجود عدة حلول بعيد عن بحثنا الذي هو وجود جواب صحيح واحد.

إذاً هناك في مجال المعارف البشرية مسائل من الممكن أن يكون لها عدة أجوبة، كما أنّه هناك مسائل لا تحتل أكثر من جواب واحد، ونحن نطرح سؤالاً أساسياً للقاتل بالتعددية الدينية، وهو: كيف حكمت بأنّ الدين من تلك المسائل التي لها أكثر من جواب واحد؟ وإذا قلت لنا: إن الدين مثل السياسة والاقتصاد، وهم يحتملون عدة أجوبة والتعدد مفيد ومطلوب لهم، قلنا لك في المقابل: كلا إنّ الدين مثل الرياضيات والفيزياء ليس لهم إلا جواباً واحداً صحيحاً، ونحن نقول: إنّ السؤال عن الله «هل هو موجود أم لا؟» تماماً مثل المسألة (٢ × ٢) لا يوجد لها إلا جواباً واحداً صحيحاً لا غير.

الدليل الثاني للتعددين:

ويتمسك التعدديون لإثبات مدعاهم ببيان آخر، فهم يقولون: إنّ الأمور البشرية تنقسم إلى قسمين: قسم من الأمور حقيقي وواقعي، وقسم آخر من الأمور اعتباري وجعلي، أما الأمور الحقيقية فهي تلك المسائل التي لها

جواب واحد فقط، وأما الأمور الجعلية والاعتبارية فهي تلك المسائل التي ليس لها أي حقيقة واقعية وراء الجعل والاعتبار وذوق الناس، ولذا فهي تختلف باختلاف الاعتبار وباختلاف أذواق الناس والمجتمعات، على خلاف الأمور والقضايا الواقعية التي لا تتبع الذوق والاعتبار، فإن مساحة هذه الغرفة مثلاً تبقى على ما هي عليه واقعاً مهما تغيرت الأذواق والاعتبارات. كما أنه في الأمور الاعتبارية لا يستعملون أمثال هذه الألفاظ: أفضل وأسوأ، حسن وقبيح، صحيح وخطأ، وإن كان لا بد من استعمالها فأفضل لفظ هو أن نقول: كلها حسنة وجيدة، فإذا كان شخص يحب اللون الأخضر والثاني يحب اللون الأحمر فلا يحق لأحدهما أن يخطئ الآخر، ويقول: إن ذوقك قبيح وخطأ وأمثال ذلك، بل الحق أن يقول: اللون الأخضر جميل وكذلك اللون الأحمر؛ والنتيجة التي نستفيد منها هي أن الأمور الاعتبارية ليس لها جواب واحد، بل تحتل عدة أجوبة.

ويدعي التعدديون أن الدين والثقافة والقيم كلها من جملة الأمور الاعتبارية تتبع الذوق والجعل والاعتبار، فكما أن الجواب عن «أي لون أفضل؟» ليس واحداً، وبتعبير أدق؛ لا معنى لهكذا سؤال، كذلك الأمر بالنسبة للجواب عن «أي دين أو ثقافة أو مجموعة من القيم أفضل أو أصح؟» فهو ليس جواباً واحداً.

وبتعبير أدق: لا معنى لهكذا سؤال، وقبول زيد للإسلام أمر جيد، وقبول عمرو للمسيحية جيد أيضاً. وإذا قال شخص: إن الله واحد فهذا صحيح، وإذا قال آخر إن الله ثالث ثلاثة فصحيح أيضاً؛ بل لو قال شخص: إن الله موجود، وقال الثاني إنه ليس بموجود فكل منهما على حق وقوله صحيح، فأنا أحب أن أصلي إلى الكعبة وأنت تحب أن تصلي إلى بيت المقدس، ولا فرق في ذلك أبداً لأن كلا الأمرين حسن وجيد، تماماً مثل رجلين أحدهما يحب هذا الغذاء والثاني يحب الغذاء الآخر، ونفس الكلام يجري في مجال الدين، فأنا أختار الإسلام وأنت تختار البوذية مثلاً ولا ترجيح لأحدهما على الآخر، ولا نزاع بينهما أيضاً، حيث إن كلا الأمرين حسن.

وكذلك الأمر في مجال الثقافة، فرفع الإصبع بشكل خاص في الثقافة الغربية علامة على الفوز والموفقية، بينما نفس هذه الحركة في الثقافة الإيرانية علامة الفحش والإهانة، ولا يمكن لنا أن نتهم الغربيين بهذا العمل حيث إنه مجرد اعتبار وجعل فيما بينهم، والأمور الدينية كالأمور الثقافية كلها اعتبارية وجعلية.

ويصطلح على هذه المسألة التي أشرنا إليها والتي يستند إليها التعدديون لتأييد التعددية الدينية باسم **(النسبية في القيم)**.

خلاصة البحث وتسلسله:

وخلاصة بحث النسبية في القيم هي: أنّ المسائل القيمية والأخلاقية ليس لها حقيقة وراء الذوق والاعتبار، تتفاوت بين الأفراد والمجتمعات المختلفة، فكما أنّ المزاج في الطعام واللون يختلف من شخص إلى آخر، كذلك الأمر في القيم والحسن والقبح، وكما أنّه في اللون والطعام لا يوجد فيه جيد بشكل مطلق، بل عند بعض جيد ومرغوب وعند آخرين رديء وغير مرغوب، كذلك بالنسبة للقيم والمسائل الأخلاقية، فهي عند بعض مطلوبة ومرغوب فيها وعند آخرين مرغوب عنها، فالأمر يختلف من فرد إلى فرد ومن مجتمع إلى مجتمع آخر.

وأما تسلسل البحث فقد تقدم أن التعدديين استدلوا أولاً بأنه: «كما أنّ التعددية مطلوبة ومفيدة في مجال الاقتصاد والسياسة وأمثالها، كذلك نقول في مجال الدين بإمكان ومطلوبية التعددية الدينية»، ونحن في مقام الجواب، قلنا: إنه يوجد مسائل مثل الرياضيات والفيزياء ليس لها إلا جواباً واحداً، فلماذا لا تكون القضايا الدينية من قبيل الفيزياء والرياضيات؟ ثم قلنا بأنّ التعدديين جاؤوا بشاهد وبيان ثان على مدعاهم وهو النسبية في القيم، وجاؤوا ببعض الأمثلة للآداب والعادات الأخلاقية والاجتماعية، وهم يريدون إثبات أنّ الصفة العامة للمسائل الأخلاقية والقيمية هي النسبية، ويخلصون إلى هذه النتيجة، وهي: بما أن الدين من المسائل القيمية فهو إذاً أمر نسبي.

الدليل الثالث لإثبات التعددية:

ويطرح التعدديون دعوى أكبر بكثير مما تقدّم أولاً، وهي: النسبية في جميع المعارف والمسائل البشرية، وفي جميع المجالات، وأنه لا تتحقق المعرفة من دون النسبية، غاية الأمر تظهر النسبية بشكل واضح وجليّ في بعض الموارد ويُصدّق بها الجميع بسهولة، ولكن في بعض الموارد الأخرى لا تكون بذلك الوضع، فيظن الأشخاص العاديون أنهم وصلوا إلى معرفة مطلقة وثابتة، وفي الحقيقة أنّ هناك نسبية فيما وصلوا إليه

وقد خفيت عنهم.

وهذا ما أشرت إليه في بداية البحث؛ من أن حقيقة القول بالنسبية في المعرفة ليس إلا مذهب الشك الجديد الذي ظهر قبل وبعد الميلاد بموجات متعددة بين الفلاسفة والعلماء، ولكن لم يكن بتلك القوة وتلك السعة، ثم عاد اليوم ليظهر بقوة شديدة وسعة عارمة ويشمل أكثر المحافل العلمية والثقافية في العالم، وصار فخر العالم هذه الأيام أن يقول: عندي شك، وصار أكبر علامة على سطحية تفكيره وقلة علمه، أن يقول: أنا أعلم أو أنا متيقن.

وإذا صارت جميع المعارف البشرية نسبية فلن يسلم الدين والمعرفة الدينية أبداً، بل سوف يكون أمراً نسبياً ومتغيراً، وبالتالي يمكن لنا القول: إن الدين المسيحي في المجتمع (ألف) جيد وحق، وفي المجتمع (ب) دين الإسلام جيد وحق، بل يمكن القول عن مجتمع واحد بأن هذا الدين الموجود فيه جيد وحق، ثم إذا تغير الزمن تغير معه الدين وكان الدين الجديد أيضاً جيد وحق؛ والحقيقة هي أن تكون المسألة نسبية بين زمن وآخر وبين مجتمع وآخر، وهي بالنسبة لمجتمع شيء معين، وبالنسبة لمجتمع ثانٍ شيء آخر.

والتعدديون المسلمون - والأفضل أن نقول الذين يدعون الإسلام ظاهراً - يتمسكون بالآيات القرآنية لإثبات التعددية الدينية، وأحياناً يتمسكون بالروايات وبيانات خطابية وبأشعار مولوي وحافظ والطار وغيرهم فيقولون: الكعبة والمسجد والكنيسة والمعبد مختلفة بحسب الظاهر، ولكن كلها مظاهر لعبادة الله وكلها حقيقة واحدة. أنت مقصودي من الكعبة والمعبد أنت مقصود

وليست الكعبة والمعبد إلا

فقد تبين أن البحث عن التعددية بدأ بالتعددية في المسائل الاجتماعية، ثم انتقل إلى النسبية في القيم، ثم انتهى إلى النسبية المطلقة في جميع المعارف البشرية، ومن الواضح أنه متى ما فرضت التعددية نفسها على الساحة، لم يعد هناك داع للتقيد بالإسلام والإمام والثورة والقيم كلها، ويمكن توجيه أي عمل وأي اعتقاد وسلوك وأي فساد أخلاقي بسهولة. ولكي نعطي البحث حقه سنتعرض لكل واحدة من هذه المطالب بشكل دقيق بحثاً ورداً؛ وهذا ما سيكون إن شاء الله في البحث القادم.



التعددية الدينية (٢)

لا بأس أن نذكر في هذه الجلسة البواعث والدواعي العقلانية لنشأة الفكر التعددي، من دون التعرض لذكر البواعث السياسية والنوايا السيئة لنشأته. وقد يُدعى في مقام نشأة هذا الفكر وجود باعثين منطقيين وعقائبيين - ولو بنظرهم - على الأقل:

١ - العامل النفسي لنشأة الفكر التعددي:

إنّ العامل الأول لنشأة هذا الفكر عبارة عن عامل نفساني، وتوضيح ذلك:

يعيش الآن في العالم ما يقارب من ستة مليارات نسمة، ولها أديانها ومذاهبها ومساكنها المختلفة، وقد تعلّقت كلّ فرقة بدين أو مذهب خاص، بسبب ولادتها في تلك المنطقة الجغرافية أو في ذلك البلد المعين، أو بين تلك الجماعة من الأهل والأقارب الذين يعتقدون بذلك الدين أو المذهب الخاص، فقبل الناس الدين الذي وجدوا عليه آباءهم والتزموا به، ولم يضمروا أي عداً وأيّ حقد للأديان والمذاهب الأخرى؛ ونحن إذا كنّا نعتقد بسموّ وأحقية الدين الإسلامي، وبضلالة بقية الأديان وخلود المتدينين بها في العذاب فينبغي علينا الالتفات إلى لازم اعتقادنا وهو أنّه لن يدخل الجنة سوى الشيعي الإثني عشري دون غيره من المسلمين، وهذا يعني أنّ مائتي مليون نسمة فقط - وبشرط الإيمان والعمل الصالح - من مجموع سكان الأرض على حقّ، وأما البقية وهم خمسة مليارات وثمانمائة مليون شخص على ضلال ومن أهل العذاب، وهذا أمر لا يمكن للعقل أن يتقبّله ويصدّق به، فلماذا يستحق العذاب هذا العدد الكبير؟ وهل يعقل أنهم جميعاً بسطاء سذّج وقد اختاروا دين المسيحية مثلاً وتمسكوا والتزموا به لمجرّد أنّهم ولدوا في بلد مسيحي؟ وما الذنب الذي ارتكبوه حتى يستحقوا العذاب الإلهي؟ هذا، وإذا أضفنا إلى العدد الكبير المذكور بعض الشيعة من أصحاب الكبائر وأهل الفسق والفجور، الذين يحكم بصحة اعتقادهم لكن سيعذبون بسبب ما قاموا به من أعمال؛ كان الجميع من أهل النار، وكما يقول المثل: (لم يبق إلا عليّ وحوضه) فلا

يوجد من يسقيه علي من حوض الكوثر يوم القيامة. وعلى هذا الأساس نرى هذه المسألة النفسية، تلحّ على روح الإنسان وتضغط على ذهنه ولا يمكن له تقبّلها وتصورها، فيضطرّ إلى القول بأنّ الجميع على حق ومن أهل الجنة، فالشيعة وغيرهم على حق والإسلام حق وغيره على حق أيضاً، بل لعلّ الكثير من غير المسلمين متمسكون بدينهم أكثر مما نرى عليه بعض المسلمين. ولكي يريح الإنسان نفسه من الاضطراب الروحي والنفسي جرّاء هذه المسألة يؤمن بفكرة تعدد الأديان وأنها كلها صحيحة وحقّة.

٢ - العامل الاجتماعي لنشأة الفكر التعددي:

وأما العامل الثاني الذي يكون أحياناً سبباً لنشأة الفكر التعددي فهو عبارة عن عامل اجتماعي، وتوضيح ذلك: لقد شاهدنا على مرّ التاريخ حروباً كثيرة ومعارك متعددة ترجع إلى جذور دينية ومذهبية، وحصل ما حصل من قتل ونهب وغارات وإبادات بسبب اختلاف الأديان والمذاهب فيما بينها، وأكبر مثال على ذلك الحروب الصليبية المعروفة التي أدّت إلى قتل آلاف المسلمين والمسيحيين، وتدمير بلدان بأسرها وخسارة ثروات ضخمة، وقد صرفت على ذلك أموال طائلة كان الأولى أن تصرف في عمارة البلدان وسعادة البشرية، وكذلك نرى ما يجري في بريطانيا المتقدمة من صراعات دموية بين الكاثوليك والبروتستانت، وما يحصل في الهند وباكستان وبعض الدول الأفريقية من صراعات متشابهة. ونرى في مطلع القرن الحادي والعشرين حروباً ونزاعات بين الفرق والمذاهب، لا تجرّ إلا الويل والثبور على أهلها، ولا مبرر لها سوى الاختلافات المذهبية، مع أنّه بالإمكان تفادي ذلك كله فيما لو قبلنا بأنّ الإسلام حقّ والمسيحية حقّ، والشيعة والسنة والكاثوليك والبروتستانت، وكلّ المذاهب والفرق على حقّ، وترتفع الاختلافات البشعة عن المجتمع البشري.

ألا يستحقّ هذا المجتمع المتمدن أن يحلّ فيه الصلح والوئام بدلاً من أن تلعب به الأهواء الدينية والخصومات المذهبية والعقائدية، فالحروب والنزاعات ليست من شأن إنسان هذا العصر، فلندع مذهب الجزم والإعتقاد ولنحترم جميع الأديان ونعتبرها كلها على حق وصواب.

إذاً هناك عاملان عقلائيان غير العوامل والبواعث السياسية البغيضة يؤديان إلى ظهور فكرة التعددية الدينية:

الأول: العامل النفسي، وهو أننا لا نقبل بذهاب جميع الناس إلى الجحيم.

والثاني: العامل الاجتماعي الذي يهدف إلى تجنب الحروب والصراعات. وفي مقام الرد على هذين العاملين لا بد أن نطرح السؤال التالي، وهو: هل أن الحلّ الوحيد لرفع الحروب الدينية والاختلافات المذهبية هو القول بأنّ كلّ الأديان على صواب؟

وهل أن الحلّ الوحيد لرفع مشكلة «العامل النفسي» - وعدم القدرة على تصوّر دخول جميع الناس إلى النار، لمجرد عدم معرفتهم بالطريق الصحيح - هو القول بالتعددية الدينية، وصحة التوحيد والتثليث وعبادة الأصنام معاً؟

تقويم العامل النفسي للفكر التعددي:

أما بالنسبة للعامل النفسي وهو أنّ جميع الناس - ما عدا المسلمين الشيعة الإثني عشرية - من أهل النار فنقول:

إنّ هذا الأمر غير صحيح أبداً والإسلام لا يرتضيه، ومع أنّنا نعتقد بأن المذهب الحقّ واحد لا غير لكننا لا نقول بذهاب جميع الناس إلى جهنم، بل خصوص أهل التحدي والعناد؛ فبعض الناس لم يتعرّف على الدين الحق لسبب من الأسباب، وبعض آخر تعرف عليه ولكن لبغضه له أو لعدائه لم يقبل الإسلام، ومن البديهي أن يكون حكم الجاهل مختلفاً عن حكم العالم المعاند، وهذا البحث مطروح في مسألة المستضعف الفكري والجاهل القاصر والمقصر، وهو بحث فقهي كلامي لا بأس بتوضيحه الآن:

فالمستضعف يُطلق ويراد به أحياناً ذلك الشخص الذي وقع تحت سيطرة الظالمين وحرموه من حقوقه الطبيعية، وهذا اصطلاح يطرح في البحوث الاجتماعية؛ وهناك اصطلاح آخر للمستضعف يستعمل في علم الكلام وهو: الشخص الذي لم يصل إلى الطريق الصحيح بسبب قلة اطلاع ومعرفة. ولقلة المعرفة أسباب متعددة نذكر منها ثلاثة فقط:

أ - شخص لم يسمع بالإسلام أصلاً، وهذا عامل لعدم اطلاع على النهج الحق.

ب - شخص سمع باسم الإسلام ولكن يعجز عن إدراك أدلته لضعف في قواه المعرفية.

ج - شخص قادر على فهم هذه الأدلة ولكن يعيش في مجتمع تطرح فيه شبهات كثيرة ضد الإسلام وهو لا يقدر على الرد عليها، ولا يجد من يرجع إليه في حلها؛ وهناك عوامل كثيرة أخرى لا مجال لذكرها. والجهل بالحق تارة يكون جهلاً عن تقصير، وتارة يكون جهلاً عن قصور، والجاهل أيضاً على قسمين: جاهل قاصر، وجاهل مقصر. أما الجاهل المقصر فهو الذي لم يتحرك ولم ينبعث لطلب المعرفة رغم ما لديه من إمكانيات فكرية وعلمية.

وأما الجاهل القاصر فهو الشخص الذي لا يقدر على الوصول إلى الحق ولا على تشخيص الحقيقة.

فإذاً يوجد عندنا ثلاث مجموعات من الأشخاص:

١ - أشخاص يعرفون الحق ولا يتبعونه إما تعصباً أو عداً أو لأي سبب آخر، وهم المعادون.

٢ - أشخاص لا يعرفون الحق ولكن يتيسر لهم معرفته بسهولة لتوفر جميع الإمكانيات لديهم، وهم المقصرون.

٣ - أشخاص لا يعرفون الحق ولا يقدر على التعرف عليه أبداً، وهم القاصرون.

وأما حكم هذه المجموعات من الوجهة الإسلامية فهو واضح بالنسبة للمجموعة الأولى وأنهم مخلصون في النار أبداً، وأما بالنسبة للجاهل المقصر فيتعذب في النار على قدر تقصيره، ومن الممكن أن لا يخلد في العذاب. وأما الجاهل القاصر، والذي سيكون من أفراد المستضعف الفكري، فله معاملة خاصة يوم القيامة كما ورد في بعض الروايات، بأن لا يذهب إلى النار مباشرة كالمعاند ومن دون أي مقدمة أو أي اختبار. وعلى هذا الأساس لا يوجد أي تلازم وترابط بين القول بأن دين الحق واحد في العالم لا غير وبين القول بأن أكثر أهل الأرض من أهل العذاب.

تقويم العامل الاجتماعي للفكر التعددي:

وأما بالنسبة للعامل الاجتماعي الذي كان يقول: إن الحروب والدمار ينشأ من الاختلافات الدينية والمذهبية. فنقول: إننا لا نرضى للأديان

والمذاهب والفرق أن تقع بينها الحروب والنزاعات بسبب الاختلافات الاعتقادية والمذهبية، وعليهم أن يعيشوا بؤام وسلام إلى جنب بعضهم البعض، ولكن هذا لا يعني أننا نقبل بأحقية وصحة جميع الأديان، وبكون التعددية هي الحل الوحيد لرفع الاختلافات، بل هناك حلول أخرى قد تعرض الإسلام لذكر واحد منها.

فالإسلام من الناحية النظرية يدعو المسلمين وغير المسلمين إلى النقاش العلمي في المسائل الاعتقادية {وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} (١٣). وأما من الناحية العملية فقد قسم تعامل المسلمين مع غيرهم إلى ثلاث مجموعات.

ألف: التعامل مع أتباع الديانات التوحيدية والسماوية: فقد فرض الإسلام على المسلمين تعاملًا خاصًا ومدارة شديدة لأتباع الديانات السماوية، كالمسيحية واليهودية والزرذشتية، فإن لهذه الديانات أصولاً وجذوراً صحيحة رغم ما طرأ عليها من التحريفات، فكل أموالهم وأرواحهم وأعراضهم محفوظة، ويمكنهم العيش في المجتمع الإسلامي، ويؤدون طقوسهم الدينية، حيث تكون لهم كنائسهم ومعابدهم، وتجري معاملاتهم وزواجهم وطلاقهم طبقاً لأحكام دينهم، وأما بالنسبة للأموال التي تقدم للدولة، فالمسلمون يدفعون الخمس والزكاة، ولكن هم لا يدفعون ذلك بل يدفعون الجزية، وهي عبارة عن ضريبة يقدمونها للدولة الإسلامية إزاء ما تقدم لهم من خدمات اجتماعية، وما فرضته لهم من حقوق، بحيث تكون أرواحهم وأعراضهم وأموالهم كلها محفوظة، إضافة إلى ذلك لا نجد في كثير من الحقوق أي تفاوت أبداً بينهم وبين المسلمين، وكل منا يعرف كيف كان رد فعل أمير المؤمنين وسيد العدالة علي بن أبي طالب، عندما بلغه ظلم جنود معاوية عند غزوهم الأنبار واعتدائهم على مواطنة غير مسلمة، فانتزعوا حجلها وقلبها وقلاندها ورعثها، فقال في ضمن كلامه ولو أن امرءاً مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً، بل كان عندي جديراً (١٤).

ب: التعامل مع الكفار المعاهدين: وهؤلاء مجموعة ثانية من غير المسلمين وفي نفس الوقت ليسوا أصحاب دين سماوي، ولكن حصل بينهم

(١٣) سورة النحل: ١٢٥.

(١٤) نهج البلاغة: ٧٠، خطبة الجهاد ٢٧٩.

وبين المسلمين معاهدة صلح، فالإسلام وفقاً لهذه المعاهدة يسمح لهم بمجاورة المسلمين، بل والعيش داخل المجتمع الإسلامي أيضاً، وتكون أرواحهم وأعراضهم وأموالهم كلها محفوظة ومصانة، وأما بالنسبة لحقوقهم ومكانتهم فإنها ترجع إلى نوع المعاهدة الممضاة معهم، وهي تفرق من معاهدة إلى أخرى.

ج: التعامل مع الكفار المحاربين: وهؤلاء مجموعة ثالثة من غير المسلمين وليسوا أصحاب ديانة سماوية، وليسوا مستعدين لتوقيع أي معاهدة صلح مع المسلمين، وإذا وقعوا معاهدة ما فإنهم ينقضونها مباشرة **{لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا ۖ وَلَا ذِمَّةً وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ}** ^(١٥)، ولذا يأمر الإسلام بمحاربة هذه المجموعة الكافرة التي لم ترضَ بأي صلح، ومع ذلك لا يرضى بإيادتها بشكل مطلق، وإنما يأمر بمحاربتها إلى مرحلة يستطيع أن يصل معهم إلى حلٍّ صحيح، ويتخلوا فيه عن الفتنة والتضليل والإفساد.

وبناء على هذا، نرى أن الإسلام بالنسبة للتعامل مع غير المسلمين، يأمر في المرحلة الأولى بالدعوة إلى البحث والحوار، ليستطيعوا أن يصلوا إلى الحق عبر المنطق والاستدلال الصحيح، فإذا لم يقبلوا بالإسلام ينتقل إلى المرحلة الثانية وهي الدعوة إلى الصلح والمعاهدة والمصالحة لا الحرب والخصومة.

نموذج تاريخي للتعامل الإسلام مع غير المسلمين:

من المناسب أن نشير إلى قصة نصارى نجران مع الرسول الأكرم |، تلك القصة المعروفة بقصة المباهلة، حيث قام الرسول بمناظرة علمية معهم، وتغلب عليهم ولكن مع ذلك لم يقبلوا منه، فكلفه الله بدعوتهم للمباهلة، فاتفقوا على أن يلتقوا بعد يوم ويسألوا الله إنزال عذابه على الضال منهم، ولكن عندما جاء اليوم الثاني ورأى نصارى نجران أن الرسول قد جاء مع أعز أناس لديه وهم: ابنته فاطمة الزهراء ÷ وبعلمها علي وولديها الحسن والحسين، تراجعوا ولم يقبلوا بالمباهلة ووافقوا على أن يدفعوا الجزية للحكومة الإسلامية.

إذاً القول بالتعددية وأنّ جميع الأديان والمذاهب والفرق على حق، ليس هو الحلّ الوحيد للابتعاد عن الخلافات المذهبية والحروب الدينية، بل هناك حلول أخرى قدّم لنا الإسلام حلاً منطقياً ومتقدماً للخلاص منها.

عودة إلى أصل البحث:

نعود إلى أصل البحث وإلى تحليل وتحقيق أدلة القول بالتعددية والرد عليها، وقبل البدء لا بأس بالتذكير بأنّ التعددية تطرح في مجالات مختلفة، وما يهمنا منها هو التعددية الدينية دون التعددية السياسية والاقتصادية مثلاً، لأنّ صحة ذلك وسقمه يحتاج إلى بحث آخر. ويحمل لواء التعددية في العصر الحاضر **(جان هيك)** وله في هذا المجال كتب وآثار مختلفة، إلا أنّه لا يوجد تفسير واحد لمراده من التعددية، بل هناك عدة تفسيرات مختلفة يمكن لنا أن نشير على الأقل إلى ثلاثة منها.

التفسير الأول للتعددية الدينية:

وهو أن: جميع الأديان عبارة عن خليط من الحق والباطل، ولا يوجد بينها ما هو حق محض أو بطلان محض، وقد قيل في بيان هذا التفسير: إننا لو نظرنا إلى جميع أديان العالم المختلفة، فلن نجد ديناً كله حق وليس فيه باطل أو العكس؛ لأنّ هناك الكثير من العناصر المشتركة بين الأديان، مما يجعل أحد الأديان يقبل ما عند الدين الآخر من معتقدات أو قيم أو أحكام، وعلى سبيل المثال: نلاحظ أن القرآن الكريم كتب على المسلمين عين ما قد كتُبَ على اليهود والنصارى، وقد صرّح بذلك في مسألة القصاص^(١)؛ كما أنّه يمكن أن نجد عقائد باطلة ومسائل خرافية في جميع جميع الأديان. ولأجل هذا نرى أن جميع الاعتقادات الحقّة والقيم الصحيحة الرفيعة، والأحكام السامية ليست مجتمعة في دين واحد، بل كلّ دين يشتمل على قسم من الحقيقة، ولذا لا يتحتّم على الشخص أن يلتزم بدين واحد فقط، بل يمكن له أن يكون في نفس الوقت مسلماً ومسيحياً ويهودياً وبوذاً... وذلك عندما يعتقد ويلتزم بكلّ العناصر الحقّة

(١) راجع: سورة المائدة: ٤٥، ٤٨، ٤٦، ٤٧، ٤٨.

الموجودة في كلّ دين، فيمكن للشخص أن يجد في البوذية، التي لا تعتقد بوجود الله، عناصر إيجابية جيدة، من قبيل هدوء الروح وتمركز القوى، وعدم حبّ الدنيا وغير ذلك.

ونلاحظ أنّ في التفسير المذكور جانباً إفراطياً، حيث يقول بأنّ خليط الحق والباطل الموجود في كلّ دين أوصلنا إلى حدّ لا يمكن تفضيل دين على آخر، وجعلها كلها على حدّ سواء. وأما إذا أردنا أن نجعل التفسير المذكور أكثر اعتدالاً، فذلك عندما نقول إنّ الأديان ليست على حدّ سواء، بل تتفاوت درجات الحق والباطل فيها، ممّا يجعل لأحدها مزية على البقية، ولكن لا يوجد فضل ومزية مطلقة، بل كلّ الأديان تحتوي على الجيد والرديء، وفيها البالي والجديد.

تقويم هذا التفسير:

وفي مقام تقويم هذا التفسير نقول:

أولاً: إنّ كلّ منصف يستطيع بما لديه من معلومات إجمالية عن الأديان، أن يحكم بعدم التساوي بين الأديان وبوجود الترتيح والأفضلية لبعضها على الآخر، لأننا نرى في بعض هذه الأديان طقوساً واعتقادات يخلج اللسان من لفظها ويستحي القلم من كتابتها؛ فهل يعقل أن نسوي بين دين عبدة الحيوان والبقر والكلاب، وبين دين التوحيد وعبادة الله؟! وهل يعقل أن نمثّل بين عبادة بعض الهنود للآلة التناسلية، وما يقومون به من أعمال بشعة للتداوي من العقم وبين الإسلام ومذهب النجاة الجامع للكمالات والأمر بعبادة الله الواحد؟ كلا لا يعقل ذلك أبداً، والكلام عن تساوي جميع الأديان في غاية الضعف والوهن، وكذا الكلام عن تساوي القيم وإمكان اختيار أيّ واحد منها فلا يقول به عاقل.

ثانياً: يستحيل قبول هذا الكلام، ويُرفض بشدة خصوصاً عند من يعتقد بالقرآن والإسلام إذ لا يمكن قبول بعض القرآن وإنكار بعضه، لأنّ إنكار بعض القرآن بمثابة إنكار القرآن كلّّه، ولا يكون الشخص مسلماً برفضه لبعض القرآن {أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ

يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ^(١)، ويقول الكتاب العزيز في مكان آخر: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا^(٢)، ونحن المسلمون نعتقد بأنَّ كلَّ ما أنزله الله لنا وبلَّغه رسوله من الإسلام والقرآن، كله حق، ولا يوجد فيه باطل ولا خرافة أبداً {...وَأِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ^(٣).

وهذا لا ينافي وجود بعض العناصر الحقة في بعض الأديان الأخرى، وعلى سبيل المثال نذكر شعار الزردشت المعروف قول حسن، فكر حسن، عمل حسن فإنه شعار جيد ولا أحد ينكره، وكذلك يوجد بعض العناصر الحقة في المسيحية واليهودية والزردشتية لما فيها من جذور إلهية، رغم ما تعرضت له بنظرنا من التحريف والتزوير. وما ذكرناه لا يعني أبداً أنَّ الإسلام كبقية الأديان عبارة عن خليط من الحق والباطل، ولا فرق بين الشخص مسلماً أو مسيحياً أو يهودياً أو زردشتياً، بل نقول بأنَّ الإسلام والقرآن الذي أنزله الله بواسطة الرسول الأكرم حق مطلق، ولا يشتمل على أي نحو من أنحاء الباطل والضلال.

التفسير الثاني للتعددية الدينية:

والتفسير الثاني الذي يمكن استفادته من كلمات حاملي لواء التعددية الدينية هو أن لجميع الأديان طرقاً متعددة توصل إلى حقيقة واحدة، وهذا التفسير يختلف عن التفسير الأول الذي كان يقول إن الحقائق قد وزعت بين الأديان وكل دين يشتمل على قسم من الحقيقة، لأن هذا التفسير الجديد يعتبر أن الحقيقة شيء واحد لا أكثر، ويوجد طرق متعددة للوصول إليها، وهذه الطرق هي الأديان المختلفة، كالعاصمة طهران التي لها عدة طرق توصل إليها، والأشخاص يدخلون طهران إما من الشرق أو من الغرب أو من الجنوب أو من الشمال أو...، والإنسان إنما يطلب حقيقة

(١) سورة البقرة: ٨٥.

(٢) سورة النساء: ١٥٠ - ١٥١.

(٣) سورة فصلت: ٤١ - ٤٢.

واحدة لا غير، ولكن يمكن له الوصول إليها عبر طرقها المختلفة كالإسلام أو المسيحية أو اليهودية أو البوذية وغيرها من الأديان. ويمكن أن يُفرض لهذا التفسير أيضاً اتجاهان: مفرط ومعتدل. أما الاتجاه المفرط: يعتبر عدم التفاوت والاختلاف أبداً بين هذه الطرق الموصلة إلى الحقيقة، بل كلها من ناحية الكم والكيف على حدّ سواء.

وأما الاتجاه المعتدل: يعتبر من وجود الاختلاف الكمي والكيفي بين هذه الطرق الموصلة إلى نقضه واحدة، فبعضها طويل ومتعرج وبعضها قصير ومستقيم وهكذا، فالإسلام مثلاً يوصل إلى الحقيقة بأسرع وقت وأقصر مسافة، ولكن يمكن للملتزم بالمسيحية الوصول إلى الحقيقة أيضاً لا أنها محرمة عليه.

ويتمسك أصحاب هذا التفسير أحياناً بالتشبيهات وبالشعر وكلمات العرفاء، وعلى سبيل المثال يذكرون شعر الشيخ البهائي رحمه الله: أينما أذهب فلا أرى في البيت أشعة

وأَيّ باب أطرقه كان صاحب البيت هو

أنت في الخمارة والدير محطّ للأفئدة

أنت مقصودي من الكعبة والمعبد أنت

وليس المعبد والكعبة إلا ذريعة إليك^(١)

خلاصة كلامهم: أنّه إذا كشفنا الغشاوة عن معين الفكر لما رأينا إلا صورة الحبيب مطبوعة في جميع الأرجاء، في المسجد والكنيسة، في المعبد والخمارة.

عبارتنا شتى وحسنك واحد كلّ إلى ذاك الجمال يشير

تقويم التفسير الثاني للتعددية:

هل يمكن أن نقبل بهذا التفسير الثاني، الذي يعتمد عليه أصحابه لإثبات التعددية الدينية، ونقول بأنّ جميع الأديان من إسلام ومسيحية

(١) أصل الشعر باللغة الفارسية.

ويهودية وغيرها توصل الإنسان إلى الحقيقة والسعادة والكمال؟
والجواب على هذا السؤال يقع في مقامين: الأول مقام الثبوت
والتصور، والثاني مقام الإثبات والواقع.

ففي مقام الثبوت: يمكن تصوّر هذه الفرضية بأنّ نلاحظ دائرة يحيط
بها من جميع الجهات اشعاعات مختلفة، وتلتقي بنقطة واحدة في وسط
تلك الدائرة.

وفي مقام الإثبات والواقع: فهل نستطيع إثبات أنّ الأديان الموجودة
كلها طرق توصل إلى حقيقة واحدة؟ والجواب هو النفي قطعاً عند المتأمل
المنصف.

فالإسلام يطرح أول مسألة وهي التوحيد وأنّ الله واحد **قُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَفْلَحُوا**، وأما المسيحية فتقول حول نفس هذه المسألة **{إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ}** وهم الأب والابن وروح القدس، وبعض يقول إن الرب الثالث هو مريم، ويُعبّر عن هذا الاعتقاد بالتثليث الذي حاربه القرآن الكريم بشدة، واعتبر كلّ من يعتقد به كافراً: **{لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}** (١)، ولو لا حظنا تعبير القرآن الكريم عن عقيدة المسيحيين، الذين يعتقدون أن المسيح ابن الله لوجدناها غريبة وشديدة اللهجة **{وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا * تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا}** (٢)، فالاعتقاد بالتثليث وأنّ المسيح هو ابن الله اعتقاد فاسد للغاية، يكاد يؤدي إلى خراب العالم بأسره، وعلى هذا فهل يمكن أن نعتبر التثليث والتوحيد طريقتين موصلتين إلى حقيقة واحدة؟! وإذا تعرضنا لبعض الأحكام لرأينا أن الإسلام مثلاً يقول بحرمة لحم الخنزير ونجاسته بينما نجد المسيحية تقول بأنه حلال وطاهر ولذيذ، والإسلام يقول إن المشروبات الكحولية محرمة ومن عمل الشيطان، بينما تقول المسيحية بأنّ بعض هذه الكحول دم الله، ويقومون في مراسم العشاء الرباني، بغمس قطعة من الخبز في وعاء من الخمر، ثم يأمرّون بأكلها ويقولون: إن هذه الخبزة عندما تمتزج مع الدماء تصبح دم الله، فأيّ عاقل رشيد بل أيّ متطفل يقول إنّ هاتين الديانتين توصلان إلى نقطة واحدة

(١) سورة المائدة: ٧٣.

(٢) سورة مريم: ٨٨ - ٩٠.

وحقيقة فريدة رغم ما عليه من الاختلافات والتناقضات؟ إذ الأول يقول بأن الخمر رفس من عمل الشيطان، والثاني يقول ما لم تشرب الخمر لا تصبح إلهياً، ومع هذا ما انفكوا عن القول بأنّ كلاً منهما يوصل إلى حقيقة واحدة!! وهذا كلام أقرب للخرافة والمهزلة منه إلى الحقيقة والواقعية، فلماذا لا يعتبرون الشيطان والله على حدّ سواء ومن ثم يقولون: «إن مقصودي من الكعبة والمعبد هو أنت»!! والأكثر من ذلك عجباً إصرار البعض على اعتبار كلّ من هذه الأديان (صراطاً مستقيماً) موصلاً إلى تلك الحقيقة الواحدة على رغم ما فيها من التناقضات الواضحة!!

كيف يكون الإسلام القائل (بأن الله موجود) موصلاً إلى النتيجة التي توصل إليها البوذية القائلة (إن الله ليس بموجود)؟! وكيف نقول بأنّ معاوية على حق والإمام علي على حق أيضاً؟ وكيف نقول إن كلا من الإمام الحسين ويزيد على حق؟! وإذا اتبعت أي واحد من هؤلاء فسيوصلك إلى الحقيقة الواحدة، حيث إنّ كلّ واحد منهم صراطاً مستقيماً!! الأول يوصل إلى الشرق والثاني يوصل إلى الغرب، ومع ذلك نرى الإصرار على أن اتباع أي طريق يؤدّي إلى الحقيقة الواحدة.

وكأنني بالشاعر يقول:

أخاف أن لا تصل إلى الكعبة أيها الإعرابي

فإنّ ما تسلكه هو الطريق إلى تركستان
(١)

وعلى هذا نرى أن التفسير الثاني للتعددية ليس إلا شعراً وخيالاً ليس له حظّ من الحقيقة والواقعية أبداً، وبطلانه أوضح من الشمس في رابعة النهار.

التفسير الثالث للتعددية الدينية:

التفسير الثالث للتعددية الدينية يبتني على أصل في علم المعرفة، تكون على أساسه كلّ القضايا غير الحسية وغير التجريبية لا معنى لها ولا تقبل الإثبات ولا النفي، ويبحث هذا الأصل بشكل مفصل في علم

(١) أصل البيت في اللغة الفارسية.

المعرفة وأما ما يمكن توضيحه في هذا المجال فهو:
يقول البعض (وهم الوضعيون) في علم المعرفة: إنّ المعارف البشرية تنقسم بشكل كلي إلى قسمين:

أ - المعارف التي تخضع للتجربة الحسية والعينية.

ب - المعارف التي لا تخضع للتجربة والحس.

أما أمثلة القسم الأول كقولنا: هذا المصباح مشتعل، فإنّ هذه القضية تخضع للتجربة الحسية؛ لأننا بكل سهولة نضغط على زر الكهرباء فتظلم الغرفة ثم نضغط ثانية عليه فتضيء من جديد، كقولنا النار محرقة، فإنّ هذه القضية تجريبية حسية، حيث يمكن لنا بسهولة أن نضع يداً فوق النار لنصدق بصحتها، وهذه المجموعة من القضايا والمعارف تجريبية وحسية نستطيع أن نقول بأنها صادقة أو كاذبة، صحيحة أو باطلة، والطريق لإثبات ذلك هو التجربة والحس.

وأما القسم الثاني من المعارف البشرية التي لا تخضع للحس والتجربة، ولا تقبل النفي ولا الإثبات، فيعتبرون أنّها قضايا لا معنى لها، أو أنّها لا توصف بالصدق أو الكذب ولا بالصحة أو بالبطلان، فلذا لا يمكن أن يصدر بحقها أي حكم.

ويعتبر الوضعيون الإفراطيون هذه القضايا بلا معنى، ومثلها مثل قولنا

نور المصباح حامض فكما أن هذه القضية لا معنى لها، كذلك الأمر بالنسبة لجميع القضايا غير الحسية فإنها لا معنى لها، وأما النزاع في كون هذه القضايا صادقة أو كاذبة فإنه نزاع لا فائدة منه، ولا فرق في اختيار أي واحد منها، فلا فرق بين أن تقول: **(الله واحد)** وبين أن تقول: **(الله ثلاث ثلاثة)**، لأنهما من الناحية القيمية على حدّ سواء، حيث إنّهُ لا قيمة ولا معنى لهما، وكلّ هذه القضايا لا تسمن ولا تغني من جوع، ولا تحلّ لنا عقدة واحدة من مشاكل العيش والحياة.

أما الوضعيون الذين يعتبرون نوعاً ما أكثر اعتدالاً. فلهم نظرهم الخاص بالنسبة للقضايا غير الحسية وغير التجريبية، وبحسب الاصطلاح **القضايا الميتافيزيقية** - ما وراء الطبيعة -، فهم لا يقولون إنّ هذه القضايا لا معنى لها، وبما أن هذه القضايا لا تخضع للحس والتجربة فيدّعون أنّها لا تقبل الإثبات ولا النفي.

والنتيجة التي يؤدّي إليها هذا الاتجاه هي الشك والنسبية، فالقضايا غير الحسية ومن جملتها طبعاً القضايا الدينية، إما أنّها لا توصف بالحق

أو الباطل، وإما أن اتصافها بالحق أو الباطل، أو بالصدق أو الكذب ويختلف باختلاف الأزمان والأفراد والمجتمعات، وكلّ هذه القضايا حق وباطل، صادقة وكاذبة بحسب الشخص أو الزمن أو المجتمع الذي نقيس عليه.

وقد يقال أحياناً: إنّ المفاهيم القيمية، والتي توصف بالحسن والقبح وترد عادة بلفظ ينبغي أو لا ينبغي، لا مجال لأن توصف بالصدق أو الكذب، وبالحق أو الباطل، فأمثال هذه القضايا (ينبغي أن يسود العدالة) و(لا ينبغي أن يسود الظلم) و(الصدق حسن) و(الكذب قبيح) كلّها من مقولة الإحساس والذوق والعواطف وما شاكل ذلك. وهذا القضايا، وإن كان لها معنى في حدّ نفسها، إلا أنّه لا يقام عليها الدليل ولا البرهان وتبقى غير محكمة وغير مبرهنة.

ويُرجع التفسير الثالث الاختلاف بين الأديان والقضايا الدينية إلى نوع الاختلاف بين اللون الأخضر والأحمر، الذي لا يمكن الإدعاء فيه بشكل مطلق أنّ هذا اللون قبيح وذاك الآخر جميل، بل كلاهما جميل؛ أو أن نقول: إنّ لا ينبغي النزاع في هذه القضايا ولا بين الأديان؛ لأنه لا يمكن معرفة واقعها على حقيقتها في نفس الأمر ولا يمكن إقامة البرهان على صحة أحدهما أو كذبه، فالأولى أن نلتزم ونعتقد بأنها كلها مثل بعضها البعض، وليس مهماً أبداً أيها نختار.

تقويم التفسير الثالث للتعددية الدينية:

وعندما نريد تقويم هذا التفسير نضطر للتعرض للأصل المطروح في علم المعرفة، وابتداءً نواجه هذه الأسئلة:

هل يُعتبر ما يدعيه الوضعيون الإفراطيون من أن القضايا غير التجريبية قضايا لا معنى لها صحيحاً؟

هل القضايا المشتملة على المفاهيم القيمية - من قبيل الحسن والقبح، وينبغي ولا ينبغي - لا تتصف بالصدق والكذب، ولا مجال للبحث عن الحق والباطل فيها؟

هل إنّ المعارف البشرية، القيمية منها وغير القيمية كلها نسبية ولا يوجد قضية ثابتة ويقينية؟ أو أنّه يمكن أن نجد بعض القضايا اليقينية في مجال القيميات وفي مجال الواقعيات الموجودة؟

بالنسبة للمعرفة الدينية، هل يوجد معرفة دينية ثابتة ويقينية ومطلقة،

أو أنّ جميع المعارف الدينية تتبع قراءاتنا للمتون والنصوص الدينية؟ وهذا هو البحث المعروف باسم الهرمنوطيقا وتفسيرها للنصوص الدينية. وقبل التحقيق والبحث عن التفسير الثالث للتعددية الدينية، ومدى صحّة وسقم هذا التفسير، لا بدّ لنا من الإجابة على هذه الأسئلة المعرفية، وبعد اتضاحها تتبين قيمة هذا التفسير، وهذا ما سيكون موضوع بحثنا القادم إن شاء الله تعالى.

التعددية الدينية (٣)

تذكير بالعامل النفسي لنشأة الفكر التعددي:

تقدّم في الحديث السابق أنّ أحد العوامل الباعثة على نشوء الفكر التعددي، عبارة عن عامل نفسي يراود ذهن كثير من الأشخاص لا سيما الشباب منهم، ويمكن تلخيص هذا العامل بسؤال يلح على الأذهان فيؤدّي بها إلى الاضطراب، وهو: أننا لو نظرنا إلى جميع أتباع الأديان لوجدنا أكثرهم متمسكين وملتزمين بالدين الذي اختاروه، فهل يعقل أن يكون جميع أهل الأرض معذّبين يوم القيامة إلا مجموعة خاصة من المسلمين وهم الشيعة، وذلك بعد استثناء عدد منهم أيضاً كأصحاب الكبائر من المذنبين؟ وبما أنّ ذلك لا يقبله الذهن ولا يتحمّله الأشخاص تنهياً الأرضية لقبول فكرة التعددية الدينية، أو على الأقل يقولون: إنّ الأشخاص الملتزمين بأحكام دينهم وتعاليمه لا يُعذّبون وهم من أهل السعادة في الآخرة.

ولرفع هذا الاستبعاد الموجود في الأذهان، تقدّم أنّه لا ملازمة بين قولنا: (الإسلام هو الدين الحق فقط واتباعه يؤدّي إلى السعادة في الآخرة) وبين القول (بأنّ جميع أهل الأرض معذّبون)، بل يمكن تقسيم الناس غير التابعين للإسلام إلى مجموعتين، ولا يهّمنا هنا البحث الإحصائي وأنه أي المجموعتين أكبر من الأخرى:

١ - أشخاص سعوا للوصول إلى الحق ولكنهم لسبب من الأسباب لم يتعرفوا عليه.

٢ - أشخاص لم يسعوا للوصول إلى الحق مع توقّر جميع الإمكانات والاستعدادات لهم، أو أنهم عرفوا أنّ الإسلام هو الدين الحق ولكن مع ذلك عاندوه ولم يقبلوه.

وهذه المجموعة هي التي تذهب إلى جهنم يوم القيامة. وأمّا المجموعة الأولى، التي لم تصل إلى الحق عن قصور فإنّ لها حساباً آخر، وهؤلاء هم المعبّر عنهم بحسب الاصطلاح في الأبحاث

الفقهية بالمستضعفين (فكرياً)، وهم سوف يثابون على أعمالهم الحسنة التي وصلوا إليها عن طريق عقولهم أو عبر الدين الخاص الذي اتبعوه، ولكن هل سيوضعون في أدون درجات الجنة، أو في عالم ثالث بين الجنة والنار، أو أنهم سيتمحنون ثانية في ساحة يوم القيامة، أو مسائل أخرى من هذا القبيل؟ وعلى كل الأحوال فإنهم لا يخلدون في النار.

توضيح آية {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا}:

لقد كان السبب من تكرار بعض مطالب الحديث السابق هو التعرّض لهذا السؤال الذي نتج عن البحث وهو: كيف تحلّون التهافت بين ما ذكرتم وبين الآية القرآنية الصريحة؟ فإنّ لازم كلامكم من دخول بعض الأشخاص غير المسلمين إلى الجنة هو قبول بعض الأديان نوعاً ما وفي الجملة، بينما نجد الآية القرآنية تصرّح بعدم قبول أيّ دين غير الإسلام على الإطلاق: {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} (٢٤).

أما بالنسبة لهذه الآية الكريمة فلو أردنا أن نتعرّض لتفسيرها بشكل مفصّل لخرج بنا البحث عن موضوعنا الأصلي، لذا نقصر على الإجمال دون التفصيل ونقول:

لقد كان الدين الذي أنزله الله للناس في زمن النبي إبراهيم هو الدين الإسلامي، وكان على الناس اتباعه والالتزام به إلى أن تُنزل شريعة جديدة. وعندما أرسل النبي موسى نُسخت شريعة إبراهيم، وكان دينه هو الإسلام أيضاً؛ مع وجود بعض الاختلافات في الأحكام التي كانت في شريعة إبراهيم. وعندما بُعث النبي عيسى نُسخت شريعة موسى بكُلِّها، والناس باتباع شريعة عيسى التي تختلف مع شريعة موسى ببعض الأحكام، وأما دين عيسى فقد كان الإسلام أيضاً؛ إلى أن انتهى الأمر بأنّ بعث الله النبي الأكرم محمداً فنُسخت كلّ الشرائع السابقة، وكُلِّف الناس بالعمل بالشريعة الإسلامية، وأما دين النبي محمد فهو الإسلام أيضاً؛ وحيث كان لهذه الشريعة أحكام وقوانين وتعاليم خاصة تميّزت به عن جميع الشرائع السابقة، صار للإسلام معنى جديداً خاصاً، وهو ما نفهمه

اليوم من الإسلام.

وبهذا البيان ظهر أن للإسلام مصاديق مختلفة: شريعة إبراهيم وشريعة موسى وشريعة عيسى وشريعة محمد ؛ وعلى هذا الأساس يكون معنى الآية هو: {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ} أنه على الشخص الذي يعيش في أي زمن مع مصداق من مصاديق الإسلام أن يختار هذا المصداق للإسلام ولن يُقبل منه أي دين آخر، ولا شك أن الأشخاص الذين اتبعوا إبراهيم في زمانه، وموسى وعيسى كذلك (عليهم جميعاً سلام الله) منعمون ورضي الله عنهم؛ وبتعبير آخر يكون معنى الآية أننا علينا أن نقبل بجميع ما جاء به الأنبياء علاوة على الأحكام الخاصة التي جاء بها نبي الإسلام، ومن الواضح أن نسخ الأحكام لا يختص بين شريعتين بأن تقوم اللاحقة بنسخ بعض أحكام الشريعة السابقة، بل قد يحصل النسخ في ضمن أحكام شريعة واحدة أيضاً كما حصل في أوائل البعثة النبوية، حيث كان يأمر النبي المسلمون بالصلاة إلى بيت المقدس فترة استمرت إلى ما بعد الهجرة النبوية وبعد مدة أمر المسلمين بالصلاة إلى مكة المكرمة مما أدى إلى نسخ الحكم السابق.

وعلى هذا لا نرى أن نسخ بعض الأحكام يفضي إلى تغيير جوهر الدين، فإن جوهره عبارة عن الاعتقاد بالتوحيد والنبوة والمعاد، والاعتقاد بالنبوة هو الإيمان بجميع الأنبياء {أَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ...} (٢٥)، ولا يجوز تكذيب أي واحد من الأنبياء، بل تجب طاعتهم جميعاً، علماً لو أن النبي موسى أو عيسى كانوا في هذا الزمان لوجب عليهم الالتزام بشريعة نبي الإسلام محمد .

وظيفتنا في اختيار الدين، وحكم متبعي الأديان الأخرى:

بناء على ما مرّ، فإننا مكلفون بالالتزام بأحكام القرآن الكريم وتعاليم النبي الأكرم والأئمة الأطهار ، ولن يتقبل منا أي التزام آخر، ولا يعني أن هذا الدين يغيّر بقية الأديان السابقة تغييراً ماهوياً، بل هناك مشابهة في كثير من الأحكام وفي العناوين العامة رغم الاختلاف الموجود وكلّها

تعتبر من الإسلام، والأشخاص الذين لم يقدرُوا على معرفة الحق وكانوا مستضعفين فسوف يؤجرون يوم القيامة على قدر معرفتهم، وأما الأشخاص الذين عرفوا الحق فعاندوه وخالفوه فسوف يخلدون في العذاب، وهذا معنى الجملة الواردة في دعاء كميل «أَقْسَمْتُ أَنْ تَمْلَأَهَا مِنَ الْكَافِرِينَ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ وَأَنْ تَخْلُدَ فِيهَا الْمَعَانِدِينَ»، وأما المقصرون الذين لم يكن عندهم أيّ عناد فإنهم يعذبون على قدر تقصيرهم.

والنتيجة هي: أنَّ المخلدون في العذاب هم أصحاب العناد فقط، وأما غيرهم فإما أن يُعذر على قصوره وإما أن يُعذب على قدر تقصيره، وما يهمننا من هذا الكلام هو، أننا إذا قلنا: إنَّ بعض الأشخاص ممن لم يتَّبع الإسلام سوف لن يُعذب يوم القيامة فذلك بسبب العذر والقصور لا بسبب أنَّ دينهم حق ومقبول، والدين الحق والصراط المستقيم واحد لا غير، فعدم ذهاب عدد من غير المسلمين إلى جهنم وعدم عذابهم في النار لا يستلزم تعدد الأديان، ولا أن نعتبر أنَّ سبل الحق كثيرة.

إشارة إلى نكتة نفسية:

ليس من الضروري أن يتَّبع الإنسان أمراً معيّناً لأجل ما ظهر له من الأدلة والبراهين، بل قد يعجب بهذا الأمر ابتداءً فيتبعه ومن ثم يقوم بإثبات الأدلة على صحته وحسنه، وفي هكذا موارد وإن كانت حسنة أحياناً، يكون الإنسان متبعاً للقلب لا للعقل، وهذا ما نجده في كثير من الناس، حيث تتعلق قلوبهم بشيء ما ثم يسعون لتأييده ودعمه بالبرهان والعقل، وقد حصل ذلك مع كثير ممن آمن بالرسول الأكرم |، بمعنى أنَّ كثيراً من المؤمنين لم يُقَمَّ في بداية إيمانه البراهين والأدلة العلمية على التوحيد والنبوة وبقية المعتقدات الإسلامية، بل عندما شاهد أفعال النبي وحركاته أحبَّ أن تكون جميع تصرفاته مثل تصرفات الرسول، فأمن به ثم بدأ بإقامة الأدلة على ذلك فيما بعد.

ولهذه المسألة مصاديق في المطالب الباطلة أيضاً، فحيث إنَّ قلب بعض الناس يميل إلى الباطل ويعشقه يقوم بالسعي لإيجاد الأدلة والبراهين لإثباته. وكثير من الناس قد اعتادوا على الذنوب والتحلل الخلقي، ويحبون أن يكونوا أحراراً من القيود ويفعلوا ما يحلو لهم، ولا نراهم يقبلون بوجود الحساب والكتاب والقبر والقيامة وأن جميع أعمالهم

مسجلة وسوف يحاسبون عليها، ويسعون لإقامة الأدلة على بطلانها، وما ذلك إلا لأنهم لا يحبون هذه الحقائق كلها، ويقول القرآن الكريم: {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ * بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجَرَهُ أُمَامَهُ} (٢٦).

فهل يظن من ينكر المعاد أننا لا نقدر أن نحياه ثانية؟ ولو فكر قليلاً لصدق أن القدرة التي أوجدت الإنسان من العدم تستطيع أن تحياه ثانية، بل الأمر أسهل لأنه في المرحلة الأولى لم يكن شيئاً فأوجدته القدرة لا من شيء، أما في هذه المرحلة فهناك على الأقل لحم وعظام بالية يمكن أن تُجمع من جديد، والعقل بأدنى تأمل يصل إلى أن القادر على خلق الإنسان لا من شيء قادر على أحيائه بعد موته، ولكن لماذا يُصرّ منكرو المعاد إلى هذا الحدّ على دعواهم؟ لأنه {بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجَرَهُ أُمَامَهُ} يريد الإنسان أن يكون حراً في كلّ شيء ويفعل ما يخلو له، ولا يحب أن يكون هناك أيّ حساب وأيّ كتاب، فقلوبهم تميل أولاً للقول بعدم وجود يوم القيامة، ثم يسعون ثانياً لإقامة البراهين على ذلك. وأغلب المسائل الاجتماعية من هذا القبيل وبديل أن يقتفي القلب أثر العقل نجد القلب يسير في المقدمة.

والمثال الحيّ لهذه المسألة في عصرنا هو اتباع بعض الأشخاص للماركسية؛ فهؤلاء لم تثبت لهم بالبرهان والعقل أصول الديالكتيك والمادية وأنه لا يوجد شيء غير المادة، وأنّ الاقتصاد الماركسي وكلّ المسائل التي تتعلق بالماركسية صحيحة. وأنا أعرف أشخاصاً كانوا مسلمين يصلون ويصومون ولكن يتبعون الماركسية، ويظنون أنه يمكن الجمع بينها وبين الإسلام، وإنما تمسكوا بالفكر الماركسي لأنهم عندما كانوا يرون الظلم والتفاوت الطبقي الفاحش في المجتمع، فمجموعة من الناس تحتار كيف تبذر أموالها من شدة الغنى، وأخرى تحتار كيف تجد لقمة العيش من شدة الفقر، وحيث كانوا يظنون أنه لا يوجد إلا حلّين إما اتباع الرأسمالية، وقد عاينوا ما جرّته على مجتمعهم من مأساة وتفاوت في الطبقات، وإما اتباع الماركسية، فذهبوا إلى تبني الماركسية، ثم بعد ذلك أخذوا بإقامة الأدلة على هذا الفكر إلى أن وصل بهم الأمر للاعتقاد بأصالة المادة.

وقد جرى نفس الأمر أيضاً مع كثير ممن يقول بالتعددية الدينية، فقد استبعدوا في بداية الأمر أن يكون جميع أهل الأرض معذبين يوم القيامة ولا ينجو إلا القليل، بل لا بدّ أن يدخل الجميع الجنة، عندها طرحت مسألة «صحة جميع الأديان وحسنها» وبدأ السعي لإقامة الأدلة عليها.

ما هو المبنى الفلسفي والمعرفي الذي يؤدي إلى التعددية؟

هناك أشخاص شرعوا في البداية ببعض المباني الفكرية والفلسفية الخاصة، وعلى أساسها وصلوا إلى التعددية، لا أنه منذ البداية كانوا يحبونها ويريدونها، ثم جاء دور العقل بعد ذلك؛ ونريد أن نعرف ما هو المبنى الفلسفي الذي يُفضي تبنيه إلى التعددية؟ إذا اعتقد الفرد - في مسألة التعرف على الواقع وكشف الحقيقة - أنّ عقل الإنسان يستطيع أن يدرك الواقع، عندها لا يمكن له أن يقبل بوجود حقائق متعددة في مسألة واحدة، بل يرى بفطرته أن الحقيقة واحدة، وهو يسعى وراءها ويريد كشفها بالدليل والبرهان، وإذا قدمنا له مسألة في الفيزياء أو الرياضيات فهو يعتقد أنّ لها جواباً صحيحاً واحداً لا غير، ولو حصل على حل لهذه المسألة فإنه يعتقد أن هذا الحل لا يخلو من أحد أمرين: إما خطأ وإما صحيح ولا يمكن أن يكون هناك حلول صحيحة متعددة.

أما إذا كان اعتقاد الفرد في المسألة المذكورة بأنّ الإنسان لا يمكنه إدراك الواقع، ومهما استفاد من أدوات كالعقل أو التجربة أو غيرها فإن غاية ما يصل إليه هو الاقتراب من الحقيقة، ولا يتأتى له الوصول إلى نفس الحقيقة والواقع، وهكذا فرد يُفتح له المجال على أنواع متعددة من نظريات الشك والنسبية والتعددية. ونحن نرى اليوم أشخاصاً كثيرين في العالم يتبنون هذه النظرية في علم المعرفة وأنّ الحقيقة فوق العقل والعلم ومعرفة الإنسان، ومهما يسعى الإنسان بما يمتلك من أدوات وطاقت فلن يصل إلى الحقيقة وإنما يصل إلى قشورها ويُكشف له عن بعض أبعادها ووجودها؛ وتشترك كثير من المدارس أمثال مدرسة «كانت» والشكاكين الجدد، والمدرسة النسبية، ومذهب الشك في هذه المقولة: «لا يمكن لنا أن ندرك الواقع كما هو عليه».

وعلى هذا المبنى المعرفي يكون صدق القضايا أو كذبها أمراً نسبياً،

بمعنى أن القضية تكشف عن وجه من الواقعية وتشتمل على قسم من الحقيقة، ولا يوجد قضية تكشف عن الحقيقة بتمامها، وجميع القضايا العملية على هذا المنوال، وفي الأصل ليست ماهية العلم إلا ذلك، فلا تتصوروا أن العلم يقول: «هذه المسألة على هذا النحو ولا يمكن أن تكون غير ذلك»، كلا العلم لا يدعي ذلك أبداً ولا يمكن أن يكون كذلك. وإنما يقع الكلام في النظريات العلمية عن التأييد والإبطال لا عن كشف الواقع وعدمه. وأكثر ما تدعيه النظرية العلمية هو «طالما لم يرد نقض على النظرية فهي ثابتة ومقبولة، ولكن بمجرد ورود النقض عليها فستبطل وتحل مكانها نظرية جديدة»، وهكذا بالنسبة للنظرية الثانية والثالثة وما بعدها، ويستمر الأمر بأن تكمل اللاحقة السابقة ولا يوجد في العلم نظرية ثابتة على إطلاقها أبداً.

ويُحَقَّر الذين يتبنون هذا الأصل في مباحث «علم المعرفة وقيمتها» الأبحاث المنطقية والفلسفية وبحسب الاصطلاح الأبحاث الميتافيزيقية، ويعتبرونها غير علمية وليس لها أي قيمة، وعندما تُطرح هكذا أبحاث يقولون بلهجة مميزة وحالة خاصة: (دعونا من الفلسفة)، فهم لا يرون قيمة إلا للعلم، والعلم عندهم لا يعني الكشف عن الواقع بتمامه، وإنما كلَّ نظرية علمية تقوم بالإشارة إلى وجه من وجوه الواقع لا غير؛ فقد كشف لنا قانون الجاذبة لنيوتن وجهاً من وجوه الواقع، وكشف لنا قانون النسبية لـ(أينشتاين) وجهاً آخر، ولكن لم يكشف أي واحد منها الواقع بأسره، وبما أن الأمر كذلك فهذه النظرية صحيحة وتلك أيضاً صحيحة.

وعلى هذا الأساس نصل إلى نوع من التعددية في علم المعرفة، وهي في الواقع ليست إلا النسبية أو التشكيك، ويصر البعض على تسميتها بالنسبية ولا يرضون بإرجاعها إلى الشك أبداً، ولا يرونه لازماً لهذه النظرية. ولكن لا تهمنا التسمية أبداً فليكن اسمها النسبية أو التشكيك أو أي شيء آخر، وإنما المهم هو مضمون هذه النظرية، وهو أنه لا يمكن إدراك الواقع بتمامه، والعلم لا يوصل أبداً إلى الاعتقاد اليقيني بمعنى الكشف عن الواقع بأسره.

توضيح التعددية عبر الاستفادة من مثال الهرم الزجاجي:

لقد ذكرنا أن هذه النظرية يمكن أن تكون مبنية للتعددية الدينية، لأنه بناء على هذا التفسير للعلم ستكون كلَّ نظرية علمية بمثابة سطح وزاوية

من الهرم الزجاجي، حيث يكشف لنا هذا السطح عن قسم من الواقعية ولا يكشف كل الواقعية، لأنها مقسمة على جميع سطوح وزوايا الهرم المختلفة، وإذا فسّرنا التعددية على هذا النحو أمكن لنا القول: إنّ الحقيقة واحدة، وهي الهرم الذي له سطوح مختلفة، ولكنها تظهر لكل شخص على شكل خاص بحسب الزاوية التي ينظر من خلالها إلى الهرم. وتكون كل نظرية علمية بمثابة سطح من الهرم، والنتيجة هي عدم إمكان الإحاطة بكل الحقيقة.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار هذا التشبيه بالهرم وأردنا أن نستفيد منه في توضيح التعددية وتفسيراتها المختلفة، قلنا: إنّ هذا التفسير الأول - وهو أنّ الحقيقة واحدة ولكن طرق الوصول إليها مختلفة - تماماً مثل الهرم الزجاجي ليس إلا شيئاً واحداً، ولكن بما أنّ الناظر إليه ينظر من إحدى الجهات فمن الممكن أن يرى صورة عن الهرم غير الصورة التي يراها ناظر آخر من جهة ثانية، لأنّ سطوح هذا الهرم كلّ منها له لونه الخاص مثلاً ومميزاته الخاصة، فلو تصورنا هرمًا زجاجياً ولكن إحدى سطوحه بشكل محدّب والسطح الثاني مقعر والثالث مصقول وأوقفنا ثلاثة أشخاص كلّ واحد منهم مقابل سطح من السطوح، وجعلناهم ينظرون إلى شيء واحد من خلال هذا الهرم، فسوف يحصل كلّ شخص على صورة عن ذلك الشيء تختلف عن صورة الآخرين، ويكون عندنا ثلاث صور مختلفة عن الشيء، مع أننا - بصفتنا ناظرين من خارج إلى هذه المسألة - نعلم أنهم قد حصلوا على صور مختلفة بسبب اختلاف زاوية نظرهم ومحلّ وقوفهم، وأما ذلك الشيء فهو واحد لا غير. وهذه هي التعددية بالتفسير القائل: إنّ هناك حقيقة واحدة وتوجد طرق مختلفة كلها توصل إليها. فمطلوب ومعبود جميع الأديان بل جميع البشر ليس إلا شيئاً واحداً، وكلهم يسعون في طلب هذه الحقيقة الواحدة، ولكنّ أحدهم قد سلك طريق المسيحية، وآخر طريق اليهودية، وثالث سلك طريق الإسلام، وفي النهاية فإنّ جميعهم سوف يلتقون في مقصد وهدف واحد علماً أنّ كلّها سبل مستقيمة.

والتفسير الثاني للتعددية هو أن نقول: إنّ الحقيقة ليست واحدة، بل هي بعدد سطوح هذا الهرم، فالحقيقة لكل شخص هي تلك التي ينظر إليها من زاويته، واختلاف ألوان و سطوح الهرم يؤدي إلى أن يرى شخص الحقيقة بلون أحمر ومحدّبة والثاني يراها بلون أخضر ومقعرة والثالث

بلون أصفر ومصقولة، والحقيقة ليست إلا هذه الصور المختلفة بالبداية فتختلف الحقيقة تابع لاختلاف الصور. ومن الواضح أنّ هذا التفسير للتعددية يختلف عن التفسير السابق القائل بأنّ الحقيقة واحدة ولكن الطرق المستقيمة إليها مختلفة.

وأما التفسير الثالث للتعددية، فإن ننظر إلى مجموع قضايا الدين أو العلم دفعة واحدة ونحكم عليه، لا أن ننظر إلى كلّ قضية منه على حدة، فعلى سبيل المثال: إذا أردنا معرفة هل أنّ المذهب الشيعي على حق وصواب أو أنّه باطل، علينا أن نلحظ مجموع الاعتقادات الشيعية ونحكم عليها، وعلى أساس هذا التفسير للتعددية لا يمكن لنا الحكم بصحة ولا ببطالان أيّ واحد من الأديان ولا المذاهب، لأنّ كلّ الأديان تشتمل على قضايا حقّة وصحيحة كما أنّها تشتمل على قضايا باطلة، وبعبارة ثانية: إنّ جميع الأديان صحيحة وفاسدة، فهي صحيحة باعتبار بعض محتواها، وفاسدة باعتبار محتواها الآخر، وبما أنّ كلّ دين أو مذهب مؤلف من مجموعة من الاعتقادات والأفكار والأحكام والقيم الصحيحة والفاسدة، الحقّة والباطلة، فلا يمكن لنا الحكم ببطالان أحدها؛ بل كلّها متساوية من الناحية القيمية، ولا فرق في أن نتمسك بأيّ واحد منها.

نظرية وحدة الحقيقة في المعرفة الدينية:

الاتجاه الثاني - الموجود في مقابل التعددية الدينية بتفسيراتها المختلفة - هو: الاتجاه القائل بأنّ هناك مجموعة من القضايا الدينية كلّها صحيحة، وأيّ اعتقاد بغير هذه القضايا فهو اعتقاد باطل، فالحقيقة عند هذا الاتجاه واحدة ولا تختلف أبداً بين شخص وآخر أو مجتمع وآخر ولا بين زمان وزمان، وبناء على هذا الاتجاه يمكن أن يكون عندنا مجموعة من الاعتقادات والقيم والأحكام الحقّة، وأما بقية الاعتقادات والقيم والأحكام فباطلة بشكل كلي، أو هي خليط من الحق والباطل.

وهذه هي النظرية الموجودة في أذهان الشيعة، ولو سألنا الناس العاديين في المجتمع الشيعي لوجدنا أنهم يحملون هذه النظرية، وأنّ العقيدة الحقّة الوحيدة هي عقيدة الشيعة التي استقت معارفها من القرآن الكريم وأهل بيت العصمة والطهارة، وأما بقية الأديان والمذاهب فهي إما باطلة بصورة مطلقة، أو أنّها باطلة على قدر ما تخالف الاعتقادات الشيعية، وهذه هي الصورة الموجودة عن صحة الدين والمذهب وأحقّيته عند أيّ

شخص قبل أن يسمع بفكرة التعددية الدينية.

لا علاقة لاختلاف فتاوى المراجع بالتعددية الدينية:

السؤال الذي يخطر في ذهنه هو أننا نرى في المذهب الشيعي اختلافاً في المسائل الاعتقادية وفي الأحكام والمسائل الفقهية، فكيف يمكن لنا أن ننسب للمذهب الشيعي مجموعة واحدة من الأحكام والعقائد مع وجود تلك الاختلافات؟ فعلى سبيل المثال: نرى مراجع التقليد عند الشيعة يختلفون في الفتوى، فيقول مرجع: إنّ التسبيحات الأربع مثلاً يكفي ذكرها مرة واحدة في الركعة الثالثة والرابعة من الصلاة، بينما يقول المرجع الآخر بأنه لا بدّ من ذكرها ثلاث مرات.

وفي مسائل عالم البرزخ هناك اختلاف في الليلة الأولى من دخول القبر، وفي سائر المسائل المتعلقة بهذا العالم، كذلك هناك اختلاف بين علماء الشيعة في تفصيلات المسائل المتعلقة بيوم القيامة. فأَيُّ واحد من بين جميع هذه الآراء المختلفة على حقّ وأَيُّها على باطل؟

ونراهم أيضاً يوجبون تقليد الأعلّم في الأحكام الشرعية، ولكن هناك اختلاف عند أهل الخبرة في تشخيص الأعلّم، وكلّ واحد من الناس يرى مرجعاً معيناً هو الأعلّم فيقلّده، ولا يدخل الجنّة مقلّداً مرجع معين فقط، بل كلّ من يشخص المرجع الأعلّم ويعمل على طبق فتواه يُعتبر من أهل السعادة والفوز بالجنة.

ومن هنا تطرح هذه الشبهة، وهي: أننا إذا لم نقبل أن الأديان عبارة عن سبل مستقيمة توصل إلى الحقيقة الواحدة، فعلى الأقلّ قبول ذلك في دائرة المذهب الشيعي والقول بأنّ هناك سبلاً مستقيمة ومجموعات مختلفة من الأحكام والاعتقادات صحيحة وعلى حقّ؛ وهذا هو عين التعددية التي كان الهدف الابتعاد عنها.

وفي مقام الجواب نقول: إنّ هناك خطأ بين مقام الإثبات ومقام الثبوت، فلا ملازمة بين دخول الجنّة وبين الوصول إلى الحكم الواقعي والحقيقي للإسلام. وما ذكر في مجال تقليد الأعلّم من العلماء فعلى الشخص أن يقلّد من يراه الأعلّم وإذا قلّده وصادف أنّ بعض فتاواه لم تصب الحكم الواقعي فسوف يكون هذا الشخص معذوراً أمام الله (عزّ وجل)، ولا يعذب لعدم علمه بالحكم الواقعي للإسلام.

وفي مسألة التسبيحات الأربع، فالحقيقة واحدة لا أكثر، والحكم الواقعي

لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون الواجب هو ذكر التسبيحات ثلاث مرات، وإما أنه يكفي ذكرها مرة واحدة فقط، وتكون فتوى الفقيه الذي تطابق فتواه الحكم الواقعي لله سبحانه وتعالى هي الصحيحة وفتوى الفقيه الآخر خاطئة، ولكن هذا الخطأ يعذر عليه المجتهد فضلاً عن مقلّديه، لأنه سعى بكلّ استطاعته للوصول إلى حكم الله الواقعي، ولكن لم يقدر على الوصول إليه لسبب من الأسباب، وهنا ستكون المسألة شبيهة ببحث المستضعف الفكري التي مرّت الإشارة إليه.

عدم الاختلاف في مجال ضروريات وقطعيّات الإسلام:

يحتوي الإسلام على مجموعة من الحقائق اليقينية الثابتة المطلقة التي لا تقبل التغيير أبداً، وهي ما يُعبر عنها بضروريات الدين، وقد تتسع أحياناً دائرة هذه المجموعة من الحقائق لتشمل قطعيّات ومسلّمات الإسلام، وهي حقائق لا خلاف فيها بين أحد من المسلمين، فصلاة الصبح - مثلاً - مؤلفة من ركعتين عند الجميع ولا تحتاج إلى أيّ بحث وتحقيق، بل هي من ضروريات الإسلام ولذا يقول الفقهاء بأنه لا حاجة للتقليد في ضروريات الإسلام، ويعتقد البعض أنه لا مجال للتقليد أيضاً في القطعيّات وإنما يصحّ التقليد في خصوص الظنيات، وأما بالنسبة لوجوب الصلاة فليس جميع المسلمين يعلمون ذلك فقط بل الكفار الذين لا يقبلون الإسلام يعلمون أنّ في الإسلام حكماً باسم وجوب الصلاة على الناس، وهي تلك المؤلفة من ركوع وسجود وبقية الأفعال الأخرى. ومن ذا الذي لا يعلم بالحج الواجب على المسلمين وأنهم في بعض أيّام ذي الحجة يذهبون إلى مكة ويقومون ببعض الشعائر والأعمال؟ ولو ادعى شخص بأن الصلاة أو الحج ليسا من الإسلام، فسيواجه بالرفض من أدون الناس معرفةً بالإسلام، ويقول له بأنّ ذلك من ضروريات وقطعيّات الإسلام، ولا تردد في وجوبهما أبداً، ولا يمكن أن يتغيرا أو يؤثر عليهما الزمان والمكان بل حتى أنه لا مجال للتقليد فيهما، لأنّ كلّ مسلم يعلم بوجوبهما في الإسلام، ولذا قيل بأنّ إنكار ضرورية في ضروريات الإسلام يؤدّي إلى الارتداد، وتحسن الإشارة إلى رأي الإمام الخميني وهو: أنّ إنكار الضروري الإسلامي يوجب الارتداد إذا رجع ذلك إلى إنكار الرسالة، ولكن بعض الفقهاء لا يرى هذا الشرط لازماً وإنكار الضروري عنده يؤدّي إلى الارتداد مطلقاً.

توضيح الاختلاف في مجال ظنيات الإسلام:

بعد أن تعرّضنا لحكم دائرة الأحكام والعقائد الإسلامية التي يعبر عنها بالضروريات، وبالتعبير الأوسع بالقطعيات التي لا يوجد فيها أيّ اختلاف وأيّ ترديد، والتي يُعتبر منكر أحدها خارجاً عن الإسلام، نذكر الآن حكم الأمور الظنية في الإسلام.

فالظنيات يمكن وجود الاختلاف فيها بين المجتهدين، والظفر بآراء وفتاوى مختلفة ومتعددة لأصحاب الرأي وأهل الخبرة، وأما غير المجتهدين، فعليهم الرجوع في تحديد وظيفتهم إلى فتوى المجتهد، كما دلّ على ذلك الدليل العقلي والنقلي، وليست حقيقة التقليد إلا عبارة عن رجوع غير المتخصص إلى المتخصص، وهذه قاعدة عامة لا حصر لها في دائرة الأحكام والمسائل الدينية فقط، بل تسري إلى كلّ الأمور التي لا يكون الشخص فيها من أهل الخبرة فيرجع فيها إلى أهل الخبرة وأصحاب الفن.

والمثال المشهور لذلك هو رجوع المريض إلى الطبيب المتخصص لتعيين حالته الصحية ووصف العلاج الشافي، وفي دائرة الأمور الدينية الظنية، لا يوجد للناس العاديين ولغير المجتهدين إلا هذا الحلّ وهو الرجوع إلى المتخصصين وهم المراجع العظام، ومن الطبيعي أن تختلف أعمال المقلدين فيما بينهم تبعاً لاختلاف فتاوى المراجع، تماماً كما تختلف الوصفة الطبية للمريض الواحد من طبيب إلى طبيب آخر، فعلى الأقل أن أحدهما يكون مخطئاً في وصفته إن لم نقل بخطئهما معاً، وكذلك بالنسبة لطبيب واحد فإنه لا يمكن القول أنّ جميع وصفاته الطبية التي أعطاهها لمرضاه صحيحة، واختلاف مراجع التقليد في مسألة واحدة يعني وجود رأي واحد صحيح بين هذه الآراء على الأقل إن لم نقل أن كلها أحياناً غير مصيبة للواقع، وكذلك بالنسبة لفقيه واحد فإنه يحتمل أن يكون من بين مئات الفتاوى التي أصدرها بعض الفتاوى غير مصيبة للواقع. وصحيح أنه مخطئ في بعضها والمقلد المعذور يتبعه على خطئه هذا، ولكن لا يوجد لنا حلّ آخر بعد غياب الإمام المعصوم، ولا يعقل أن نترك اتباع المراجع لوجود بعض الأخطاء في فتاواهم، كما أنه لا يعقل ترك مراجعة الطبيب والعمل بنصائحه لمجرد احتمال وجود بعض الأخطاء في مجموع فحوصه.

وعلى هذا الأساس، فإذا كان المراد من التعددية في الإسلام والمذهب

الشيعة، هو اختلاف المراجع والعلماء في الفتاوى والظنيات الدينية فهذا أمر مسلم ولا غبار عليه، إذ يمكن أن يقع الاختلاف في الأمور الظنية بين المراجع وعلى المقلد أن يتبع المرجع الذي شخّص أنه الأعم، ولا يمكن أن نقول لمجتهد ما إنك قطعاً مخطئ في فتواك هذه، لأن المفروض هو كون المسألة ظنية لا نعلم واقع الأمر فيها، ولا يعني إذا كانت المسألة ظنية أنه يمكن لأي شخص إبداء نظره فيها، بل هناك شرط أساس وهو أن يكون متخصصاً وصاحب نظر في الأمور الدينية، وهل يرضى الناس فضلاً عن وزارة الصحة أن يقوم من ليس متخصصاً بالطب بفتح عيادة طبية لمداواة الناس؟

وعلى كلّ حال، فإذا ادعى شخص أن هذا الأمر دليل على وجود التعددية في الإسلام، فنحن نقبل بذلك ونقول: نعم هناك تعددية في الإسلام، ولكن لم يدّع أحد أبداً أن التعددية هي بهذا المعنى؛ لأنّ حقيقتها كما ذكرناه إما وجود حقائق متعددة أو طرق متعددة للحقيقة، وهذا غير ما نراه في مسألة اختلاف فتوى المجتهدين لأنّ الحقيقة فيها هي الحكم الواقعي لله عزّ وجل وهو أمر واحد وحقيقة واحدة لا أكثر، والمجتهد الذي يصيب هذا الحكم الواقعي تكون فتواه صحيحة والذي لا يصيبه تكون فتواه غير صحيحة قطعاً، غاية الأمر أن يكون هو ومقلدوه معذورين أمام الله عزّ وجل، وإذا كان الأمر على هذا الحال بين حقيقة معنى التعددية وبين مسألة اختلاف فتوى العلماء فلا يمكن لنا إذاً أن نطلق اسم التعددية في الإسلام على هذه المسألة.

نفي التعددية في القضايا الخبرية وقبولها في المسائل القيمية والأخلاقية:

المطلب الثاني الذي يجدر التعرّض له، هو: الفرق بين القضايا الخبرية والقضايا الإنشائية، فقد قسموا في علم المعرفة القضايا التي يتعلق بها علم الإنسان إلى مجموعتين:

ألف: القضايا الخبرية: وهي ما يعبر عنها «بالموجودات والمعدومات» بمعنى أنها تقوم بالاختبار عن تحقق ووجود شيء معين، أو عدم تحققه ووجوده.

ب: القضايا الإنشائية: وهي ما يعبر عنها «بما يجب وما لا يجب» أو «بما ينبغي أو لا ينبغي»، وهي قضايا لا تقوم بالإخبار عن تحقق أو عدم تحقق شيء معين.

أما بالنسبة للقضايا الخبرية التي تتصف بالصدق والكذب فمن الممكن أن يقال بعدم وجود بحث فيها.

وأما بالنسبة للقضايا الإشائية فقد يقال بعدم اتصافها بالصدق والكذب ولا بالصحة والفساد، وهذا ما قد يُطبّق على محلّ بحثنا فيقال: إنّه بالنسبة للمسائل الدينية الاعتقادية التي تتصف بالصدق والكذب، يمكن القول بأنّ هناك رأياً أو عقيدة صحيحة فقط، وأما بقية الآراء ففاسدة وباطلة. ولكن هذا الحكم لا يجري على القضايا الدينية، التي تقوم ببيان القيميات وتشتمل على تعابير نحو (يجب) و(لا يجب) و(ينبغي) و(لا ينبغي)، ولا تكون هذه القضايا كاشفة عن واقع عيني واحد ليمكن القول بأنّ هناك رأياً واحداً هو الصحيح وأما البقية فباطلة وفاسدة. وكلّ قوانين الإسلام وأحكامه وقيمه الأخلاقية أيضاً من هذا القبيل نحو: تجب الصلاة، لا ينبغي الاعتداء على حقوق الآخرين، ينبغي أن تكون صادقاً، ولا ينبغي أن تكون كاذباً وأمثال ذلك من القضايا التي لا يمكن لنا أن نصفها بالصدق والكذب، أو بالصحة والفساد، إذ ليس لها أي واقع عيني لكي يتأتّى لنا مقايضة محتواها مع الواقع العيني ونرى هل هناك مطابقة فنصفها بالصحة، أو لا يوجد مطابقة فنصفها بالفساد، بل حقيقة هذه القضايا ليست سوى الذوق والجعل والاعتبار، تماماً مثل قول شخص إنّ اللون الأخضر جميل، وقول آخر إنّ اللون الأصفر جميل، فليس لمقولتهما حقيقة سوى أنّ ذوق الأول يعجبه اللون الأخضر، وذوق الثاني يعجبه اللون الأصفر، ولا يمكن أن نقول بأنّ الأول صادق والثاني كاذب أو العكس، وأنّ اللون الأخضر مثلاً في الواقع هو الجميل دون الأصفر، وفي هكذا موارد لا معنى أبداً للبحث عن الصدق والكذب ولا عن الصحة والفساد.

وعلى أساس هذا المبنى الموجود في علم المعرفة، يُفتح المجال للنسبية وقبول عدة آراء مختلفة في أمر واحد في مورد القضايا القيمية، فكما نقول بأنّ اللون الأخضر جميل واللون الأحمر والأصفر و... والأمر راجع لذوق الشخص وإعجابه، كذلك بالنسبة للقضايا الدينية وعلى الأقل في قسم منها - وهو الأحكام والمسائل القيمية - يمكن أن نقول بهذا الرأي أيضاً، وعندما تطرح المسائل القيمية المتضمنة ليجب ولا يجب وينبغي ولا ينبغي، يُفسح المجال للأقوال المختلفة بحسب اختلاف الزمان والمكان والأشخاص والمجتمعات ويمكن قبولها كلّها، فيمكن اعتبار أمر ما في

القرن الهجري الأول حسناً، ونفسه يكون في القرن الرابع عشر قبيحاً، وكل من الحكمين صحيح في زمانه. والأمور الحسنة عند الإنجليز شيء ما وعند اليابانيين شيء آخر، وكل منهما على حق، والتعري أمام الناس أمر مستقبح في كل المجتمعات الحالية، لكن لعله يأتي اليوم الذي تكون فيه هذه المسألة عادية جداً في بعض المجتمعات، بل قد تكون مطلوبة أيضاً، فهذه مسألة تتعلق بالعرف الاجتماعي وعاداته ولا فرق أبداً بين أن يتفقوا على قبح التعري أو على حسنه. والحسن والقبح الموجود في الإسلام أو أي دين آخر من هذا القبيل بلا أدنى فرق، فلا نقول إن أحكام الإسلام وقيمه هي الصحيحة، أو إن أحكام المسيحية أو اليهودية هي كذلك دون غيرها، بل المسألة تتعلق بنفس الشخص فالدين الذي ينتخبه ويختاره هو الصحيح.

وخلاصة الكلام هي: أننا إذا لم نقبل التعددية الدينية في مجال الاعتقادات، وذلك القسم من الأمور الدينية المشتملة على «الموجودات والمعدومات» فإننا نقبل التعددية حتماً في مجال الأحكام والمسائل القيمية في الأديان.

وقد اختار البعض - كما ذكرنا - في علم المعرفة، أن جميع المعارف البشرية وفي أي اختصاص كانت تعتبر نسبية، بينما اختار البعض الآخر نسبيتها في مجال الأخلاقيات والقيميات، أو أن القضايا القيمية والأخلاقية لا تتصف من الأساس بالصدق والكذب. والآن، حان الوقت لتقويم النسبية في القيميات، ومدى اعتبارها.

الرد على التعددية في الأخلاقيات والقيميات:

لا شك أن هناك أموراً تتغير أحوالها من زمان إلى زمان ومن مجتمع إلى مجتمع آخر، فتكون حسنة في زمان وتصبح سيئة في زمان آخر، أو تكون حسنة في مجتمع وسيئة في مجتمع آخر، أو تكون حسنة في ظروف معينة وتصبح سيئة إذا تغيرت تلك الظروف؛ فمثلاً الصدق والكذب ليس الأول منهما دائماً حسن والثاني قبيح - وإن اعتقد (كانت) بأن الصدق دائماً حسن والكذب دائماً قبيح بلا أي استثناء - والجميع يعلم أن الكذب في بعض الموارد ليس قبيحاً، بل قد يكون الصدق محرماً ويصبح الكذب واجباً، كما لو أدى الصدق إلى قتل الظالم للمؤمن، والكذب إلى حفظه، فلكي نحافظ على حياة الإنسان المؤمن يجب علينا

الكذب ويحرم الصدق، وهذا أمر واضح للغاية. ويوجد أيضا في التعاليم والأحكام الإسلامية حكم يحرم القيام بأي عمل يؤدي إلى تحقير وإهانة المؤمن، والنتيجة التي نحصل عليها من هذا الحكم، هي أنه علينا أن لا نقوم بأي عمل يؤدي المؤمن في ذلك المجتمع الذي يعيش فيه، ويتصرف على طبق عاداته وتقاليده، وعلينا أن نراعي شعوره على ما هو عليه في آداب ذلك المجتمع وتقاليده، طبعاً طالما لا تتصادم تقاليد المجتمع وعاداته مع الواجبات أو المحرمات الشرعية.

فهناك إذاً موارد كثيرة من هذا القبيل، يبدو من خلالها قبول فكرة التعددية والنسبية في الأصول والقيم الأخلاقية والاجتماعية الإسلامية، فالصدق والكذب كلّ منهما حسن وقبيح بحسب الشروط والظروف المحيطة. ولا بدّ من الإنتباه إلى أنّ نتيجة هذا البيان هو النسبية لا التشكيك، أي أننا لا نعني بذلك الشك بأنّ الصدق حسن أو قبيح، بل نحن نقطع أنّ الصدق في هذه الظروف حسن وفي تلك الظروف أو الشرائط قبيح. والأشخاص الذين يذكرون هذه الموارد يريدون أن يقولوا إنّ النسبية الأخلاقية والقيمية مقبولة حتى في الفكر الإسلامي، وأما البيان العلمي والفني الذي ذكره بصدد بيان هذه المسألة فيحتاج إلى شرح وتفصيل خاص خارج عن محل بحثنا الفعلي.

وما يمكن أن نقوله هنا هو: إننا إذا لاحظنا في كلّ قضية جميع الشروط والظروف المحيطة، فلن تكون أيّ قضية نسبية وكلها ستكون مطلقة. ولتوضيح ذلك نذكر هذا المثال وهو: لو سألنا شخصاً في الفيزياء عن درجة حرارة الماء عندما يغلي، لقلنا له: إنّ الماء يغلي في مائة درجة، فإذا جاء بماء مالح جداً أو أخذ الماء إلى مكان يكون فيه ضغط الهواء أكثر أو أقلّ من الحالة العادية، ثم شرع بتسخينه لرأينا أنّه يغلي في أكثر أو أقل من مائة درجة بقليل، ولكن لا يدعي أحد بوجود النسبية في هذا المثال، غاية الأمر أنّ في الجواب مسامحة، ولم تُبين القضية بشكل دقيق وكامل، وأما البيان والجواب الدقيق عن سؤال ذلك الشخص فأن نقول: إنّ الماء بهذه النسبة من الأملاح وبهذه الدرجة من ضغط الهواء يغلي في مائة درجة حرارية، وكلّ الفيزيائيين والكيميائيين يعلمون أنّ الماء يغلي في مائة درجة بشروط خاصة، ولكن عندما يكتبون هذه القاعدة يكتبونها مع نوع من المسامحة ومع حذف تلك القيود والشرائط،

ويقولون إن الماء يغلي في مائة درجة حرارية. وأمثال هذه القضايا كثيرة في العلوم، ولكن لا تدل أبداً على النسبية أو على عدم كلية تلك القضايا، وإنما حصل ذلك لنوع من المسامحة وعدم ذكر كل القيود والشروط أثناء بيانها وعرضها.

وإذا رجعنا إلى القضايا الأخلاقية لوجدناها من هذا القبيل، وأنها بُنيت بنوع من المسامحة وعدم ذكر كل القيود، وأما إذا أردنا بيان القضايا الأخلاقية مع ذكر كل الشروط والقيود والظروف المحيطة، فإنها ستكون كلية ومطلقة لا تتغير أبداً فهي إما حسنة دائماً وأما سيئة وقبيحة دائماً، وأما مثال الصدق والكذب وأنهما يتغيران فتارة يكون الصدق حسناً وطوراً قبيحاً فليس ذلك إلا لأننا لم نذكر كل القيود والشروط الداخلية في القضية.

أما **الوضعيون** وأتباع النسبية في المسائل القيمية، فهم يقولون بالنسبية حتى لو ذكرنا جميع القيود والشرائط، ولا يوجد عندهم حسن مطلق أو قبيح مطلق، بل الحسن والقبح يتغيران باختلاف ذوق الأشخاص وباختلاف المجتمعات، وأما دليلهم فهو أن المسائل القيمية أساساً لا تكشف عن الواقع أبداً وهي كمثال حسن اللون الأخضر والأصفر وغيرهما مما لا يحكي إلا عن ذوق الشخص، وليس وراءها أي حقيقة مخفية.

وفي المقام يوجد بحث مبنائي بيننا وبين الآخرين لا بدّ من التعرض له، وهو أنه هل يمكن للقيم بهذا المعنى أن تتعدد؟ وبتعبير آخر: هل يمكن أن نقول بصحة جميع الأحكام القيمية المتخالفة والمتضادة المنصبة على مسألة خاصة ومورد واحد؟ أو أننا إذا قمنا ببيان جميع الشرائط والقيود سيكون الحكم مطلقاً وثابتاً في كل زمان وكل مكان؟

أحكام الإسلام القيمية تابعة للمصالح والمفاسد الواقعية والحقيقية:

إنّ ما نعتقد به في الإسلام - ويمكن إثباته بالبرهان العقلي فضلاً عن النقل - هو أنّ المسائل القيمية والتي يُعبّر عنها عادة بما ينبغي وما لا ينبغي، تماماً مثل المسائل الخبرية المشتملة على ما هو موجود وما هو معدوم، ليس لها إلا حقيقة واحدة ولا تقبل على هذا الرأي لا التعدد ولا التكثر. وإن كان هناك سلسلة من المسائل المتصفة بالحسن والقبح قد بُنيت على أساس الجعل والإعتبار، ولا تعتمد على جذور حقيقية

وواقعية، فإنه ليس كلّ المسائل من هذا القبيل، والحسن والقبح الأخلاقي والقيمي المعتبر في الإسلام كلّهُ تابع للمصالح والمفاسد.

فالكذب - مثلاً - ممنوع من جهة أنّه يؤدّي إلى عدم اعتماد الناس على بعضهم، وبالتالي إلى اختلال النظام الاجتماعي وعدم إمكان العيش في مجتمع كهذا، فلو تصورنا مجتمعاً ما يعتمد كلّ أفرادهِ على الكذب، فستتحلّ في هكذا مجتمع جميع الأمور وتضطرب كلّ الأوضاع والنظم الاجتماعية. ولذا نرى أنّ أساس الحياة الاجتماعية قد بني على اعتماد الناس على بعضهم البعض، وأما إذا ساد الكذب في المجتمع فلا يمكن للشخص أن يعتمد على أحد أبداً لا على زوجته ولا ابنه ولا صديقه ولا قريبه، وسوف تتبدّد أوصال هذا المجتمع. ولدفع هذا الضرر الاجتماعي العظيم قام الإسلام بتحريم الكذب واعتباره ذنباً كبيراً.

وأما الصدق فعلى العكس تماماً حيث أنّه يؤدّي إلى تعزيز الثقة بالآخرين وشدّ عرى الترابط فيما بينهم، واعتماد بعضهم على بعض، مما يدفع الناس للاستفادة والتقدّم في حياتهم الاجتماعية، ولو أنّ الطالب في المدرسة أو الجامعة لا يعتمد على ما يقوله الأستاذ أو الكتاب فستكون كلّ هذه الصفوف والمدارس والكتب لغوا وبلا فائدة، وعليه فالصدق والكذب تابعان للمصالح والمفاسد وكذلك الحسن والقبح، وقد اعتبر الإسلام الصدق بالقياس على ما يترتب عليه من مصالح حسناً، والكذب بالقياس إلى ما يترتب عليه من مفاسد قبيحاً.

والنكته المهمة التي لا بدّ من إضافتها هي: أنّ الإسلام لا يحصر المصالح والمفاسد بالأمور الدنيوية والمادية، بل هناك سلسلة من المصالح والمفاسد تتعلق بالأمور المعنوية والحياة الأبدية للإنسان أکد على وجودها الدين الإسلامي.

نتيجة البحث في التعددية:

وصلنا في هذا القسم من البحث إلى أنّ المعارف الدينية - سواء كانت مجموعة العقائد أم مجموعة الأحكام والمسائل الأخلاقية والقيمية - تابعة للأمور الواقعية، والحقيقة في كلّ هذه المجالات واحدة لا أكثر، والدين الحق واحد لا تعدد فيه أيضاً، وما يظهر من التغيير في مجموعة الأحكام والقيم، وأنّ الصدق مثلاً حسن تارة وقبيح تارة أخرى، فإنه يعود لنوع من المسامحة في بيان الحكم وعدم عرضه مع تمام شرائطه وقبوده. ولو

ذكر الصدق مع جميع قيوده لكان إما حسناً دائماً وإما قبيحاً دائماً دون أي تغيير.

وذكرنا أنه بالإمكان أن يكون منشأ الفكر التعددي من الناحية الفلسفية والمعرفية أحد أمور ثلاثة: الوضعية أو النسبية أو التشكيك، فإذا قلنا كما قال الوضعيون بأن جميع الأمور الميتافيزيقية وغير التجريبية نحو (الله موجود) و(القيامة موجودة) وأمثال ذلك، كلها قضايا لا معنى لها، أو قلنا كما يقول النسبيون بأن المعارف البشرية أو على الأقل خصوص القضايا الأخلاقية والقيمية نسبية، أو قلنا بالتشكيك في جميع المعارف البشرية وأنها كلها ليست قطعية ولا يقينية بل متفاوتة الدرجات في الشك والترديد، فسوف نصل بناء على كل واحد من هذه المباني الثلاثة الفلسفية والمعرفية، إلى التعددية وقبول تعدد الحقائق في المعارف البشرية ومن جملتها المعرفة الدينية.

كما أننا ذكرنا في بداية البحث أنه ليس كل من يتبنى التعددية كان في بداية تفكيره متبنياً للنسبية أو الوضعية أو التشكيك ثم وصل من خلال ذلك إلى التعددية، بل قد يكون أحياناً من المعجبين بالفكر التعددي، ثم يسعى فيما بعد لإثبات هذا الفكر بالأدلة والبراهين، ولكن إذا أردنا أن نتبع التسلسل المنطقي للبحث لا بدّ من قبول أحد هذه المباني في علم المعرفة، ومن ثم نخلص إلى القول بالتعددية، والتسلسل المنطقي الدقيق هو الابتداء بالأبحاث المعرفية ثم الأبحاث الفلسفية ثم ننتهي بالأبحاث العلمية، لأن جميع المسائل العلمية تبنتي بنحو من الأنحاء على أصول فلسفية، وجميع الأبحاث الفلسفية تبنتي بنحو ما على مسائل في علم المعرفة.

فعلی سبیل المثال: لو أراد أحد الأطباء أن يقوم بالبحث في المختبر عن دواء لعلاج مرض معين، فهو وإن لم يذهب لدراسة الفلسفة وإثبات القواعد الفلسفية بالدليل والبرهان، ولكن تحقيقه وبحثه يبتني على أصل فلسفي وهو أصل العلية، وتوضيح ذلك: إن هذا الطبيب عندما يصرف ساعات من حياته في المختبر ليكتشف دواءً لعلاج مرض معين، فذلك يعني أنه يعتقد قبل شروعه بالبحث بجملة من الأمور منها: أن هذا المرض الذي أصاب المريض لم يكن من دون أي علة وسبب، ومنها: أنه يوجد عامل وسبب آخر يمكن أن يؤثر في دفع هذا المرض ويؤدي إلى شفاء المريض.

وعلى هذا الأساس لا يقوم أي محقق بالبحث إن لم يكن معتقداً بأصل

العلية، ولكن لا يعني ذلك أنه ذهب وبدأ بدارسة الفلسفة وأقام البراهين والأدلة لإثبات أصل العلية، ومن ثمّ عاد إلى المختبر وبدأ بالبحث والتحقيق، بل الاعتقاد بأصل العلية مرتبط في الضمائر والنفوس بشكل غير واعٍ أو نصف واعٍ ويكفي ذلك للاعتماد عليه والشروع في البحث والتحقيق.

التعددية الدينيّة (٤)

كنا قد وعدنا بأن نتعرّض للعلاقة بين التعددية والليبرالية، ونودّ الآن أن نفي بهذا الوعد، وأن نجيب أيضاً عن سؤال تقدّمت الإشارة إليه في إحدى الجلسات الأولى.

العلاقة بين الليبرالية والتعددية:

لكي نقوم بتوضيح العلاقة بين الليبرالية والتعددية علينا أن نشخص المعنى المراد من كلّ منهما، أما معنى التعددية فقد مرّ توضيحه في الأبحاث السابقة، وأما معنى الليبرالية فهو لغةً (طلب الحرية)، وأما المعنى الإصطلاحي فيمكن القول بأنّه عبارة عن إيديولوجية يستطيع الإنسان على أساسها أن يفعل ما يحلو له في الحياة دون أن يحده أيّ قيد أو شرط خارجي، طالما لا يخلّ بحرية وأمن الآخرين. وتُطرح الليبرالية عادة في ثلاثة مجالات مهمة، وهي: الاقتصاد، السياسة، الدين والثقافة.

وتعني الليبرالية الاقتصادية إطلاق العنان للنشاطات الاقتصادية، فيقوم الشخص بإنتاج أيّ نوع يريده من البضائع، ويعرضها بالكيفية التي يريدها، وخلاصة الليبرالية الاقتصادية هي: أن يكون الشخص حراً بالإنتاج وتأمين المواد الأولية، والعرض والدعاية والبيع، وبرأس المال وبقية الموارد الاقتصادية، من دون أن يقيّد بأيّ قيد إلا بقيد عدم التعدي على حرية وأمن الآخرين.

وتعني الليبرالية السياسية حرية الناس في انتخاب نوع الحكومة والأفراد الحاكمين والقوانين الحاكمة في المجتمع وبقية الأعمال السياسية، وأن يفعلوا ما يحلو لهم ما لم يمستوا بحرية وأمن الآخرين.

وتستعمل الليبرالية أحياناً في مجال الثقافة أو بخصوص الدين والمذاهب، وتعني الليبرالية الدينية أن يكون الناس أحراراً في اختيار الدين الذي يريدونه، وبالأحرى هم مطلقو العنان من ناحية قبول أصل الدين والأحكام الدينية أو عدم قبول ذلك من الأساس، ولا ينبغي أن يُفرض على الإنسان أيّ قيد وأيّ شرط في ذلك، وقيل إنّ أوّل شخص

استعمل اصطلاح الليبرالية في الأبحاث الدينية هو (شلاير ماخر) حيث عبّر «المذهب البروتستانتى الليبرالى» ومن ثمّ بدأ استعمال الليبرالية في الأبحاث الدينية.

وإذا أردنا أن نتعرّض لاصطلاح الليبرالية في خصوص الاقتصاد والسياسة فلن يكون هناك علاقة بشكل مستقيم مع التعددية الدينية، ولكن إذا وسّعنا الإصطلاح ليشمل الليبرالية الدينية تظهر العلاقة بين الليبرالية والتعددية على هذا النحو، وهي إنّ لازم القول «بالليبرالية الدينية» وأنّ الشخص حرّ في اختيار أو عدم اختيار الدين هو، قبول «التعددية الدينية» وأنّ هناك أدياناً متعددة وكلها على حق. وعلى هذا تكون النسبة المنطقية بين الليبرالية والتعددية الدينية من بين النسب الأربع الموجودة بين المفاهيم (التساوي، التباين، العموم والخصوص المطلق، العموم والخصوص من وجه) هي نسبة العموم والخصوص المطلق؛ بمعنى أنّ كلّ تعددية دينية تكون مصداقاً للليبرالية ولكن ليس كلّ ليبرالية مصداقاً للتعددية الدينية، لأنّ الليبرالية السياسية - مثلاً - مصداق للليبرالية، وليست مصداقاً للتعددية الدينية.

وأما إذا قلنا أن التعددية تطرح بمعنى أوسع - كما تقدمت الإشارة إلى ذلك - وتشتمل على التعددية السياسية والاقتصادية والتعددية في علم المعرفة، عند ذلك سوف تكون النسبة مختلفة عما ذكرنا بين التعددية والليبرالية.

هذا من ناحية النسبة والعلاقة بينهما، وأما من الناحية التاريخية وزمن نشوء كلّ منهما فالظاهر أن الليبرالية متقدمة على التعددية بل حتى على العلمانية أيضاً.

لمحة ثانية عن العامل الإجتماعي لنشوء التعددية الدينية:

أشرنا في أحد الأبحاث السابقة إلى أنّ أحد العوامل المهمة الباعثة على نشوء التعددية كان عبارة عن عامل اجتماعي، يهدف إلى إنهاء الحروب وإراقة الدماء الناتجة عن الاختلافات والنزاعات الدينية، وقد طرحت هذه الفكرة لأول مرة في الديانة المسيحية لحلّ النزاعات والحروب الدامية بين الكاثوليك والبروتستانت، ذلك المذهب الذي أسّسه القسيس «مارتين لوثر» الألماني، وتبعه عليه عدد كبير من المسيحيين، وبعد أن صار له هذا العدد من الأنصار بدأت المعارك الدموية مع

الكاثوليك واستمرت فترة طويلة، وما زالت مستمرة في بعض من الدول كإيرلندا وبريطانيا، وهذا كله غير النزاعات الأخرى بين أتباع مذهب الأرثوذكس وبين الكاثوليك.

وللحد من هذه النزاعات والحروب المذهبية قام بعض علماء ومتكلمي المسيحيين بطرح فكرة التعددية في الدين المسيحي، وقال إنه يكفي للسعادة والنجاة أن نكون مسيحيين ولا فرق بين الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس أبداً، ثم بعد ذلك طرحت الفكرة نفسها لإنهاء الحروب التاريخية بين اليهود والمسيحية، وحاولوا جهدهم لرفع كل المسائل المؤدية لهذه الخلافات، ففي إحدى المناسك المسيحية - وبالخصوص عند الكاثوليك - تقام مراسم العشاء الرباني، وهو عبارة عن صلاة عندهم يقرؤون فيها بعض الأدعية والأذكار والمطالب الخاصة الأخرى، وقد كان من جملة ما يقرؤونه سابقاً هو لعن اليهود لأنهم قتلوا السيد المسيح، ولكن عندما استطاع اليهود وبالخصوص الصهاينة منهم أن يفرضوا قدرتهم ويكون لهم النفوذ في الساحة الأوروبية، أُجبروا الفاتيكان على حذف هذا اللعن من صلاة المسيحيين ومراسم العشاء الرباني بشكل قانوني، وقام علماء المسيحية فعلاً بإصدار الحكم بحذف هذا اللعن من الصلاة، وبقي المسيحيون يعتبرون اليهود قتلوا السيد المسيح، لكن في هذه السنوات الأخيرة قام البابا بإصدار حكمه للمسيحيين بلزوم إخراج هذا الاعتقاد من أذهانهم وأرواحهم، وأنه علينا أن نتصالح مع اليهود، ثم قام مؤخراً بزيارة رسمية إلى فلسطين المحتلة والتقى مع زعماء اليهود.

على كل حال، قام المسيحيون بعد مدة باستعمال هذه السياسة مع جميع المذاهب وفي كل بلدان العالم، وأنه لا عداً لهم مع أي مذهب وأي دين، وأنها كلها مقبولة، بل وصل الحال ببعضهم إلى التصريح بأن الإسلام أفضل من المسيحية، ولكن مع ذلك يبقى على دين المسيحية لأنه دين جيد ومقبول أيضاً.

وما ذكرناه الآن ليس إلا تأكيداً على الصلح وتجنب الحروب وسفك الدماء الناشئ من الاعتقادات الدينية والخلافات المذهبية، وقد قلنا سابقاً: إن الإسلام يقبل بهذا النوع من التعددية، وهي التعددية العملية بين الإسلام وبقية الأديان السماوية وأصحاب الكتاب، ومع غير أهل الكتاب أحياناً، واعتبر أن أرواحهم وأعراضهم وأموالهم كلها محفوظة عند المسلمين.

ولكن التعددية الدينية لا يقصد بها التعددية العملية فقط، وأنه لا نزاع ولا خلاف ولا حروب عملاً بين الأديان، وإنما يقصد بها التعددية النظرية أيضاً، وأنه من الناحية النظرية تعتبر جميع الأديان صحيحة، ويصل الشخص إلى السعادة والنجاة فيما لو اعتقد بأي واحد منها والتزم بتعاليمه، وكل من كان اعتقاده هذا فعمله مقبول عند الله. وقد تعرضنا لذلك في الأبحاث السابقة، وأنه توجد هناك تفسيرات متعددة لهذه الفكرة التي تعتبر جميع الأديان على ما فيها من المتناقضات والمتضادات صحيحة وعلى صواب، وأما الآن فأحب أن انتقل إلى القسم الثاني من البحث وهو الإجابة على سؤال طرح في إحدى الجلسات السابقة.

تأسيس دين واحد عالمي:

السؤال هو: ما المانع أن نتعرف على جميع المشتركات بين الأديان ونوجد بينها نظاماً معيناً ونقدمه كدين واحد عالمي؟
لماذا لا نقول: إن حقيقة الدين هي هذه المجموعة من المشتركات الدينية، وأما الاختلافات بين الأديان فهي اختلافات فرعية ترجع إلى الذوق لا أكثر، فلا يضر وجودها وعدمه بأصل الدين أبداً؟
لماذا لا نقول بأن الشجرة الأصلية للدين هي هذه المشتركات، وأما الاختلافات فهي أوراق الشجرة وغصونها، وكل واحد يختار واحد منها بحسب ذوقه ومزاجه؟
وهذا تفسير رابع للتعددية غير التفسيرات الثلاثة التي تقدمت الإشارة إليها، ونريد أن نتعرض الآن لهذا التفسير الجديد بالبحث والدراسة.

تحقيق هذه النظرية:

إن هذه النظرية مشكلة من الناحية الثبوتية ومن الناحية الإثباتية، كما يعبر بالإصطلاح الفني، وهي متناقضة من حيث المحتوى والمضمون ولا يوجد دليل على إثباتها أيضاً.
وأما إشكال هذه النظرية من الناحية الثبوتية والمحتوى هو: أن هذه المشتركات المدّعاة بين الأديان لا تخلو من أحد أمرين: إما أننا لا نعثر على هكذا مشتركات أصلاً، أو أننا إذا عثرنا عليها فهي مبهمة جداً وكلية وقليلة إلى درجة لا يصح إطلاق الدين عليها.
وتوضيح ذلك: إذا أخذنا بعين الاعتبار من بين الأديان الموجودة

خصوص الأديان السماوية الأربعة. (الإسلام والمسيحية واليهودية والزرذشتية) - رغم اعتقادنا بأن هذه الثلاثة الأخيرة قد حرّفت وُبدلت وأن ما هو موجود منها فعلاً غير ما أنزله الله أولاً - فقد يُتصوّر في بداية الأمر أنّ هناك مشتركات بين هذه الأديان الأربعة يمكن التعرف عليها والتمسك بها، بأنّ يُتصور أنّ هذه الأديان كلها مثلاً تشترك في أصل الاعتقاد بوجود الإله، ولكن المسألة ليست كذلك وكما عليه هذا التصور الابتدائي، والمسائل التي يتصور أنّها مشتركات بين الأديان يوجد بينها اختلافات أساسية تجعل اعتبارها مشتركات أمراً مستحيلاً.

وفي مثال أصل الاعتقاد بوجود الإله فقد يتصور ابتداءً بأنه أصل مشترك بينها، ولكن لو دققنا النظر قليلاً لثبت لنا خلاف ذلك وأنه ليس مشتركاً أصلاً.

فإله المسيحية يمكن له أن يظهر على صورة إنسان ويمشي بين الناس، ثم يصلب على خشبة ويكون فداءً لكلّ الناس الآخرين، وكفارةً لذنوبهم وسبباً لنجاتهم وفلاحهم في الآخرة، والمسيحية تصف الإله بهذا الشكل، وهو: أنّ الإله الأب وضع الإله الابن في رحم السيدة مريم ÷، ثم تولّد منها وعاش عدّة سنوات بين عبّيده ومخلوقاته إلى أن صلبوه على الخشبة وشنقوه فعاد ثانية إلى السماء إلهاً!

وأما إله اليهود فهو أعجب من ذلك، فإنّ مكان عيشه الأصلي في السماء وينزل أحياناً إلى الأرض ليتنزّه فيها، وأحياناً يخطر في باله أن يصارع، فينزل إلى الأرض ويتصارع مع يعقوب فيطرحه يعقوب على الأرض ويجلس على صدره!!! ويبقى يعقوب على صدره فترة طويلة إلى أن يوشك الصبح أن يطلع والإله يقول: عزيزي يعقوب، اتركني... سيطلع الضوء ويرى الناس أنك غلبتني [فيذهب ماء وجهي]. ويعقوب يجيب: لن أتركك ما لم تمنحني البركة؛ فلم يجد الإله حيلة إلا أن أعطى يعقوب البركة وعاد إلى السماء!

وأما إله الإسلام، إله ليس بجسم، لا يصعد إلى سماء ولا ينزل إلى أرض، لا يؤثر عليه البارحة ولا اليوم لأنه خالق الزمان والمكان فلا يمكن أن يُحدّ بهما، إله لا يمكن أن يُرى، إله تخضع لقدرته كلّ المخلوقات، إله لم يلد ولم يولد، ومنزه عما نسب إليه المسيحيون واليهود من أمور غريبة وسخافات عجيبّة.

هذا وصف الإله عند كلّ من المسيحية واليهود والإسلام، ومن الواضح أنهم لا يشتركون إلا في الاسم واللفظ، وأمّا من الناحية الوجودية

فلا يوجد أي مشابهة أو سنجية بينها، تماماً مثل لفظ العين الذي يطلق على الباصرة والذهب والماء الجاري] أو مثل لفظ (شير) في اللغة الفارسية الذي يطلق على الأسد وعلى الحليب، وإذا كان (شير) الصحراء مساوياً لـ(شير) الفطور الصباحي، أو كانت العين الباصرة مساوية لعين الذهب، كان بالتالي إله الإسلام مساوياً لإله المسيحية أو اليهودية، والحقيقة أنه لا يوجد أي اشتراك أبداً بين إله الإسلام وإله المسيحية، فإن الإسلام عندهم أنه ليس بجسم، وأما عند المسيحية فهو جسم يصعد وينزل ويمشي بين الناس. وما هو الاشتراك بين (ما ليس بجسم) وبين (ما هو جسم)؟! **جسم)؟!**

علماً أن ما حصلنا عليه خاص بالأديان السابقة الذكر، أما إذا لاحظنا جميع الأديان الموجودة في العالم فإن وضع الاشتراك بينها سيزداد سوءاً. فالبوذية من الأديان القديمة والتي لها أتباع كثيرون اليوم، هذه الديانة لا تعتقد بوجود الله، وغاية ما تقوله هو: إنه على الإنسان أن يتحرر من كل القيود والعلائق المادية والدينية لكي يتعالى فيصل إلى الكمال، وهذا يحصل فقط فيما لو ترك جميع الآلام والعلائق عندها يصل إلى السعادة المطلوبة والسرور المطلق.

فهل بين هذه العقيدة القائلة بأن «الله غير موجود» وبين اعتقاد الأديان السماوية بأن «الله موجود»، وجه مشترك يمكن لنا أخذه وعرضه للبشر بعنوان كونه ديناً واحداً عالمياً؟! **عندهم؟!**

وإذا توسعنا أكثر من ذلك وذهبنا إلى رأي «أوغست كُنت» القائل بالوهية الإنسان فإن الوضع يزداد سوءاً بعد سوء، حيث يقول أوغست كُنت: صحيح بأن الإنسان بحاجة إلى دين، ولكن لا يحتاج إلى ذلك الدين الذي فيه الله والنبي السماوي والوحي والأمور الميتافيزيقية، بل يحتاج إلى الدين الذي سيكون إله الإنسان ونبيه العقل، فالإنسان محور الوجود وقبله ومعبود كل الأشياء، ولا بدّ لعالم الوجود بأسره أن يطوّع نفسه لخدمة رغبات الإنسان وميوله.

ثم نعود لنسأل ثانية: ما هو الوجه المشترك بين دين يرى معبوده الإنسان وبين دين يرى أن معبوده هو ذلك الوجود المطلق اللامحدود... وبين دين يرى معبوده أنه جسم محدود جلس على صدره يعقوب، وبين دين يرى معبوده البقر، وبين دين لا يعتقد أساساً بوجود إله يُعبد؟ هل يوجد وجه مشترك بين هذه المتناقضات لنقدمه كدين واحد عالمي للناس؟ إن الكلام عن المشتركات بين الأديان على ما هي عليه من التناقض

والتضاد أشبه بالخرافة منه بالواقعية، وأقرب إلى عالم الخيال منه إلى عالم العقل (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ؟)

إنَّ أساس الدين هو الاعتقاد بالله، وها قد واجهنا كلَّ هذه المشاكل والتناقضات في الأساس الأول والخطوة الأولى، فكيف نسعى للبحث عن المشتركات الذاتية بين الأديان - واعتبار الاختلافات أموراً عرضية - لنعلنها ديناً واحداً عالمياً؟! وبسبب هذا الإشكال الذي لا يمكن حله قام أحد الكتاب الداخليين، الذي يميل إلى هذه النظرية، بالادعاء في إحدى مقالاته تحت عنوان «ذاتيات وعرضيات الدين» بأنَّ الاعتقاد بالله ليس من ذاتيات الدين وجوهره، بل هو من العرضيات، ومن الممكن أن يكون للشخص دين وفي نفس الوقت لا يعتقد بوجود إله!! وأنا أقول لهذا الشخص بأنه إذا لم يكن هناك إله فمن الطبيعي جداً أن لا يكون هناك نبي يرسله إلى الناس!! والنتيجة الحاصلة من ذلك هو إمكان وجود شخص متدين وفي نفس الوقت لا يعتقد بوجود الله ولا بوجود النبي، وأما العبادات فالأمر فيها واضح للغاية إذ لا يوجد بين الأديان عبادات مشتركة أبداً، وصحيح أنَّه في الأديان السماوية توجد عبادة باسم الصلاة إلا أنَّها ليست مشتركة بنفس الماهية والحقيقة بين الجميع، والاشتراك بينها ليس إلا اشتراكاً لفظياً وباسم الصلاة فقط، وأما حقيقة الصلاة فتختلف بشكل كلي فيما بينها. وعلى هذا لم يبقَ عندنا إله مشترك ولا نبي مشترك ولا عبادات مشتركة، فأين تلك العناصر المشتركة بين جميع الأديان لنتمسك بها ونؤمن بأنها دين واحد عالمي يوصلنا إلى السعادة والفلاح؟!

الأصول الأخلاقية المشتركة والدين الواحد العالمي:

نقدم هذه النظرية بثوب آخر لكي لا تبدو ساذجة بسيطة بطرحها الأول، وأن الجواب والرد عليها سهل للغاية.

ويقول أصحاب هذه النظرية: نحن نسلم بأنه لا يوجد وجه مشترك في مسألة الله والنبوة والإمامة والعبادات، ولكن يمكن لنا إيجاد دين واحد عالمي على أساس المشتركات الأخلاقية بين الأديان. وبعبارة أخرى، من الممكن أن يُدعى أنَّ المقصود من الدين الواحد العالمي عبارة عن مجموعة من الأصول الأخلاقية التي تتفق عليها جميع الأديان وتقرّ بها كلُّ الشعوب، ومن أمثلة هذه الأصول: حسن العدل وقبح الظلم، وحسن

الصدق وقبح الكذب، وحسن الأمانة وقبح الخيانة، وهكذا نسعى خلف هذه الأصول المشتركة ونقدمها ديناً واحداً للعالم، ولا مشكلة في ذلك. وفي مقام الجواب على هذه النظرية التي طرحتها بثوبها الجديد نذكر إشكاليين:

الإشكال الأول: هذا العرض الجديد للنظرية يجعل الدين مرادفاً للأخلاق، وأن الدين عبارة عن مجموعة من الأصول الأخلاقية، وهذا خلاف المتعارف والاصطلاح الرائج عند الناس والعقلاء، ولو راجعنا القواميس وكتب اللغة لوجدنا أن الدين غير الأخلاق، والأخلاق غير الدين، وأنهما كلمتان منفصلتان تماماً عن بعضهما ولا يوجد قاموس ولا لغة تعتبر أن الدين والأخلاق موضوعان لمعنى واحد. والذي يؤيد ذلك أننا نجد كثيراً من الأشخاص الذين لا يعتقدون بدين ولا بمذهب، يعتقدون في نفس الوقت ببعض الأصول الأخلاقية كحسن العدل والصدق والأمانة، وقبح الظلم والكذب والخيانة ويلتزمون بها عملياً. وخلاصة الإشكال الأول هي أنه لا يوجد أي ملازمة بين قبول الأصول الأخلاقية وبين قبول الدين، ومن الممكن أن نجد من لا يعتقد بأي دين يلتزم بالأصول الأخلاقية.

الإشكال الثاني: لو سلمنا أن الاعتقاد بالله والنبوة والمعاد والمسائل العبادية وغيرها، ليس له أي مدخلية في حقيقة وماهية الدين، وأن الدين ليس إلا مجموعة من الأصول الأخلاقية، يأتي دور هذا السؤال وهو: هل الدين عبارة عن الاعتقاد بهذه الأصول الأخلاقية فقط، أو أنه لا بدّ علاوة على الاعتقاد من الالتزام والعمل بهذه الأصول؟ وهل يكفي لأن يكون الشخص متديناً بهذا الدين الواحد العالمي أن يدافع عن هذه الأصول بالكتب والمقالات والخطب ولو لم يتقيد ويلتزم بها عملياً؟ أو أنه لا بدّ للمتدينين بهذا الدين العالمي أن يراعوا هذه الأصول الأخلاقية في مقام العمل علاوة على اعتقادهم وكلامهم؟

فإذا كان الجواب: أنه يكفي الاعتقاد بهذا الدين ونغضّ النظر عن التزام الشخص عملياً بهذه الأصول، قلنا: إن هكذا دين ليس له أي تأثير على الحياة البشرية والاجتماعية، ووجوده وعدمه سيان، وإذا كان الكلام والاعتقاد لوحده كافياً فيمكن لأي ظالم جان أن يسيطر أرواح المقالات ويلقي أجمل الخطب دفاعاً عن العدالة والصدق والأمانة؛ ولا أظن أحداً يقبل بهذا الجواب، وأن هذه هي حقيقة التدين. ومن الواضح أن الاعتقاد بدون عمل لا يشكل ديناً ولا تديناً بل لا بدّ أن يترافق الاعتقاد مع

الالتزام لكي نصف الشخص بالمتدين.

وعلى هذا الجواب: يبرز سؤال مهم جداً وهو: ما هو الدافع للشخص على أن لا يقول إلا الصدق، وما هو الضمان على أن لا يخون ولا يطبق إلا العدالة مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يعتقد برب ولا نبي ولا كتاب ولا حساب؟

إن أحد الأبحاث الخطيرة التي طُرحت في القرون الأخيرة وقام باتباعه البعض، هذه المسألة وهي: فصل الدين عن الأخلاق، فيقال على أساس هذه النظرية أن الذي له تأثير في حياتنا البشرية هو الأخلاق والقيم الأخلاقية وأما الدين فليس له أي تأثير، ولذا فنحن نقبل الأخلاق والأصول الأخلاقية لما لها من تأثير، ونرفض الدين إذ لا شغل لنا معه، وهذا النوع من التفكير موجود عند بعض الناس، فيقولون مثلاً: إنه على الشخص أن يسعى لكي يكون **(إنساناً)**، وأما ما هو دينه أو هل هو يعتقد بدين أولاً، فهذا لا أهمية له؛ وإليك هذه المحاور التي سمعتها بين رجلين في طهران:

قال الأول: فلان إنسان جيد وهو يقيم الصلاة.

فقال له رفيقه: أنا اعتقد أن على الإنسان أن يكون جيداً ولا يهم هل يؤدى الصلاة أو لا.

فهذا النوع من التفكير مأخوذ من هذه المسألة وهي فصل الدين عن الأخلاق، وأن الأخلاق مطلوبة لا الدين، والتي يكون على طبقها الإنسان الجيد هو الذي يراعي القيم الأخلاقية فيكون مؤدباً مثلاً موقراً صادقاً... ولا يهم أبداً أنه متدين أو ليس بمتدين.

والحقيقة أن هذه النظرية لا توصلنا إلى شيء، ويرد عليها إشكالات كثيرة ذكرت بشكل مفصل في أبحاث فلسفة الأخلاق نذكر واحداً منها وهو:

إن إحدى المدارس في فلسفة الأخلاق ترى أن **(حسن الشيء في لذته)**، بمعنى أن الشيء الذي يلتذ به الإنسان يكون حسناً ومقبولاً، وكل شيء كانت لذته أكثر كان حسنه أكبر. فلو فرضنا أن شخصاً يعتقد بهذه النظرية في فلسفة الأخلاق وكان هذا الشخص يلتذ بالكذب ويتأذى من الصدق، فعند ذلك نسال: ما هو الدليل على أن هذا الشخص لا يكذب وما هو الضامن لنا أنه لن يكذب في المستقبل؟ بل من الواضح جداً أن هذا الشخص سيكذب في أقواله بناء على ما يعتقد من مبنى **(الحسن في اللذة)** والحال أنه يلتذ بالكذب، وإذا كان الصدق يوقعه في مشاكل كثيرة

وسيتضرر منه، عندها سيكون قول الصدق لهذا الشخص أمراً سيئاً، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية الأصول التي جميعها يعطيها القيمة الأخلاقية، فعلى هذا المبنى لا يوجد أيّ مُلزم لرعاية الأصول الأخلاقية، بل كثير منها سيُضرب بعرض الحائط لأنه لا يؤدي إلى اللذة، ويكون غير هذه الأصول حسناً لأنه لذيذ، فإذا كانت السرقة والخيانة والرشوة والجنابة تبعث على اللذة والسرور فهي إذاً أمور حسنة، وهذه نتيجة طبيعية لمبنى طلب اللذة.

إذا رجعنا إلى الإشكال على النظرية القائلة «إن الدين الواحد العالمي هو عبارة عن مجموعة من الأصول الأخلاقية المعتبرة عند الجميع» - ومع غضّ النظر عن أنّ هذه الأصول العامة المشتركة هل هي واقعاً موجودة أو لا- لوجدنا أنّ الإشكال الأساس هو: كيف نُلزم الناس برعاية هذه الأصول؟ وإذا لم يكن هناك ربّ ولا نبيّ ولا كتاب ولا حساب، فلماذا نقيّد الناس بهذه الأصول الأخلاقية ونفرض عليهم رعايتها؟ الحقيقة هي أنّه لا يمكن رعاية هذه الأصول ولا يوجد باعث على الالتزام بها أبداً فيما لو غُضضنا النظر عن الله وعن المعاد. نعم، من الممكن أن تُراعى هذه الأصول عندما تصبح عادة عندهم وذلك بتربية الناس منذ طفولتهم والاهتمام بهم إلى درجة كبيرة من التلقين والتشويق وعبر المنبّه الشرطي وتعليمهم الآداب والرسوم الاجتماعية، ولكن من الواضح أنّه لا يمكننا الدفاع عن ذلك بعنوان أنّها نظرية منطقية يمكن إقامة الدليل عليها؛ بمعنى أننا نسلم أنكم تستطيعون أن تربوا الطفل وتؤدّبوه بهذه الآداب ويتخلق بهذه الأخلاق، ولكن كيف تثبتون لنا أنكم لا تلقّنونه إلا الأعمال الصحيحة؟ وكيف تثبتون أن عملكم هذا هو الصحيح؟ فإنه بالإمكان الاستفادة من نفس هذه الأساليب لتعليم الطفل الكذب - مثلاً - إلى أن يصبح عادةً عنده، فعندما نقرّر أن نحول الكذب عند الطفل إلى عادة فهل هذا دليل على أنّ الكذب حسن؟

وقد التفت (كانت) إلى هذا الإشكال، وفهم جيداً أنّ الإنسان إذا لم يكن معتقداً بوجود الجزاء والعقاب فبالتالي لا يوجد ضمان على أنّ هذا الشخص سوف يلتزم بالأصول الأخلاقية، ولذا - رغم أنّه كان يعتقد بأنّ القيمة الأخلاقية للعمل هي أن تقوم به طاعة لحكم العقل والوجدان وأما إذا قمت به رجاءاً للثواب أو خوفاً من العقاب فسوف يفقد العمل قيمته الأخلاقية - كان يقول: إننا إذا أردنا للأخلاق أن تُطبّق خارجاً لا بدّ أن نوجد ضامناً على تنفيذها وإجرائها، وهذا الضامن عبارة عن قبول عدد

من الأصول - تلك الأصول التي نقبلها تقريباً نحن المسلمون - وهي وجود الله وخلود الروح الإنسانية، ويقول **(كانت)** نحن نثبت وجود الله وخلود الروح من خلال ذلك، فإذا لم نعتقد بالحساب والكتاب وأنّ هناك ربّاً يُعاقب ويجازي على الأعمال، فلن يكون عندنا أيّ دافع على فعل الأعمال الحسنة، ولا رادع عن فعل الأعمال القبيحة، وكذلك إذا اعتقدنا بوجود الله ولكن لم نعتقد أنّ روح الإنسان خالدة، وأنّ الإنسان ينتهي ويُحمى له كلّ أثر بعد موته ولا يوجد جزاء وعقاب إلا في هذه الدنيا، فإنه لن يكون عندنا دافع قوي لرعاية الأصول والقيم الأخلاقية. وعلى هذا الأساس يرى **(كانت)** أنّ الله لا يمكن إثباته بالبرهان النظري، ولكن مع ذلك يمكن إثباته عبر العقل العملي وأنه لا بدّ أن يكون موجوداً ليكون ضامناً لتنفيذ وإجراء الأخلاق على الأرض.

خلاصة الردّ على نظرية (الدين الواحد العالمي) :

الخلاصة: يدّعي البعض أننا نعتبر الاختلافات بين الأديان أموراً فرعية وذوقية، ونقوم بالتمسك بالمشاركات بينها لنقدمها للناس ديناً واحداً عالمياً.

ونحن في مقام الجواب نقول:

أولاً: أنّ أهم الأصول عند جميع الأديان هي الله والنبوة والمناسك العبادية، وقد تبين معنا أنّه لا يوجد أيّ وجه مشترك بين جميع الأديان الموجودة.

ثانياً: لو غضنا الطرف عن مسألة الله والنبوة والمعاد، وقبلنا أنّ هذا الدين الواحد العالمي يتألف من مجموعة أصول أخلاقية مشتركة ومقبولة عند جميع الأديان؛ فنسأل:

هل يكفي مجرد الاعتقاد بهذه الأصول، أو أنّه لا بدّ من الالتزام والعمل بها؟ ومن الواضح أن مجرد الاعتقاد لا يؤدي إلى أيّ أثر عملي ولن تُحلّ المشكلة، وأما إذا قلنا أنّ العمل شرط في التدين وله المدخلية الكبرى، عندها يأتي دور هذا السؤال:

ما هو الضامن لرعاية وإجراء هذه الأصول؟ خصوصاً مع وجود مدارس في فلسفة الأخلاق كالتّي تعتبر الحسن الأخلاقي هو ذلك الشيء الذي يؤدي إلى سعادة ولذة الإنسان، وهي مدرسة **(طلب اللذة)**، فمن كان يعتقد بهذه المدرسة كيف نحثه على قول الصدق والحال أنّه يؤدي إلى

تضرره وألمه؟ وكيف نبعده عن الكذب والخيانة والحال أنهما سببان في فرحه ولذته؟

ولا نغفل عن النكتة التي تزيد المشكلة تعقيداً وهي: علاوة على عدم وجود مشتركات بين الأديان فإنّ جميع أو على الأقل كثيراً من الأديان يرفض ويواجه الاعتقادات المخالفة لإعتقاداته، فالإسلام مثلاً في مسألة الاعتقاد بالله يؤكّد - رغم أنّه يلزم الاعتقاد بالتوحيد - على نفي الشرك مطلقاً، بل هو يبتدئ بنفي الشرك ثمّ ينتقل إلى التوحيد، والمُسلم يقول أولاً: **(لا إله) ثم يقول: (إلا الله)**، ومعنى هذا الكلام أن المسلمين يرفضون أولاً تثليث المسيحية ثم يقرّون بتوحيد الإسلام، لذا نرى أنّ هذه المسألة أيضاً تزيد المشكلة تعقيداً على أصحاب هذه النظرية.

والنتيجة النهائية التي وصلنا إليها هي: أنّ هذه النظرية تواجه المشاكل ثبوتاً وإثباتاً فهي تتضارب في محتواها ومضمونها، ولا دليل على إثباتها ولا برهان، فلذلك نرفضها رفضاً قاطعاً.

حدود الجاذبة والطاردة (العنف والتسامح) في الإسلام (١) *

* يستعمل الشيخ المصباح (حفظه الله) في هذه المحاضرة والمحاضرات اللاحقة اصطلاح (مدارا وخشونت)، وهذا الاصطلاح يترجم إلى العربية بالعنف والتسامح، لكن بما أنه يركّز في بعض الأحيان على خصوص لفظ الخشونة ومادة خشن لم نجد بُدّاً من استعمال نفس الاصطلاح الفارسي مع محاولة دمجه بالاصطلاح العربي، فعبرنا أحياناً بالخشونة، وأخرى بالعنف، وثالثة بهما معاً. (المترجم).

لقد اقترح البعض أن نتعرّض لبحث الجاذبة والطاردة من وجهة نظر الإسلام، ومن الطبيعي في البحث العلمي أن نقوم في بداية الأمر بتوضيح موضوع البحث ثم فيما بعد نتعرّض للأبحاث التي تدور حول الموضوع، ولذا نبتدئ في هذا البحث ببيان المقصود من الجاذبة والطاردة في الإسلام لننتقل ثانياً إلى بيان حدودهما.

مفهوم «الجاذبة والطاردة» و«الإسلام»:

الجميع يسمع بمفهوم «الجاذبة والطاردة»، والذي يتبادر إلى ذهن عند سماع هذا الاصطلاح، وخصوصاً ما يتبادر إلى أذهان أساتذة الهندسة، هو المعنى المراد من الجذب والطرْد في الطبيعيات والفيزياء، وهو القانون العام للجاذبية (قانون نيوتن) في الفيزياء، وأما مثال ذلك في الطبيعيات فهو القوة الفارّة عن المركز، أو تلك الطاردة الموجودة بين قطبي المغناطيس، فيما لو وضعنا القطب الزائد قرب قطب زائد آخر. ولكن عندما يدخل هذا المفهوم في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية سيحصل له تغييرات، ولم يعد المقصود منه الجذب والطرْد الفيزيائي والمادي، بل يكون المقصود هو الجذب والطرْد النفسي والمعنوي، ومعنى ذلك أنه عندما يشعر الشخص بوجود عامل يشدّه إليه، وسيميل صوبه ولو

أمكنه لاتحد معه، أو على العكس فإنه يوجد بعض الأشياء لا يحب الشخص أن يقترب منها، بل يحب الابتعاد عنها قدر الإمكان لما فيها من المنفرية؛ وقد يكون عامل الجذب والطرْد النفسي والروحي هذا أمراً مادياً أو شخصاً معيناً أو فكرة أو عقيدة. فنرى أحياناً منظراً طبيعياً جميلاً جداً يجذبنا نحوه بصورة لا شعورية، وإن لم تقترب منه بأجسادنا المادية إلا أنه يسلب منا جميع حواسنا وانتباهنا فنتيه في النظر إليه، وقد نسمع أحياناً صوتاً مزعجاً أو نرى منظراً مرعباً فنبتعد عنه بأسرع وقت ممكن.

ووجود جاذبية في شخصية معينة هي أنّ هذه الشخصية - غير ما تمتلكه من خصائص جسمية وظاهرية - تتصف ببعض الملكات الأخلاقية والروحية تجذب الآخرين إليها وتجعلهم يتعلقون بها، والجميع ينشرح صدره من أولئك الأشخاص المؤدبين الطاهرين الذين لا يعاشرهم الناس إلا بالمحبة والحنان ولا يقابلونهم إلا بالبشاشة والابتسامة، والجميع يحب أن يعاشرهم ويقترب منهم؛ والدافعة في الشخصية على عكس ذلك تماماً بأن تكون هذه الشخصية تتصف ببعض الرذائل تؤدي لتنفّر الناس منها والابتعاد عنها قدر الإمكان.

ولا بدّ من ملاحظة هذه النكته، وهي أننا عندما نبحث عن الجاذبة والطاردة في الشخصيات والأفراد علينا أن نعلم أنّ المسألة تابعة للثقافة والقيم، بمعنى أنّه من الممكن أن نجد بعض الخصائص مرغوب فيها في مجتمع وثقافة معينة ويكون لها قيمة إيجابية، ولكنها نفسها في مجتمع آخر وثقافة أخرى لا يكون مرغوباً فيها، بل مرغوباً عنها وتحمل قيمة سلبية، ومن الواضح أن الشخصية، التي تتصف بهذه الخصائص ستكون محبوبة في المجتمع الأوّل ولها جاذبية أيضاً، وبينما هي نفسها في المجتمع الثاني ستكون شخصية عادية بل منبوذة أيضاً. وعليه فجاذبية الشخصية أو دافعيّتها أمر يتعلق بالنظام القيمي والثقافة الحاكمة في المجتمع وهي تختلف من مجتمع إلى آخر، وهذه مسألة تحتاج إلى بحث مستقل لسنا بصدد التعرض إليه.

إلى الآن يمكن القول بأننا بيّنا مفهوم الجاذبة والطاردة، ولكن يبقى علينا أن نبيّن المراد من (الإسلام) في عنوان البحث.

والإسلام بنظرنا عبارة عن مجموعة من التصديقات والقيم والأحكام، فيشمل المسائل الاعتقادية والقيمية والقوانين الفردية والإجماعية، وعندما نقول إنّ الإسلام هكذا فنحن نقصد من الإسلام مجموع هذه التصديقات والقيم والأحكام. وفي هذا البحث عندما نقول الجاذبة والطاردة في الإسلام

فنقصد الجاذبة والطاردة الموجودة في الأصول والمباني الاعتقادية، والأصول والمباني القيمية، والقوانين والمقررات الإسلامية. فنعني بجاذبية الإسلام في قسم العقائد أنّ العقائد الإسلامية موافقة للفطرة الإنسانية الباحثة عن الحقيقة، بمعنى أن العقائد الإسلامية بما أنّها مبتنية على أساس الحقائق الوجودية، والإنسان بفطرته طالب للحقيقة وباحث عنها، ستكون هذه العقائد موافقة للفطرة وجاذبة لها، ولكن لا نريد التعرض للجاذبة والطاردة في مجال العقائد الإسلامية، وإنما المهم هنا أن نتعرض للجاذبة والطاردة المتعلقة بالقيم والأحكام الإسلامية، وبالأخص تلك المتعلقة بالقوانين والأحكام التكليفية، والسؤال الذي نودّ التعرّض إليه هو: هل أنّ مجموعة القيم والأحكام الإسلامية جاذبة للإنسان أو دافعة له؟

هل يمكن تصوّر الطاردة في الإسلام؟

ومن الممكن أن يخطر في ذهن هذا السؤال، وهو أنّه إذا كانت مجموعة المعارف الإسلامية منظمة على أساس الفطرة الإنسانية، وهذا بمعنى أنّها جاذبة للإنسان، فكيف يتصوّر وجود دافعة للإنسان في هذه المعارف؟

والجواب على هذا السؤال هو: أن الإنسان كما أنّه طالب للحقيقة ومريد للكمال ومحِبّ للجمال بفطرته، كذلك هناك مجموعة من الأمور الغريزية والفطرية الأخرى موجودة فيه، وفي كثير من الأحيان يحصل التعارض والتزاحم بين هذه الأمور الفطرية والغريزية، ولكي يتّضح البحث أكثر ولا يحصل فيه بعض الالتباسات بسبب الاصطلاحات سنطلق اسم <الغريزة> على الرغبات الحيوانية والمادية للإنسان، وأما سائر الرغبات فنطلق عليها اسم <الفطرة>، وبعد ذلك نقول إنّ كثيراً ما يحصل التنافي وعدم الانسجام بين الغريزة والفطرة، حيث إنّ الغريزة لا يهتمها إلا إشباع رغباتها فقط ولا تعرف معنى العدالة والرحمة والإنصاف، والبطن الخاوية لا تعرف إلا الطعام والخبز ولا تفرق بين حلاله وحرامه وبين أنّه ملك لها أو غصب أو غير ذلك، وكلّ همّها الشبع فحسب. وطبيعة الإنسان الطالبة للرفاهية، تسعى خلف المال وتأمين الاحتياجات لتحصيل تلك الرفاهية المطلوبة، ولكن لا يهتمها من أين تحصل على المال، من الحلال أو من الحرام، من طريق العدل والإنصاف، أو من طريق الظلم والاعتداء؛ وأما فطرة الإنسان فهي تطلب الإنصاف وتوافق العدالة والأمانة ولا ترضى بالظلم والخيانة، ولو

غرضنا الطرف عن فطرة طلب العدالة وترك الظلم، فإننا نلاحظ أحياناً أنَّ إرضاء الغرائز المادية والحاجات الجسمية وإشباعها والوصول إلى اللذائذ الحيوانية لا يحصل إلا عن طريق الظلم والخيانة، وعلى هذا فإذا كان الإنسان فعلاً طالباً لكماله الحقيقي والإنساني فسيضطر إلى ترك اللذائذ من أكل وشرب ولباس ونظر وسماع وغيره، وبالتالي سيكون مقيداً ببعض القيود، والإسلام الذي يريد أن يوصل الإنسان إلى كماله الحقيقي يحكم في هكذا موارد بتقديم جانب الفطرة وتحديد الغرائز وتقييد اللذائذ المادية والحيوانية، وستكون الأحكام الإسلامية في هذه المجالات غير جاذبة للأشخاص الذين لم يمسكوا لجام غرائزهم وغلبت غرائزهم الحيوانية على فطرتهم الإنسانية، بل قد تكون هذه الأحكام دافعة لهم عن الإسلام، والإسلام يحتوي على سلسلة من القوانين والأحكام موافقة للغريزة والفطرة أيضاً نحو {وَكُلُوا وَاشْرَبُوا} (١)، أو نحو {كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ} (٢) وهكذا أحكام لا تواجه مشكلة مع أحد، وأما السلسلة الثانية من الأحكام الإسلامية المجعولة للحد من الغرائز الحيوانية عندما تتعارض أو تتزاحم مع الفطرة الإنسانية نحو: لا تشربوا الخمر، ولا تأكلوا لحم الخنزير... فإن هذه الأحكام لا تجذب جميع أفراد الإنسان، بل هناك من لا تعجبه هذه الأحكام فتكون دافعة له عن الإسلام.

مثال تاريخي عن طارديّة أحكام الإسلام:

لا بأس بذكر المثال التاريخي عن طارديّة أحكام الإسلام لبعض الأفراد وهو: قصة نصارى نجران عندما تغلب عليهم الرسول الأكرم | في المناظرة والبحث العلمي في عقائدهم وفي باب التوحيد بالذات، ولكن نلاحظ أنَّ نصارى نجران لم يقبلوا بالإسلام فدعاهم الرسول للمباهلة، وعندما قبلوا الدعوة وجاء الرسول في اليوم الثاني مع أحبّ الخلق إليه وأعزهم لديه، مع ابنته فاطمة وزوجها علي وابنيهما الحسن والحسين - عليهم جميعاً سلام الله - مستعدين للمباهلة، ولكن عندما وقعت أبصار علماء النصارى على أنوار هذه الوجوه الطيبة قالوا: إنَّ من يباهل هؤلاء الخمسة لن يكون نصيبه إلا اللعن والعذاب في الدنيا والخزي والويل في

(١) سورة الأعراف: ٣١.

(٢) سورة الأعراف: ١٦٠.

الآخرة، ولذا لم يباهلوا الرسول كما أنهم لم يقبلوا بالإسلام أيضاً، وأصرّوا على مسيحتيتهم بعد قبولهم لدفع الجزية. وعندما سأل أصحاب الرسول عن السبب في عدم دخولهم الإسلام، أجاب | بأنهم تعودوا على شرب الخمر وأكل لحم الخنزير وهذا ما حرّمه الإسلام على الجميع.

فهذا مثال تاريخي عن جماعة ثبت لهم بالدليل أنّ الإسلام هو الدين الحق، ولكن بعض الأحكام الإسلامية كانت دافعة لهم عن دخولهم في هذا الدين القويم. وهذا يعني حصول تعارض وتناف عندهم بين فطرتهم الإنسانية وغرائزهم الحيوانية، فقاموا بتجريح وتقديم الغرائز الحيوانية، وهذا الأمر ليس خاصاً بنصارى نجران بل هو شامل لكل من لم يرب نفسه تربية إلهية وما زال تحت سيطرة الغرائز والشهوات الحيوانية.

والإسلام يصدر مجموعة من الأحكام والقوانين التي تحدّد وتقيّد بالجملة الغرائز والعلائق المادية، وبالتالي ستكون هذه الأحكام دافعة لتلك الطائفة من الناس، والأمر ليس بسيط ولا يتلاءم مع الغرائز والميول الحيوانية أبداً، عندما يصدر الإسلام حكمه بالصوم من الفجر إلى الغروب، وعدم جواز الشرب والأكل وغيره من المفطرات ويصادف ذلك في أيام الصيف الحار، وبالخصوص لمن كان عمله شاقاً ومتعباً، طبعاً هناك بعض الأشخاص يعملون تحت حرارة الشمس وقرب النار وغيره من الأعمال الصعبة ومع ذلك كلّهم يمتثلون حكم الله ويصومون قرباً وحباً لله.

وأما قانون الخمس في الإسلام، فمن الممكن لي ولأمثالي الذين لا يتقاضون الأموال الكثيرة أن ندفع الخمس المتعلق بها، ولكن ذلك الشخص الذي يمتلك الأموال الطائلة والحسابات الضخمة فسوف يواجه مشكلة عند دفع الخمس، ولا أظنّ الأمر سهلاً أبداً أن يدفع ملايين من الأموال للحاكم الشرعي تلبية لحكم الخمس الإلهي، والنماذج كثيرة في صدر الإسلام عن الأشخاص الذين تركوا الإسلام وحاربوا الرسول | ووقفوا مقابلته لأجل حكم الزكاة، وعندما كان يصلهم رسول النبي | لأخذ الأموال والخمس والزكاة منهم كانوا يقولون: لقد صار الرسول يأخذ الجزية، نحن لا نعطي الجزية لأحد. فلاحظوا كيف صار هذا الحكم الإسلامي دافعاً لهم وباعثاً على ترك الإسلام، بل وعلى القيام لمحاربة خليفة المسلمين؟

وأما قانون وحكم الإسلام بالجهاد، فمن الواضح جداً أن لا يكون له جاذبية عند أغلب الناس، ففي الحرب والجهاد لا يوجد الطعام اللذيذ

والفاكهة الطيبة، بل هناك احتمال الموت أو العمى أو قطع اليد أو الرجل أو الأسر أو آلاف الأهوال الأخرى، ولا يقدر كثير من الناس على تحمل هذه الأهوال وتلبية نداء الجهاد، وذلك يعني أن هذا الحكم ليس فيه الجاذبة لهم؛ نعم هناك مجاهدون يلبون نداء هذا الحكم حباً لله ولا يعبؤون أبداً بكل هذه الأهوال والاحتمالات، ولكن لا يعني ذلك عدم دافعيه حكم الجهاد لأناس آخرين.

وخلاصة الجواب عن سؤال: هل أن أحكام الإسلام وقوانينه جاذبة أو دافعة، هو: أن بعض الأحكام والقوانين الإسلامية قد يكون جاذباً بالنسبة لنوع من الناس ولأشخاص عاديين، وقد يكون بعضها طارداً أيضاً.

حكم الإسلام بالنسبة للجاذبة والطاردة في السلوك:

وأما مسألة كيف ينبغي أن يكون سلوك المسلمين فيما بينهم، وكيف ينبغي أن يكون تعاطيهم مع الآخرين؟ فالجواب هو: أن الإسلام يسعى لإيجاد الجاذبة، والإسلام يريد أن يوصل الإنسان والمجتمع إلى الكمال والسعادة، فلذا يحاول أن يصيغ سلوك المجتمع الإسلامي بشكل يجذب فيه كل من هو خارج هذا المجتمع، فيروا سلوك المسلمين فيسألوا عن الإسلام وبالتالي تتم هدايتهم بذلك، وإلا إذا ابتعد الناس عن المجتمع الإسلامي، فلا يمكن تبليغ الإسلام لهم وعليه لا يحصل مراد وهدف الإسلام وهو هداية الناس إلى سواء السبيل، وعلى هذا فالأصل هو أن يتعامل المسلمون فيما بينهم بأسلوب يبعث إلى الجاذبة فيما بينهم وإلى المحبة والترابط وأن يكون لهم جاذبية لغير المسلمين لكي يستطيعوا أن يبلغوهم الإسلام ويهدوهم إلى الحق، هذا هو الأصل في الإسلام ولكن لا يعني ذلك أن هذا السلوك الجاذب لا بد أن يكون دائماً وبشكل مطلق وفي كل الظروف والأحوال، بل لا بد من الاستفادة من الأسلوب الدافع في بعض الموارد. وأما إثبات ذلك وتوضيحه فنحن نذكر بعض المطالب ونترك الباقي إلى البحث القادم.

نماذج للسلوك الإسلامي الجاذب:

يؤكد الإسلام كثيراً على رعاية العدل والإنصاف والإحسان، وعلى خدمة الآخرين وإدخال السرور إلى قلوبهم، ومن أكبر العبادات الإسلامية أن تسرّ الآخرين وتذهب عنهم الغمّ والألم، وقد ورد في بعض الروايات أن مسرّة المؤمن وإبعاد الغمّ عنه أفضل من عبادة سنين، حتى ولو كان ذلك

العمل مجرد قول أو سلوك وُدِّي يبعث في نفسه الهدوء النفسي والأمل، والروايات التي تذكر الثواب الكثير لمن يبتسم في وجه المؤمن أو يضافحه أو يحضنه، أو يعودده عند المرض، أو يقوم بمساعدته وقضاء حوائجه مما يبعث على الألفة والمحبة (أحكام جاذبة) بين المسلمين كثيرة جداً، ولم يكتفِ الإسلام بذلك فحسب بل أوصى وأكد على أن تُتَّبَع هذه التعاليم والأحكام مع غير المسلمين أيضاً، فالإسلام يقول إن هناك حقاً للجار حتى ولو كان كافراً، وهناك حقاً لرفيق السفر حتى ولو كان كافراً، فُشِّعَ وتسير معه عدة خطوات تودّعه فيها عند مفترق الطرق بينك وبينه، والإسلام يأمر برعاية العدل والقسط مع جميع الناس حتى الكافر ولا يسمح بظلمه أبداً ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾^(٣) ولم يكتفِ بالعدل مع الكفار فقط بل أمر بالإحسان إليهم الذي هو بمرتبة أعلى من العدل: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^(٤)، وفي بعض الموارد ترقى الحكم الإسلامي إلى درجة أعلى بكثير بحق الكفار، وأمر بإعطاء قسماً من الأموال الشرعية للكفار المجاورين للبلد الإسلامي لعلهم يميلون إلى الإسلام وينجذبون إليه^(٥)، ولا يعني أنه من جرّاء هذا العمل سيوف يدخلون الإسلام، وإنما يكفي ذلك المقدار من التعامل الحسن من المسلمين وإيجاد العلاقة والمحبة معهم، لعله يؤدي رويداً رويداً إلى اقترابهم من المسلمين وأنسهم بهم ومشاهدة أعمال وسلوك وحياة المسلمين وسماع كلامهم، ولا يبعد أن يتأثروا بذلك فيهتدوا ويصبحوا مسلمين، والتاريخ يذكر لنا عدداً ممن دخل الإسلام جرّاء اتصاله بالمسلمين وسماعه منطق الإسلام ومشاهدة سلوك اتباعه. وعلى كلّ حال، كانت هذه نماذج للتعاليم والأحكام الإسلامية التي شرعت لأجل الجاذبة.

هل يوصي الإسلام دائماً باتباع سلسة الجاذبة في السلوك؟

من الضروري جداً أن نعلم أنّ هذه السياسة الهادفة إلى إيجاد الجاذبة

(٣) سورة المائدة: ٨.

(٤) سورة الممتحنة: ٨.

(٥) سورة التوبة: ٦٠.

بين المسلمين أنفسهم ومع غيرهم أيضاً ليست كلية وعلى إطلاقها، وإنما يقوم مقامها في بعض الموارد السياسة الطاردة؛ والإحسان والمحبة في بعض الأحيان لا يهدون الشخص ولا يوصلونه إلى رشده المعنوي وتكامله الروحي بل قد يشكلان سدّاً مانعاً عن الوصول إلى ذلك، فقد تطغى على الإنسان الغرائز الحيوانية والشهوات المادية، أو أنه يقع تحت تأثير بعض العوامل الاجتماعية والتربية المنزلية وغيرها من العوامل التي تجعله يظلم ويبطش ويفسد في الأرض، وإذا لم نمنعه عن أفعاله القبيحة هذه سيغرق أكثر وأكثر في مستنقعات الفساد والانحراف، وسيخسر الدنيا والآخرة، وسيؤدي أيضاً إلى أذية الآخرين وتضييع حقوقهم، وفي هكذا حال - ولصلاح المجتمع وصلاحه هو - لا بدّ من تأديبه وتنبيهه ليقف عن ظلمة وفساده، ويرجع إلى طريق الخير والصلاح، وهذا يعني أن في باطن هذا التأديب رحمة من أن يسقط في الضلال أكثر، ولئلا تسري أعماله إلى الآخرين، وإن كان ظاهر الغرامة المالية أو الجلد أو الحبس أو الإعدام أو غيره من القصاص باعثاً على انزعاج هذا الشخص وتذمره من حكم القصاص. وعلى هذا نخلص إلى أنّ الإسلام يدعو في بعض الموارد والشرائط الخاصة إلى القساوة والخشونة والسياسة الطاردة ولا يوصي باستعمال السياسة الجاذبة دائماً وفي كلّ الموارد.

خلاصة البحث:

تبين في البحث عن الجاذبة والطاردة في الإسلام تعريف كلّ من «الجاذبة والطاردة» و«الإسلام»، وقلنا: إن الجاذبة والطاردة قد تتعلق بشيء معين أو شخص كذلك أو فكر أو عقيدة، وقلنا: إنّ الإسلام عبارة عن مجموعة من القيم والعقائد والأحكام، وكلّ من هذه المجالات ترتبط بالجاذبة والطاردة في الإسلام.

وقد صببنا البحث على خصوص الجاذبة والطاردة المتعلقة بدائرة القيم والأحكام دون العقائد، وفي هذا المجال قلنا إنّ في الإسلام أحكاماً يطلبها نوع الناس ويرغب فيها، كما أنّ فيه أحكاماً أيضاً لا يرغب فيها كثير من الناس، والمجموعة الأولى تكون جاذبة وأما المجموعة الثانية فتكون طاردة.

ومن أمثلة المجموعة الأولى: الأمر بالتعطر واستعمال السواك، وبالنظافة والطهارة وحسن المعاشرة والأمانة والعدالة والإحسان.

ومن أمثلة المجموعة الثانية: الأمر بالجهاد وتأدية الزكاة والخمس والصوم وبعض الأحكام التي تكون طاردة لأفراد الناس ونوعهم. ثم تعرضنا لسؤال مهم وأنه ما هو حكم الإسلام بالنسبة لسلوك المسلمين وتعاطيهم مع الآخرين؟ وهل يوصيهم بأن يكون تعاطيهم دائماً مبنياً على أساس من المحبة والعشرة الحسنة ويستفيدوا من السياسة الجاذبة، أو أنه أوصى باستعمال القساوة والعنف والاستفادة من السياسة الطاردة في بعض الأحيان؟ وقلنا في الجواب: إن الإسلام أوصى باستعمال السياستين معاً، رغم أن الموارد التي يجب اتباع السياسة الطاردة فيها قليلة جداً، لكن مع ذلك هي موجودة في التعاليم الإسلامية، وسنذكر إن شاء الله تعالى نماذج لهذه السياسة في البحث القادم.

حدود الجاذبة والطاردة
(العنف والتسامح) في الإسلام
(٢)

ثلاثة مجالات للجاذبة والطاردة في الإسلام:

إذا أردنا أن نتعرّض لبحث الجاذبة والطاردة في الإسلام بشكل واسع وجامع لكلّ الأطراف تقريباً؛ فهناك ثلاثة مجالات وثلاثة إشكالات على الأقل يمكن طرح البحث فيها.

المجال الأول: القول بأنّ مجموعة المعارف الإسلامية تؤديّ إلى سعي الإنسان لجذب بعض الأمور، ودفع بعض الأمور الأخرى الأعم من كونها مادية أو معنوية، ونعني بالمعارف الإسلامية الأعم من المسائل الاعتقادية والأخلاقية والأحكام والأعم من كونها فردية أو إجتماعية ومن كونها عبادية أو حقوقية سياسية أو غيرها وهكذا...، وعلى هذا المعنى عندما نقول: إنّ الإسلام جاذب فنقصد بذلك: أنّ مجموعة معارفه مجعولة على شكل تحرّك وتحثّ الإنسان على جذب بعض الأشياء إليه؛ وأما قولنا: الإسلام دافع فنقصد بذلك: أنّ المعارف فيه على نحو تدفع الإنسان لاجتناب أشياء معينة وإبعادها عن نفسه. وهذا هو المعنى الأول الذي يمكن اعتباره للجاذبة والطاردة في الإسلام، وقد كان فرض السؤال السابق مبنياً على هذا المعنى، وأما جوابه الإجمالي فهو أنّ الفروض التي تتصوّر في هذا المجال أربعة:

- ١ - الإسلام جاذب لا غير.
 - ٢ - الإسلام طارد لا غير.
 - ٣ - الإسلام لا يجذب ولا يطرد.
 - ٤ - الإسلام جاذب وطارد، وهذا الفرض الأخير هو الصحيح فقط.
- المجال الثاني:** وهو المعنى الثاني الذي يمكن فرضه للجاذبة والطاردة في الإسلام، وهو القول بأنّ مجموعة المعارف الإسلامية مجعولة على شكل تجذب نوع الناس والأشخاص إليها، أو أنّها مجعولة على شكل تطردهم عنها وتكون سبباً لابتعادهم عن الإسلام، أو أنّ مجموعة المعارف الإسلامية تنقسم إلى قسمين، قسم منها يعجب نوع

الناس والأفراد فيكون جاذباً لهم، وقسم آخر لا يعجب نوع الناس فيكون طارداً لهم عن الإسلام.

المجال الثالث: وهو معنى ثالث يمكن فرضه للجاذبة والطاردة في الإسلام، وهو السؤال عن السلوك والتعاطي الذي يطلبه الإسلام ويحث عليه بين المسلمين أنفسهم، ومع غير المسلمين أيضاً، فهل يوصي بالتباعد سياسة الجاذبة فقط؟ أو السياسة الطاردة فقط؟ أو أنه يوصي بالتباعد كلتا السياستين كل بحسب ظروفه ومقتضياته؟

تكامل الإنسان بين الجاذبة والطاردة:

وقبل أن ندخل في تحقيق هذه المجالات والمعاني الثلاثة نطرح السؤال التالي: هل القوة الجاذبة تساعد الإنسان على الوصول إلى هدفه في مسيرته التكاملية بشكل أفضل وأكثر من القوة الطاردة؟ بعد ملاحظة أن الإنسان باعتبار كونه موجوداً متحركاً قد وضع هدفاً يسعى للوصول إليه في مسيرته التكاملية.

والجواب على هذا السؤال سهل، ويمكن الحصول عليه بقليل من التأمل وهو: أننا لو بحثنا في مجال الموجودات الحية كلها التي تشمل النبات والحيوان والإنسان لرأينا أنها جميعاً تحتاج إلى القوانين الجاذبة والطاردة، فأول خصوصيات الموجود الحي هو التغذية، فلكي تنمو هذه الموجودات وتبقى على قيد الحياة تحتاج إلى التغذية، وعملية التغذية هذه، لا تتم من دون قوة الجذب، فلا بد من وجود مواد خارجة عن الجسم يقوم بجذبها وإدخالها إليه لتتم عملية التغذية، ولكن ليس كل جذب مفيداً للجسم الحي، بل قد يؤدي جذب بعض المواد إلى اختلال أعمال الجسم وتوقفه عن النمو، بل قد يموت جرّاء ذلك في بعض الأحيان، ولذا لا بد من وجود قوة طاردة لهذه المواد من الجسم ولتحافظ على سلامته، وعلى هذا يحتاج كل موجود حي في حياته ونموه إلى كل من القوتين الجاذبة والطاردة. والذي يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن الجذب والطرده هو الجذب والطرده المادي، وأن الجسم يقوم بجذب وطرده أمور ومواد محسوسة مادية، ولكن الذي ينبغي الإشارة إليه أن الحياة الإنسانية من وجهة نظر المعارف الإسلامية لا تنحصر بهذه الحياة المادية والطبيعية، بل هناك حياة معنوية للإنسان تتعلق بروحه ونفسه، وهذا يعني أن للإنسان حياة ونموً وتكاملاً جسمى، وله أيضاً حياة ونموً وتكاملاً روحى،

وفي هذا الصدد يقول القرآن الكريم {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ} (٦)، ونلاحظ أن الله يخاطب في هذه الآية المؤمنين (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) وهذا يعني أنهم أحياء ويسمعون كلام الرسول، فكيف يأمرهم بالاستجابة لبعض الأمور التي تعطيهم الحياة، إذاً لابد أن تكون الحياة المقصودة في الآية غير الحياة الجسمية والمادية وهي الحياة المعنوية، ويقول في آية أخرى: {وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ * لِيُنذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ} (٧)، فالقرآن إنما ينذر ويهدي من كان (حيًّا)، فما المراد من الحياة هنا؟ هل المراد هو الحياة الجسمية والمادية، أو تلك الحياة المعنوية والروحية؟ وإذا كان المراد هو الحياة الجسمية سيكون القرآن هادياً لكل الناس، لأنهم يتصفون بهذا النوع من الحياة، وهذا المعنى مرفوض قطعاً لأن القرآن الكريم لا يهدي أمثال أبي لهب وأبي جهل رغم اتصافهم بالحياة الجسمية، فالمراد إذاً هو الحياة المعنوية، حياة القلب وحياة الروح هي الحياة التي تعطي الأذن للإنسان ليسمع كلام الله فيهدي لسماعه: {فَأَنكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصَّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ} (٨)؛ والمراد (بالموتى): هم موتى القلوب الذين يعيشون على هذه الأرض ولكن بقلوب وروح ميّنة.

علامة حياة القلب والروح:

ما هي علامة حياة القلب والروح؟
الجواب: هو حالة «الخشية»: {إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ} (٩)، فعندما يؤمن الإنسان بأن له خالقاً، وله عليه حقاً، وأنه خلقه لهدف، وأنه حمّله التكاليف والمسؤوليات، سيضطرب قلبه وتتغير حاله، ونتيجة هذه الخشية ودخول الإيمان إلى القلب أن {يُؤْتِكُمْ كَفْلَيْنِ مِنْ

(٦) سورة الأنفال: ٢٤.

(٧) سورة يس: ٦٩ - ٧٠.

(٨) سورة الروم: ٥٢.

(٩) سورة فاطر: ١٨.

رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ»^(١٠) وليس هذا بنور حسي ومادي قطعاً، وإنما هو نورٌ يرجع إلى حياة الروح والقلب، تلك الحياة التي أشار إليها القرآن الكريم بطريق متعددة وفي موارد متعددة {فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ}^(١١)، فالعين المادية حية تنظر وترى، ولكن القلب أعمى لا ينظر ولا يرى، [وكذلك قوله تعالى: {وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تَسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ}^(١٢) يراد منه عمى القلوب لا عمى العيون المادية]^(١٣).

القلب الصنوبري الموجود في الصدر حيّ وينبض، ولكن هناك قلب آخر وله أشكال مختلفة: {ثُمَّ هَسَّتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً}، بل أصبحت هذه القلوب أقسى وأصلب من ذلك بكثير: {وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ...}^(١٤).

وهناك آيات كثيرة يستفاد منها بوضوح وجود عين وأذن وقلب وحياة للإنسان غير تلك المادية والجسمية منها، وكما أن حياة الجسم ونموه وتكامله قائم على الجذب والطرْد، كذلك بالنسبة لحياة الروح فإنها قائمة على جذب بعض أمور وطرْد بعضها الآخر. وكما أن هناك أشياء تؤثر على جسم الإنسان فتضره أو تنفعه، كذلك يوجد أمور تؤثر على حياة الإنسان الروحية فتضره أو تنفعه، وكما أن للحياة الجسمية مراتب مختلفة من شدة وضعف ونقص وكمال، كذلك الحياة الروحية فإن لها مراتب مختلفة، وأول مرتبة للحياة الروحية هي ترتيب الإنسان الأثر على دعوة الأنبياء للإيمان والتوحيد والانحراف إلى ذلك، وبعد أن يهتدي على يد الأنبياء ويبدأ بالعمل بتعاليمهم تبدأ الروح بالنمو والتكامل، وكلما تكاملت الروح وصلت إلى مراتب أعلى في الحياة الروحية، وفي هذا المجال يطرح بحث تزكية وتهذيب النفس.

(١٠) سورة الحديد: ٢٨.

(١١) سورة الحج: ٤٦.

(١٢) سورة الروم: ٥٣.

(١٣) هذه الإضافة من المترجم.

(١٤) سورة البقرة: ٧٤.

تزكية النفس = الجذب والطرْد اللّازمين لتكامل النفس:

إنّ بحث التزكية هو نفسه بحث الجذب والطرْد الراجعين للروح، وإذا كان للشجرة مثلاً أن تنمو بشكل جيد فعليها - علاوةً على ما تجذبه من ماءٍ وهواءٍ وترابٍ - أن تقوم بطرد السموم والآفات المضرة بها، وهذا بعينه يجري بالنسبة للإنسان، ولا بدّ من بعض الأعمال حتى تصبح روحه صافية مهذبة، وأول تلك الأعمال هو المعرفة بالأُمور المفيدة للروح التي ينبغي جذبها، والأُمور المضرة لها التي ينبغي طردها، فالمعرفة هي الخطوة الأولى للتزكية، وعليّ الإنسان أن يعرف بأنّ روحه تتغذى بذكر الله { أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ }^(١٥)، وأنّ هناك علاقة بين حياة القلب وذكر الله، وعليه أن يعرف بأنّ قلبه إذا لم يقم بالمحافظة عليه وطرْد السموم والآفات عنه، سوف يبتعد عن الله ويشمئز منه { وَإِذَا دُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ }^(١٦)، وهذا على خلاف الفطرة الإنسانية تلك الفطرة الباحثة عن الله، فقد جبلت الطبيعة الأولى للناس على حبّ الله ومعرفته، إلّا أنّ السموم لوثتها وحرقتها عن مسارها القويم إلى أن وصل بها المقام حدّ الاشمئزاز من ذكر اسم الله عند سماعه، وهذا الأمر يشبه تماماً الطبيعة الأولى لجسم الإنسان؛ فإنها جُبلت - هذه الطبيعة الجسمية - على عدم قبول التدخين، وبمجرد دخول الدخان إلى الصدر سيكون ردّ الفعل هو السعال واضطراب الرئة لإخراجه منها، ولكن عندما يعتاد الإنسان على التدخين فإن الأمر سيكون بالعكس ولن يهدأ باله ما لم يدخل الدخان إلى صدره، بل قد يحصل ما هو أعجب من ذلك، بأنّ يشرب الدخان ويشبع رغبته، ولكن عندما يخلد إلى النوم يجد أنّ علبة السجائر فارغة فلا يهدأ له بال ويذهب النوم من عينيه، فهذا الدخان المرّ الذي كان على خلاف الطبيعة الأولى وسبباً لانزعاجها، أصبح يمثل كلّ حياة هذا الإنسان المعتاد، ولا يقدر على النوم إذا لم يكن بحوزته علبة منه، ذلك بعد أن انحرفت الطبيعة بالاعتبار عن مسارها الأولى.

ومن جملة الأشياء المؤثرة على حياة الإنسان المعنوية: محبة الله، وأحباء الله ومن يحبّ أحبّاء الله، ولا بدّ من السعي لجذب هذه المحبة، لطرْد المعصية والشيطان وأعداء الله وإبعادهم عن القلب. ولا تحسبوا أنّ

(١٥) سورة الرعد: ٢٨.

(١٦) سورة الزمر: ٤٥.

الذنب والمعصية مضرّة بالحياة المعنوية فحسب، بل نفس التفكير بالمعصية مضرّ أيضاً، ولكي يكمل إيمان الإنسان المؤمن وتسمو روحه ويرتفع مقامه المعنوي، عليه أن لا يفكر بالمعصية ولا يخطر بها في ذهنه، ولعلّ هذا الكلام في هذا العصر وهذه الأوضاع والظروف الموجودة في المجتمع، قريب إلى الخيال والأسطورة، ونفس تصوّر هذا الأمر مشكل علينا، فكيف بالتصديق بوجوده؟ ولكن شئنا أم أبينا، فإنّ هذا الأمر موجود وله واقعية حقيقية.

مثال رفيع للجذب والطرْد الروحي:

بالنسبة لي شخصياً لا أعتقد بقسم من هذه القصص التي تُنقل، ولم أعود نفسي على إثبات الأبحاث التي أتعرض لها بذكر القصص، ولكن لا تخلو القصة أحياناً من بعض الفوائد وتقريب الفكرة إلى الذهن؛ ولذا أنقل لكم قصة تتعلق بهذا البحث: وهي القصة المشهورة عن الشريف الرضي والشريف المرتضى؛ فالشريف الرضي هو ذلك العالم الذي قام بجمع نهج البلاغة، والشريف المرتضى معروف بأنّه من الدرجة الأولى من علمائنا الكبار، وعندما أراد هذان الأخوان الذهاب لأوّل مرة إلى الدرس عند أستاذهم الشيخ المفيد، رأى الشيخ في منامه أنّ السيدة الزهراء ÷ جاءت إليه وهي تمسك بيدي الحسن والحسين، وقالت له: «يا شيخ علمهما الفقه»، وعندما استيقظ الشيخ تعجّب كثيراً من هذا المنام وقال: من أكون أنا حتى أعلم سيدي شباب أهل الجنة الفقه؟! ولكن عندما ذهب إلى إعطاء الدرس رأى امرأة تتقدم إليه وهي تمسك بيدي ولديها وتقول له: «يا شيخ علمهما الفقه». وهذان الولدان هما الشريف الرضي والشريف المرتضى.

وأنا أريد أن أذكر قصة وحادثة حصلت بين الأخوين، فقد كانا في مقام أخلاقي رفيع يمثلان المستحبات ويتركان المكروهات فضلاً عن فعل الواجبات وترك المحرمات، وصادف مرّة، أن حان وقت الصلاة وأرادا الصلاة جماعة لأن الصلاة جماعة أفضل من الصلاة فرادى، والحال أنهما شخصان فقط، ويوجد أيضاً استحباب بأن يكون الإمام أفضل من المأموم، وعلى هذا الحال من سيكون الإمام منهما ومن يكون المأموم؟ هنا أراد السيد المرتضى أن يعمل بهذا الاستحباب ويقدم نفسه لإمامة الجماعة من دون أن يصرّح بأنه بنظره أفضل من أخيه، ويكون

لهما ثواب أكثر في هذه الصلاة لعملهما بالاستحباب، فقال: «الأفضل أن يتقدم لإمامة الجماعة منّا من لم يرتكب ذنباً واحداً في كلّ حياته»، وهذه كناية يريد بها إعلام أخيه أنّي أفضل منك حيث لم ارتكب ذنباً واحداً كلّ حياتي، فيكون هو أولى بإمامة الجماعة؛ ولكن ماذا أجاب الشريف الرضي؟ قال: «الأفضل أن يتقدم لإمامة الجماعة منّا من لم يفكر بارتكاب معصية في كلّ حياته» وهذه كناية يقصد بها أنّه لم يفكر بارتكاب معصية واحدة طيلة حياته.

ولا يهمنّا مدى صحة هذه القصة بقدر ما تهمنّا الإشارة إلى هذه الواقعية، وهي أنّ من درجات الإيمان العالية عدم التفكير بالمعصية، واجتناب إخطارها وتصوّر فعلها في ذهن الإنسان؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾^(١٧)، فعلى المؤمن أن يطرد عن ذهنه الظن السيئ، إذ من الممكن أن يجرّ التفكير بالمعصية رويداً رويداً إلى ارتكابها، ويوسوس تصوّر بعض الأعمال شيئاً فشيئاً إلى فعله، وعليّ المؤمن أن يعيش دوام الذكر مع الله في كلّ الأحوال. ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾^(١٨)، فحاولوا أن تطبق جفونكم عند النوم وأنتم تسبحون الله وتمجدونه، ويكون نومكم على ذكر الله، لتسير روحكم أثناء النوم في عالم الملكوت وتحلّق إلى العرش الإلهي. ولكن هناك من ينام وهو يفكر بأشياء أخرى تلوث له ذهنه فتسير روحه في عالم الشياطين ويرى في منامه أنّه يرتكب المعاصي ويفعل المحرمات.

هذه أمور شئنا أم أبينا لها تأثيرها في الحياة المعنوية للإنسان، وكما أنّه يقوم بجذب الأغذية المفيدة لبدنه في حياته المادية والحيوانية، وطرد الأغذية السامة والأشياء الضارة المانعة عن سلامة ونموّ جسمه، عليه أيضاً أن يقوم بجذب الأمور المفيدة لروحه في حياته المعنوية، وطرد كلّ ما يضرّ بها ويلوّثها.

(١٧) سورة الحجرات: ١٢.

(١٨) سورة آل عمران: ١٩١.

تفسير آية: (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ):

يقول القرآن الكريم: {فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ} (١٩)، وظاهر هذه الآية مع ملاحظة سياق الآيات المتقدمة والمتأخرة عنها، أنها تتحدث عن الغذاء المادي والجسمي، وأن على الإنسان أن يفكر في هذا الغذاء من أين وجد، وكيف أنزلنا الماء من السماء وأنبتنا النبات والشجر، وكيف أصبح النبات غذاء الحيوان، والفواكه غذاء الإنسان، فإن ذلك كله مع أمور لا تحصى نعماً إلهية وُقِّرت للإنسان ليستفيد منها، والخلاصة أن ظاهر الآية مع ملاحظة المقام والسياق كون المراد من (الطعام) هو الغذاء المادي.

لكن ورد في ذيل هذه الآية رواية، وهي في الحقيقة بمنزلة تأويل وإعطاء المعنى الباطني للآية، جاء فيها بأن معنى الآية «فليُنظر الإنسان إلى علمه ممّن يأخذه»، والعلم غذاء الروح، فلا بد أن ندقق جيداً في نوعه وكيفه وكميته، فكما أننا بالنسبة لغذاء البدن المادي نسأل جيداً عن الطعام والغذاء الذي نجلبه من الخارج، وندقق بالمصدر الذي نأخذه منه كالمطعم مثلاً، بأنه هل يراعي الطهارة والنظافة والمسائل الصحية وغيرها من الأمور، فلا نأكل إلا من المطعم الذي يراعي كلّ هذه المسائل، وسيكون أطيب وألذ من غيره، كذلك بالنسبة للعلم، لأنه غذاء الروح، فلا يصح أن نأخذه من أي شخص وأي مكان، بل لابد أن نرى الأستاذ الذي نريد أن نأخذ منه العلم، هل يراعي النظافة والطهارة والتعقيم الروحي؟ ولا يصح الاعتماد على أي علم من دون تأمل وفكر، ومهما كانت وسيلة ذلك العلم، من كتاب أو درس أو خطبة أو غير ذلك، بل لابد أن نرى القناة التي يمرّ فيها هذا العلم، لأن تأثير العلم على الروح لا يقلّ أبداً عن تأثير الغذاء على الجسم، وكما أننا نراقب جيداً الغذاء الذي نريد الاستفادة منه، علينا أن نراقب العلم الذي يقوم بتغذية روحنا، فلا يكون فاسداً ولا ملوثاً؛ وفي هذا المجال يطرح بحث الجاذبة والطاردة أيضاً.

يجب علينا أن نبتعد عن كلّ ما يؤدي إلى ضعف الإيمان، من عقيدة وقيم وأحكام، وعن كلّ ما يفسد ذلك، إلا إذا وصلنا إلى مرحلة المناعة من

التأثر منه، وعندما نقوم بتقوية وتمتين البنية العلمية، فمن الممكن أن لا تتأثر أرواحنا ببعض الأفكار والشبهات الفاسدة والمنحرفة لما قمنا به من تلقيح ضدّ التأثر بها، تماماً كما نلقح الجسم بإعطائه بعض المكروبات فيقاومها ويكتسب مناعة قويّة عند مواجهة الأمراض الملّح ضدها، ولا يتأثر بذلك؛ فإذا وصل الإنسان إلى هذه الدرجة من المناعة والنموّ العلمي فلا مانع من أن يقرأ أو يسمع المطالب ذات الشبهات والأفكار المحرفة، وأما إذا لم يصل إلى هذا الحدّ من النموّ والمناعة العلمية، فعليه أن يبتعد عن هكذا مطالب: {وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا} (٢٠)، ولا ينبغي له أن يقول: أنا مؤمن بالله وبالرسول وبالكتاب، ولا أتأثر من أيّ كلام آخر، لأنه طالما لم يُحكم أسسه العلمية، ولم يتم له التلقيح العلمي، فإنّ الأفكار المنحرفة والاستماع إلى أصحابها سيتترك جراثيمته الفكرية في الأذهان، فيؤثر شيئاً فشيئاً على الإيمان والمعتقدات: {وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ} (٢١)، فالله سبحانه وتعالى هو الطبيب الروحي وقد أعطى الدواء الشافي، فلم يسمح بالاشتراك بالجلسات التي تلقى فيها الشبهات الفكرية ما لم يصل الإنسان إلى درجة من المناعة الفكرية والعلم والمعرفة اللازمة؛ ولا يسمح بمطالعة المجالات والصحف والمقالات والكتب التي تشكك في المباني الدينية، وتستهزئ وتهين المقدسات؛ وماذا يحصل لو أننا قرأنا ذلك؟ يجيب القرآن الكريم: {إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا} وإذا لم تلتزموا بهذه الوصية وجلستم في هكذا محافل ومع هكذا أشخاص، فإنكم ستلتحقون تدريجاً بحلقة إهانة المقدسات ومن يضعف القيم والمعتقدات، وستكون العاقبة {إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا} (٢٢).

وكما أنكم تبتعدون عن المصاب بمرض معدٍ، عليكم أن تبتعدوا عن الأفراد والجلسات والمطالب التي تحمل في طياتها الأمراض الفكرية، إلّا إذا كنتم مجهّزين بالوقاية والحماية اللازمة، بل عليكم إذا كنتم مجهّزين

(٢٠) سورة النساء: ١٤٠.

(٢١) سورة الأنعام: ٦٨.

(٢٢) سورة النساء: ١٤٠.

أن تداووا أمراض هؤلاء الأشخاص - لا أن تبتعدوا عنهم - وتهدوهم إلى سواء السبيل، كالطبيب والممرض الذي يستعمل سبل الوقاية والمحافظة الجسمية لإنقاذ أرواح المرضى المصابين، ومع ذلك نجد هذا الطبيب المجهّز يداوي المرضى باحتياط كامل ومراقبة شديدة وحذرة، والأشخاص العاديون وغير المجهزين بالعلم والمعرفة اللازمة سيصابون بالأمراض الفكرية عند حضورهم محافل تحقير المقدسات وإهانة المعتقدات وبت الأفكار الضالة، وقد يبتلى بعض الناس بأمراض فكرية وروحية وقلبية خطيرة جداً، وإذا لم تحصل المراقبة التامة والضرورية لهؤلاء، فلا يستبعد احتمال سرية هذه الأمراض إلينا.

أمراض الروح وسلامتها:

ذكرنا أن العلامة لسلامة الروح هي محبة الله، والإلتئاذ بذكر الله، ومحبة كل من يطيع الله ويلتزم بأحكامه كاملة، وأما العلامة التي تدل على مرض الروح فهي تظهر من سمات وحركات الشخص عندما يسمع باسم الله، أو بالأعمال التي تربطنا به من قبيل الصلاة والدعاء وغير ذلك من الأذكار والأعمال الدينية، فتراه مشمئزاً منزعاً أو ليس له رغبة في ذلك، كالشخص الذي يبقى عدة ساعات بلا طعام وعندما يُقدّم له الطعام الشهي لا يبدي رغبة في تناوله، ولا يمدّ يده إلى الطعام فإنّ ذلك إنّما يدل على المرض وعدم سلامة المزاج الشخصي.

لابدّ أن نعلم بأنّ للقلب أمراضاً أيضاً، وعلينا أن نراقبها جيداً، وعندما يتحدث القرآن عن الكفار يقول في أحد تعابيرهم: { فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ } (٢٣)، وإذا لم يعالج هذا المرض فإنّه سيكبر ويزداد { فزادهم الله مرضاً } (٢٤)، وإذا لم يُحدّ ازدياد المرض فسوف يستفحل ويخبث ويخرج عن دائرة العلاج، ولن يبقى أمل بالشفاء والسلامة، كمن يرمي نفسه في منحدر قوي جداً فإنّه لا يقدر أحد على إيقافه وإنقاذه من المنحدر: { أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ } (٢٥) وقد يتبدّل المرض أحياناً إلى سرطان لا علاج له، ويكون الشخص غافلاً عن ذلك، هذا إذا لم

(٢٣) سورة البقرة: ١٠.

(٢٤) سورة البقرة: ١٠.

(٢٥) سورة النحل: ١٠٨.

يكن فرحاً وظاناً أنه في مدارج الكمال يوماً بعد يوم، ومثل هذا الشخص في القرآن الكريم: {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً * الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا} (١).

فالروح تحتاج إلى الجذب والطرْد، وقد ألقى اختيار الشيء الذي تجذبه أو تدفعه على عاتق نفس الشخص، فله أن يدخل إلى روحه ما يشاء، فكما يمكن له أن يكون مثل المدخنين والمدمنين فيدخل السموم إلى روحه وقلبه، يمكن له أن يكون مثل الرياضيين ومتسلقي الجبال فيدخل الهواء النقي والمنعش إلى هذه الروح: {مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَذْحُورًا * وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا * كَلَّا نُمَدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا} (٢)، أولئك الأشخاص الذين يريدون اللذة الدنيوية العاجلة ولا يفكرون بغيرها، يسعون جهدهم للحصول عليها، ولكن لا يمكن أن يصلوا إلى كل رغباتهم لأنه لا حدَّ لرغبات الإنسان فكما وصل إلى مرتبة من المراتب يتطلع إلى المرتبة الأعلى، ويبدأ بالسعي لها، والله سبحانه يساعدهم للوصول إلى بعض رغباتهم الدنيوية لا كلها، وستكون عاقبتهم النار يوم القيامة، ولكن هناك مجموعة أخرى تطلب الآخرة ولذائذها، يعبر عنهم القرآن بتعبير دقيق لا بأس بالتأمل فيه، حيث يقول إنَّ هناك بعض الأشخاص:

أولاً: (أراد الآخرة)، ولكن للوصول إلى هذه الرغبة.

ثانياً: بذل جُده (وسعى لها سعيها) بشكل يتناسب سعيه مع ما يريد الحصول عليه، ولم يكتفِ بذلك فحسب.

ثالثاً: «وهو مؤمن» فيتصف بالإيمان بالله ويضيف هذه الصفة على سعيه نحو غايته، وهذه المجموعة الثانية سيوصلها الله إلى كل رغباتها، وسيقوم بشكرها أيضاً على ما قدمته من السعي (وكان سعيهم مشكوراً).
والشيء المهم واللافت للنظر في هذه الآية هو قوله: {كَلَّا نُمَدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ}، فإله سبحانه يعين كلتا المجموعتين ويهيئ لها الأدوات والوسائل اللازمة ليتأتى لها الوصول إلى رغباتها، وهذا يعني

(١) سورة الكهف: ١٠٤-١٠٣.

(٢) سورة الإسراء: ١٨ - ٢٠.

أن اختيار نوع المادة المدفوعة أو المجذوبة موكول إلى الناس، ولا يفرق الإمداد الإلهي بين اختيارنا لهذا النوع من المواد أو لذلك النوع، بل الله يمد دائماً والجميع يستفيد من هذا الإمداد، وهذه سنة إلهية موجودة، وإلى جانبها سنة ثانية وهي: (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها) (١). فمن يختار المواد الفاسدة والضارة ويدخلها إلى روحه، فسيتضرر منها على قدر ما تملك من ضرر وإفساد لا أكثر، وأما اختيار المواد المرغوبة والمفيدة للروح، فإنها ستضاعف له الأثر الناتج عن ذلك عشرة أضعاف.

خلاصة البحث:

وصلنا إلى هذه النتيجة وهي: أن للإنسان في الحياة بُعدين، بعد مادي وبعد معنوي، وكما أن البعد المادي يحتاج إلى قوتي الجذب والطرْد، كذلك يحتاج إلى هاتين القوتين في بعده الروحي والمعنوي، فهو يحتاج إلى قوة تجذب له تلك العناصر أمثال محبة الله وعباد الله، والعلم النافع، التي تفيد القلب وتنمي الإنسانية وتقويها؛ وهو يحتاج أيضاً إلى قوة تطرد عن قلبه كل ما يضره نحو: الشيطان والمعصية ومحبة أعداء الله وأعداء دينه.

وكل ما ذكرناه كان مقدمة لبحثنا الأصلي، وهو ما أشرنا إليه في بداية هذا الحديث عن الجاذبة والطاردة في الإسلام، وأن هذا البحث يمكن أن يتصور على ثلاثة أشكال:

١ - هل أن جميع المعارف الإسلامية، من العقائد إلى الأحكام مروراً بالأخلاق والقيم قد جعلت على نحو تبعث وتحرك الإنسان نحو جذب بعض الأمور فقط، أو أنها تحته فقط على طرد بعض الأمور، أو أن كلا هذين القسمين صحيح؟

٢ - هل جعلت هذه المعارف الإسلامية على نحو تكون جاذبة لنوع الناس، أو طاردة لهم، أو كلا القسمين صحيح؟

٣ - هل أن الإسلام في مقام الدعوة إليه يأمر المسلمين بالاستفادة من الأساليب الجاذبة فقط، أو من الأساليب الطاردة فقط، أو من كلا النوعين؟

(١) سورة الإنعام: ١٦٠.

هذه الأسئلة الثلاثة هي أساس البحث، ولكن لا يمكن التعرّض لها فيما بقي من الوقت، فلذا نرجئها إلى البحث القادم إن شاء الله تعالى.

سؤال وجواب:

السؤال: إذا لا حظنا الجسم المادي وجدنا فيه هذه الخصوصية، وهي أنّه يحتاج إلى كمية محدّدة من الغذاء، وإذا أضاف على هذه الكميّة شيئاً فإنّه سيتضرّر ويقوم الجسم بطرد ذلك؛ فهل توجد هكذا محدوديّة في مجال الروح والغذاء الروحي؟

الجواب: هذا سؤال مهم له ارتباط بإحدى المدارس المعروفة في فلسفة الأخلاق باسم «مدرسة الاعتدال»؛ ويعتقد أتباع هذه المدرسة في مجال الفضائل الأخلاقية بأنّ ملاك الفضيلة هو الاعتدال، وكلّ من الإفراط والتفريط مضرّ. ولكن أوّل ما يخطر في الذهن عند سماع فكرة الاعتدال في الأخلاق هو: أنّ هناك بعض الأمور كلّما ازدادنا منها كان أفضل، كمحبّة الله والعلم والعبادة وكثير من المسائل الأخرى، فماذا تعني فكرة الاعتدال في هذه الموارد؟

وهذا السؤال يشبه تقريباً السؤال المطروح في هذا البحث، والجواب عليه هو: أنّنا نسلم بأنّه لا حدّ لاكتساب الفضائل، ولكن طاقات الإنسان في الدنيا محدودة، وإذا أراد أن يصبّ كلّ طاقاته على مجال واحد فإنّه سوف يُحرّم من بقية المجالات، وعلى سبيل المثال: لو أنّنا تفرّغنا للعبادة وتركنا كلّ أنواع الاهتمامات الأخرى من تهيئة الغذاء للجسد، وتأمين الراحة له، فإنّ ذلك سيؤدّي قطعاً للمرض وعدم القدرة على العبادة أيضاً، ونفقد كلّاً من الجسم والعبادة؛ أو إذا أراد أن يصرف الإنسان كلّ جهوده في مجال التكامل المعنوي والأخلاقي، ويترك الزواج أو يهجر الزوجة ولا يفكر بإنجاب الأطفال، ولا يصرف بعض أوقاته على تشكيل العائلة وتربية الأطفال - مع أنّ هذا ما يريدّه الله منّا لبقاء النسل الإنساني - ولا يقوم بتأمين الحاجات المنزلية والعائلية، وغير ذلك من الروابط التي تحتاج إلى صرف الوقت وبذل الجهد وفقدان بعض الطاقات، فلو حصل ذلك فإنّه سيؤدّي إلى انقراض نسل الإنسان أو فسادّه؛ وكذلك الشخص الذي يكون في ساحة القتال، فإنّ نفس الموقعية التي هو فيها تفرض عليه اهتمامات تمنعه من القيام بكثير من العبادات والمستحبات.

وعلى هذا أصبح من الواضح أنّ للإنسان في هذه الدنيا وظائف متعددة، وفي نفس الوقت نرى أنّ طاقاته وقدراته محدودة، فلذا عليه أن

يقسّم هذه الطاقات على تلك الوظائف، ويتفرّغ لكلّ وظيفة بالمقدار اللازم الذي لا يزاحم به بقية الوظائف، علماً أنّ بإمكان الإنسان أن يجعل كلّ حياته عبادة لله، ابتداءً من العبادات وقراءة القرآن والأذكار، مروراً بالنوم والأكل والشرب، وانتهاءً بكلّ التصرفات العادية في الحياة، كلّ ذلك يمكن أن يصدر منه بنية القربة إلى الله ويكون سبباً للتكامل المعنوي والروحي.

حدود الجاذبة والطاردة
(العنف والتسامح) في الإسلام
(٣)

لمحة عن الأبحاث السابقة:

تعرّضنا في البحثين السابقين لمطالب تتعلّق بالجاذبة والطاردة في الإسلام وحدودهما، وكان أكثرها مقدّمة للدخول في البحث الأصلي؛ وقد أكّدنا في البحث السابق على أمر، وهو أنّ الإنسان بما أنّه موجود متكامل، يواجه في مسيرته التكاملية مجموعتين من العوامل، وهما: العوامل المفيدة والعوامل المضرّة، وهو بحاجة مثل جميع الموجودات الحيّة إلى جذب العوامل المفيدة، وطرد تلك العوامل المضرّة، ولكي يتأتّى له هذا العمل بشكل صحيح فإنّ عليه:

أولاً: أن يعرف جيداً هاتين المجموعتين، ويميّز بينهما بشكل دقيق، وتكون هذه المعرفة بمثابة الخطوة الأولى في حركته، وينبغي أن تكون عملية الجذب والطرد هذه بإرادته واختياره، وأن لا يكون مجبوراً عليها.

ثانياً: أن يقوّي إرادته جيداً ليستطيع القيام بالأعمال المفيدة وترك الأعمال المضرة، ويكون ذلك بمثابة الخطوة الثانية له، إذ من الواضح أنّ الإنسان لا يلتذّ ولا يتعلّق بكلّ ما هو مفيد ونافع له، كما أنّه لا ينفّر ولا يكره كلّ ما هو

مضرّ له، بل كثيراً ما يكون الأمر على العكس تماماً، فيكره ما هو مفيد له قطعاً، ويعشق ويرغب ما هو مضرّ له جداً، كالذي نراه عند بعض الناس من تعلقهم بالتدخين أو بالخمير أو غير ذلك من المسائل الضارة، والمهمّ هو بيان أنّ للمعرفة دوراً أساسياً في مسألة الجذب والطرْد، وكذلك هناك دور أساس لِقوّة إرادة الإنسان.

المرجع في تشخيص العوامل المفيدة والمضرة في التكامل الروحي:

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: أننا في عملية بناء النفس والتكامل الروحي نحتاج إلى مرجع يشخص لنا كلاً من العوامل المفيدة، والعوامل المضرة في هذا التكامل، لكي يتأتّى لنا جذب العوامل الأولى وطرْد العوامل الثانية، فأَيّ مرجع يمكن له أن يقوم بهذا الدور؟ وأيّ مرجع يشخص لنا الأساليب التي تقوّي لدينا الإرادة أيضاً؟

يعتقد المسلمون المتدينون بأنّ الله سبحانه وتعالى يحلّ لهم هذه المشكلة، لأنه هو الذي خلق الإنسان ويعرف تماماً قوانين وخصائص روحه وجسمه، وتأثيرهما على بعضهما البعض، ويعلم أيضاً ما هي الأشياء المفيدة له وما هي الأشياء المضرة، ويعلم بالأمور التي تقوّي أو تضعف الإرادة الإنسانية في مسائل الجذب والطرْد المعنوي؛ وقد حلّ هذه المشكلة بإرساله الأنبياء والرسل، بل ليست فلسفة بعثة الأنبياء إلا هذا الأمر، وليس الدين ولا مجموعة التعاليم والقوانين والأحكام الموجودة فيه إلا بياناً وتفريقاً لما هو نافع للإنسان ومقوّ لإرادته عمّا هو ضارّ له ومضعف لإرادته؛ وإذا أراد الإنسان أن يصل إلى الكمال المعنوي والروحي، ويميّز العوامل المفيدة عن المضرة، فعليه أن يسأل الدين والأنبياء عن ذلك.

سلسلة الإسلام العامة في تبليغ الدين:

أما الآن فقد جاء دور هذا السؤال، وهو: ما الذي ينبغي فعله لجذب الناس إلى الدين؟ لأنّه لا يكفي أن تكون تعاليم وأساليب التكامل الروحي للإنسان بيد الأنبياء فقط، بل لا بدّ من التفكير جيداً كيف نوصل ذلك إلى الناس، وكيف يلتزمون به؟ وفي هذا المجال يطرح بحث الجاذبة والطاردة بمعناه الثالث المتقدم، وهو السؤال عن الأساليب التي اتبعتها

الأنبياء لدعوة الناس إلى الدين، وحثّهم على الالتزام به، فهل استعملوا فقط السياسة والأساليب الجاذبة، ليدخلوا الناس في الدين عبر التسامح والرحمة والليونة، أو أنهم استفادوا من الأساليب الطاردة والخشونة والقوة، أو أنهم استعملوا واستفادوا من السياستين والأسلوبين معاً؟ والخلاصة أنّه هل هناك قاعدة وقانون خاص في هذا المجال أو لا؟ وإذا أردنا التعرّض لهذه المسألة بشكل جامع وكامل فسنحتاج إلى جلسات متعددة، ولا يتلاءم ذلك مع البرنامج الموضوع لهذه الجلسات، فلذا سنسعى قدر الإمكان لبيان خلاصة ما يتعلق ببحثنا هذا.

ألف - الاستفادة من البرهان والموعظة:

المرحلة الأولى في عمل الأنبياء هي دعوة الناس، فلا بدّ لهم أن يقوموا بعمل يسمع فيه الناس كلامهم، ومن ثمّ تأتي مرحلة أن يلتزم الناس أو لا يلتزموا بما يقوله الأنبياء، وفي مرحلة الدعوة هذه لا يستعمل الأنبياء إلا المنطق والاستدلال والبرهان **{ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ}**^(١)، ولكي تكون الدعوة جاذبة لا بدّ أن تطرح بالحكمة والدليل والمنطق، ولا مجال لاستعمال السياسة الطاردة في هذه المرحلة أبداً.

ولكننا إذا نظرنا إلى الواقع الموجود فسنرى أنّه لا يقدر الجميع على إدراك الحكمة والأدلة والبراهين الفلسفية والمنطقية. وإذا رجعنا إلى أنفسنا أيضاً فسنرى أنّنا ترعرعنا على دين الإسلام وعلى مذهب يدعى التشيع وقبلناه، من دون أن نبحت عن ذلك بالأدلة والبراهين العقلية، وجُلّ الناس يتأثرون بالعوامل الاجتماعية كتربية الوالدين، وتعليمات الأساتذة والمدارس، والأجواء المحيطة وأمثال ذلك، ممّا يؤدّي إلى قبول الإسلام مثلاً دون أن يسأل عن الدليل على صحّته وعدمه، نعم قد يسمع بعض الأدلة من عالم أو خطيب أو غير ذلك، ولكن هذا غير ما نريد قوله، وهو أنّ الأكثر ليس عنده رغبة أو دافع للبحث والتحقيق عن الدين والمذهب، وإنّما يتفاعل مع الأحاسيس والعواطف، ويتعلّق بالمسائل المادية والظاهرية دون سعيه لإقامة البراهين.

والمحرّك الأصلي لنوع الناس هو: المنفعة والضرر، والرغبة

(١) سورة النحل: ١٢٥.

والرهبة، ويعبر عن هذا المحرك في الثقافة الإسلامية (بالخوف والرجاء) بمعنى أنه لا بد من وجود شيء يحرك نحو الفعل أو يطرده عنه، كأن يكون هناك مال أو شهرة أو مقام أو أي مرغّب آخر، أو يكون هناك حبس أو جلد أو غرامة مالية أو أي مخوف آخر، عند ذلك تبدأ فعالية الإنسان، بل في مقام الدراسة والتحصيل نرى أن الشخص يدرس عادة إما ليحصل على عمل مهم، أو وظيفة مرغوبة، أو لكي ينافس أصدقاءه ورفاقه ولا يتأخر عنهم، أو لأنه لا يتحمل ملامة الأهل وعتاب الوالدين، وبما أن نوع الإنسان من هذا القبيل، قام القرآن الكريم بطرح الموعظة إلى جانب الحكمة والمنطق والاستدلال {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ} (٢) فتتصب الموعظة على تشخيص الأمور بأن هذه الفوائد تترتب على هذا الفعل أو الترك، وهذه المضار تترتب على ذاك الفعل أو الترك، والمتتبع لأوصاف الأنبياء يجد أن القرآن الكريم قد وصفهم بأنهم مبشرين ومنذرين وما أرسلوا إلا لأجل ذلك، {وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا مَبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ} (٣).

فالأنبياء ٨ لا يكلفون في مقام الدعوة بإقامة البراهين والاستدلالات، بل يقولون للناس - لما عليه نوعهم - : إنكم إذا قبلتم دعوتنا والتزمتم بها فسوف تدخلون الجنة ولكم نعم لا تعد ولا تحصى، وأما إذا لم تقبلوها فإن الله قد أعدّ جهنم وأنواع العذاب للكافرين، عند ذلك يضطرب الإنسان، ويقوى فيه الحافز خصوصاً عندما يكون قد سمع بعض الحوادث الواقعية والعملية، ولذلك يقوم القرآن بنقل ما جرى مع الأمم السابقة وكيف كانت عاقبتهم، وماذا حلّ بهم من بلاء وعذاب، ويؤكد على أن ينتبه الإنسان، وليكن متيقظاً أن لا يحلّ به ما حلّ بهم، وتكون له نفس العاقبة. والملاحظ أن حالة الخوف من الضرر تحرك الإنسان نحو الفعل أو الترك بشكل أكبر من حالة الرجاء والوعد بالمنفعة، فعلى سبيل المثال: إذا قلنا لشخص غني ومتنعم في الدنيا: إنك إذا قمت بهذا العمل سوف تزداد عليك النعم وتحصل على مقام أرفع وشهرة أكبر... فمن الممكن أن لا نرى منه أي اهتمام بذلك، ويقول: عندي من النعم ما يكفيني ولا رغبة لي في أكثر من ذلك، ولكن إذا قلنا له: إنك إذا لم تقم بهذا العمل فسوف يقلّ مالك وتنقص

(٢) سورة النحل: ١٢٥.

(٣) سورة الأنعام: ٤٨.

هذه النعم التي أنت عليها، فسوف يتحرك لدفع هذا الضرر، والضرر بالنسبة له مرفوض قطعاً، بخلاف مسألة الرجاء وازدياد النعم، ولعله لهذه النكتة يؤكد القرآن على عنصر الإنذار أكثر من عنصر التبشير، وإن تقارنا في مواضع جمّة {وَأِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ} (٤).

وعلى هذا، فقد اتضح أنّ القوّة الجاذبة تتكاتف مع القوّة الطاردة في ابتداء الدعوة، فتطرح الحكمة والبراهين معضودة بالوعد في الجنة والتخويف من النار، وقد كان وصف الجنة والنار خصوصاً في الروايات جاذباً قوياً ومحركاً شديداً نحو الجنة، ومرعباً مخيفاً من النار وأهوالها.

ب - الموعظة وصفتها:

ونلاحظ وجود نكتة في الآية، وهي بعد أن انتهت مرحلة الحكمة وجاء دور الموعظة، لا بدّ لهذه الموعظة أن تكون حسنة، فالموعظة - كما أشرنا - تشتمل على عنصر التبشير وكذلك على عنصر الإنذار، وهذا الأخير يحتوي على الخوف والوعيد والتهديد، ولكن مع ذلك لا بدّ للواعظ أن يبين هذا العنصر بشكل يؤثر في القلوب ويأخذ مكانه منها، حتى ولو كان المخاطب شخصاً فاسداً مثل فرعون، ويقول الله للنبي موسى وأخيه هارون: {اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ * فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لِّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ} (٥)، فإنّ فرعون طاغٍ وعاتٍ يجب أن تعظوه بشكل «يخشى» منه، وهذا هو عنصر الإنذار، ولكن مع ذلك عليكما بيان مقولتكم المشتعلة على التهديد والوعيد بطريقة وأسلوب لئيم وملائم، ولا ينبغي أن تواجهاه في بداية الأمر بالخشونة والقسوة. وإذا أردنا استعمال الأسلوب الحادّ والصراخ في بداية الدعوة، فإننا لا نرى مدعوّنا إلا واضعاً أصابعه في أذنيه غير مستعدّ لسماع أيّ كلمة منّا، ولا يُصدّق ذهنه دعوتنا أبداً، ولكن إذا طرحنا نفس هذا الكلام الذي يحتوي على القوّة الطاردة والتهديد بأسلوب هادئ وملائم جذاب فإنه سيؤثر ويوصل إلى النتيجة المطلوبة أحياناً.

ج - المناظرة:

ثم بعد أن ذكرت الآية الكريمة الحكمة والموعظة الحسنة تعرّضت

(٤) سورة فاطر: ٢٤.

(٥) سورة طه: ٤٣ - ٤٤.

لذكر المجادلة، ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾^(٦). ولكي تتأتى لك هدايتهم إلى الصراط المستقيم عليك أن تناظرهم وتعتقد معهم الأبحاث، ولكن مع ذلك لا بدّ من استعمال أحسن وأجمل أساليب البحث، وإذا انتصرت على خصمك في مقام البحث والمناظرة فلا تخرج عن الإنصاف والأدب والنزاهة، ولا تستند من المغالطات للفوز عليه، ولا يكن أكبر همك أن تسقط خصمك في حلبة البحث، بل لا بدّ أن يكون جلّ سعيك لإقناعه وإيصال الحقيقة إليه.

السبب في عدم استعمال القوة الطاردة في مقام الدعوة:

وعليه يمكن القول بأنّه لا مجال للقوة الطاردة وللخشونة في مقام الدعوة بجميع مراحلها، سواء كانت مرحلة الحكمة أم الموعظة أم المجادلة، ومن الممكن أن تكون الموعظة في مجال عنصر الإنذار، ويكون الحديث عن جهنم والعذاب، ومع ذلك لا بدّ أن يكون لحن الكلام جذاباً، يلفت انتباه الطرف المقابل ويدفعه للتفكير بمحتواه، وعندما يكون الكلام بهذا الأسلوب، سيفكر السامع بالمحتوى ويقول في نفسه: «إنّه قد يكون الكلام عن العذاب وجهنم أمراً ممكناً، فلماذا لا أتحقّق من الخبر وأرى ما هي حقيقته؟»، خصوصاً بعد ملاحظة هذه النكتة الموجودة في مسألة النفع والضرر، وهي أنّ المحرّك والباعث ليس ناتجاً عن احتمال النفع والضرر فقط، بل هو حصيلة ضرب الاحتمال بالمحتمل، وهذا يعني أنّه من الممكن في بعض الموارد أن يكون احتمال النفع أو الضرر قليلاً ولا يترتب عليه الأثر عادة، ولكن إذا ضممنا إلى ذلك قوة المحتمل وأهميته سوف يؤدّي إلى التحرك والانبعاث وترتيب الأثر.

فعلى سبيل المثال لو أخبرنا طفل عمره خمس سنوات بوجود سلك كهربائي على الدرج وقال: انتبهوا ولا تدوسوا عليه أثناء صعودكم. فالاحتمال في هذه المسألة ضعيف جداً، لأنّ طفلاً بعمر خمس سنوات لا يعرف السلك الكهربائي عادة، ولا يميّز بينه وبين سلك التلفون، وكيف علم بأنّ هذا السلك متّصل بالكهرباء، وأنّه ليس مجرد سلك مقطوع؟ فإنّ

(٦) سورة النحل: ١٢٥.

كلّ ذلك يجعل الاحتمال ضعيفاً جداً، ولكن من ناحية المحتمل والإخبار عن الكهرباء التي فيها الموت والحياة، فإنّه قويّ جداً ولقوّه هذا المحتمل نصعد الدرج حذرين مراقبين ذلك السلك جيداً ونعبر عنه باحتياط كامل. **وفي مجال بحثنا،** نرى المحتمل قويّاً جداً أيضاً، بل هو أقوى من مسألة الموت والحياة وأرفع من ذلك بدرجات لأنّه إخبار عن عذاب أبديّ وعن خلود في النار، ويمكن لنا طرح عنصر الإنذار هذا بما فيه من الحديث عن العذاب وعن جهنّم، بأسلوب ملائم ولهجة لينة، وبقلب صادق غيور على الناس حريص على مصالحهم، وعند ذلك لا يستبعد أن يستمع الناس إلينا ويتأثروا بذلك أيضاً.

تعاطي الإسلام مع السلوك الشخصي:

وأما بالنسبة للبحث عن المجتمع وسلوك الأفراد فيه ومدى تأثيرهم عليه، فالأمر مختلف، فإذا ما كان العمل الصادر من الشخص سرّياً وكان نفعه أو ضرره شخصياً، راجعاً إليه فقط وغير مؤثّر على المجتمع، عندما يُطرح هذا السؤال وهو كيف يتعامل الإسلام مع هكذا سلوك؟ فمن يقوم في آناء الليل يصلي أو يقوم بشرب الخمر، والعياذ بالله، من دون أن يطلع على صلاته أو شربه أحد، فالنفع والضرر في هذين الموردين شخصي لا يعود على المجتمع بشيء، والإسلام في هكذا موارد يستعمل القوّه الجاذبة لا غير، فيقوم بذكر فوائد وآثار صلاة الليل، وضرر ومساوئ شرب الخمر، حتى يوجد الباعث لأداء صلاة الليل، والحافز على ترك شرب الخمر، طبعاً عبر الاستفادة من الأسلوب الحسن والكلام المناسب والنصيحة الأخوية، ولا يسمح الإسلام باستعمال القوّه الطاردة مع من يشرب الخمر في سرّيّة تامة، حيث إنّ ضرر ذلك شخصي، ولا يجوز استعمال القوّه والخشونة معه أبداً، وإذا اطلع أحد على فعله فليس له الحقّ أن يقول له: إنّني رأيته تفعل هذه المعصية، فضلاً عن إفشاء ذلك للآخرين؛ لأنّ هذه المعصية كانت بالسرّ وليس لأحد الحقّ في إفشائها، ولعلّه إذا قيل له بأنك تفعل هذه المعصية، أوجد فيه ردّة فعل سلبية، ولقال في نفسه: بما أنّ الناس قد اطلعوا على ما أفعل، فلا فرق بين أن أقوم به في السرّ أو في العلانية، ولذا نجد أنّ الإسلام يمنع عن فضح هكذا شخص وإفشاء سرّه، فكيف يأمر بالتعاطي الطردي والمعاقبة والشدة معه؟! طبعاً لا يأمر بذلك، وإنما يوصي بنصيحته وأن يطلع على

مساوئ ومضارّ عمله بشكل غير مباشر، ومن دون أن يعلم بأنّ أحداً قد أطلع على معصيته، فلعلّه يقلع عن ذلك ويتوب إلى ربّه.

تعاطي الإسلام مع السلوك الاجتماعي:

هناك بعض الأعمال القبيحة يتعدى الضرر فيها نفس الشخص ليسري ويؤذي المجتمع كلّّه، وتارة يكون هذا التأثير مباشرةً، وطوراً لا يكون كذلك، وأما المثال الأوّل فواضح، وهو كما لو قام شخص بضرب وشتّم أو ظلم بعض الناس وغصب حقوقهم بالقوّة؛ وأما في مجال تأثير الأفراد على المجتمع بشكل غير مباشر، فإنّه قد يناقش في بعض الموارد وفي سعة وحدود هذا التأثير، ولكن لا شك بوجود موارد تبدو غير مؤثرة على المجتمع، ولكن من خلال التأمل والتدقيق نجد أن لها تأثيراً على بقية الأفراد في المجتمع، كما لو قام أحد الناس بعمل قبيح على مرأى منهم، فإنّ ذلك يعتبر تلقيناً وتعليماً غير مباشر للناس، ومؤدياً لزوال قبح العمل شيئاً فشيئاً من أذهانهم، كما لو كذب الأب على بعض الناس في محضر أولاده، فإنّ ذلك يعتبر تلقيناً بشكل غير مباشر للأولاد بأنّ الكذب ليس بقبيح، إذ لو كان قبيحاً لما فعله الأب.

وأما موقف الإسلام من هذه الأعمال فهو لما يراه من تأثير لها على الساحة والمجتمع، فإنّه ينهى عن التجاهر بالفسق، ويمنع عن إجراء بعض الأعمال علانيةً، وأما إذا صدرت من الشخص بالخفاء والسرّ من دون أن يطّلع عليها أحد فتكون معصية لا أكثر، ولا يكون فاعلها قد ارتكب ذنباً حقوقيّاً ولذا لا تتعرّض له الحكومة الإسلاميّة بأذى، ولكن لو قام بنفس العمل أمام مرأى وأعين الناس، فهذا يكون ذنباً حقوقيّاً، علاوةً على كونه معصية وستتعرّض له الحكومة الإسلاميّة بالعقوبة وبالمجازاة.

وعلى كلّ حال، يحكم جميع العقلاء في العالم بلزوم وجود قوّة قاهرة اجتماعية اسمها الحكومة، وظيفتها منع ومعاقبة الأشخاص الذين يقومون بأعمال تعتبر تعديّاً على حقوق الآخرين، ويكون تأثيره على الآخرين بشكل مباشر، وهذا أمر جرى عليه كلّ العقلاء، ولا اختصاص له بالإسلام أو بالأديان الإلهية، ولكن عندما يكون الضرر معنوياً على المجتمع كما في بعض الموارد، يفترق الإسلام بفارق أساس عن النظم الديمقراطية والليبرالية، فالإسلام يُجوّز للحكومة الإسلامية، بل يكلفها بالتدخل والحدّ من الضرر المعنوي، بينما نرى بقيّة النظم ساكتة عن

ذلك، وعلى سبيل المثال يحكم النظام الديمقراطي أو الليبرالي على ظهور شخص في الشارع بلباس لا يتناسب ولا يتلاءم مع المجتمع بأنه تصرف فردي، وليس لأحد التعرض له بسوء، بينما الإسلام يمنع هذا العمل بشدة لما له من الآثار السلبية والتخريبية على المعنويات، ويعتبر من يقوم بذلك متجاوزاً لحكمه مذنباً لا بدّ من معاقبته.

القوانين الجزائية سبب للنظم الاجتماعي:

لا يوجد أيّ خلاف حول ضرورة وجود الحكومة للحدّ من الأعمال التي تضرّ بالمجتمع وتضيّع حقوق الآخرين، وتحتاج الحكومة بشكل بديهي لوضع القوانين حتى يمكن لها القيام بوظيفتها بشكل صحيح، وتقسّم القوانين الموجودة في المجتمع - في إحدى تقسيماتها - إلى قسمين: القوانين المدنية (**الحقوق المدنية**)، والقوانين الجزائية.

وتقوم القوانين المدنية ببيان حقوق وحريات أفراد المجتمع: من زواج وطلاق وإرث وأمثال ذلك، وأما القوانين الجزائية فهي ترجع إلى التخلف عن القوانين المدنية، بمعنى أنّه بعد أن وضعت الحقوق المدنية وعُيّنَت حدود وحريات الأفراد، يأتي دور القوانين الجزائية لتضع الجزاء والعقوبات على كلّ من يتخلف عن الحقوق المدنية ولم يراعِ الحدود المعينة والحريات المذكورة، ويعتبر وضع هذه القوانين الجزائية وتنفيذها من أهم الأعمال والوظائف الملقة على الحكومة والدولة، ويكون ذلك عاملاً مهماً لإيجاد النظم والاستقرار والأمن الاجتماعي، وأما إذا اقتصرَت الدولة على وضع الحقوق المدنية وتعيين حريات المواطنين فقط، دون أن تراعي مسألة وضع القوانين الجزائية وتنفيذها، فسوف لا تطبّق القوانين المدنية وسيحدث الكثير من المخالفات والتجاوزات، وعدم رعاية حقوق الآخرين، ولو لم يكن هناك ضريبة على مخالفة نظام السير، ولم يكن هناك مراقب لتنفيذ وإجراء هذا النظام كالشرطي، فسرى التجاوزات الكثيرة، فلا نجد من يقف على ضوء الإشارة الحمراء، ولا من يراعي عدم الوقوف في بعض الأماكن، وهكذا يختلّ كلّ نظام السير في البلد، وإنما الذي يمنع اللصوص والقتلة من التمادي في تجاوزاتهم هو الخوف من الحبس والإعدام، ولولا ذلك لكثُر القتل والسرقة في البلد، وعلى هذا الأساس نجد أنّ من أهم أعمال الدول وضع القوانين الجزائية وتنفيذها، ولولا ذلك لم يكن هناك معنى للدولة ولا للنظام الاجتماعي.

القوانين الجزائية والقوة الطارئة:

إنّ تنفيذ وإجراء القوانين الجزائية يستتبع وجود القوة الطارئة، ولا أظن أن أحداً يعجبه الحبس أو الجلد أو الإعدام، لأن ماهية وطبيعة هذه الأعمال خشنة ومرّة، حتى ولو كان الذي ينفذها بشوشاً ورحب الصدر، فلو قال القاضي وهو يبتسم وبأسلوب هادئ ومؤدّب لشخص قد تجاوز بعض الحقوق: رجاءً عليك أن تبقى في هذه الغرفة خمس عشرة سنة؛ أو رجاءً، اكشف عن جسمك فإننا سنجلدك مائة جلدة، أو رجاءً ضع رأسك على المقصلة فإننا نريد قطع رأسك؛ فإنّ هذا الأسلوب الهادئ والاحترام والابتسامه وكلّ ذلك لن يغيّر من خشونة تلك الأعمال، فإنها بطبيعتها وذاتها خشنة، حيث إنّ لا أحد يحبّ أن يبقى في السجن ولو يوماً واحداً، ولا أحد يفرح بالجلد أو بقطع رأسه، بل حتى تلك الضريبة التي يفرضها شرطي السير على المخالف، ومهما كان الشرطي مؤدّباً في تعاطيه ومهما أبدى المخالف من سعة صدر واعتراف بالخطأ، مع ذلك كلّه يبقى منزعجاً ولو قليلاً من الضريبة ومن الشرطي؛ إذاً لا شك بوجود القوة الطارئة والخشونة الذاتية في القوانين الجزائية، وكذلك لا شك أنّ فلسفة وجود الحكومات هو وجود هذه القوانين الجزائية، وعلى هذا الأساس، يوجد في كلّ حكومة مجموعة من القوانين الجزائية، وهذه القوانين بطبيعتها وماهيتها خشنة ودافعة، فكلّ حكومة تمتلك بشكل إلزامي لمجموعة من القوى الطارئة في قوانينها.

قد يقال: إنّ اصطلاح العنف لا يستعمل إلا في الموارد التي تؤدّي إلى الألم والتعذيب الجسمي: كالضرب والجلد وقطع اليد، ولو سلمنا بذلك فعلى الأقل يوجد قوّة دافعة في بعض الموارد كأمثال الضريبة المالية والحبس وأمثالها حيث لا ضرر على الجسم، ولا يرضى بل يشمئزّ المعاقب والمجازى من الأحكام الصادرة في حقه، فإذا لم يطلق عليها اسم العنف في القوانين فهي على الأقلّ قوانين دافعة.

والنتيجة التي وصلنا إليها هي: أنّ قوام الحكومة بوجود القوانين الجزائية، وهذه القوانين ملازمة للعنف أو الطرد، ولا يعقل قيام الحكومة على أساس القوى الجاذبة فقط، لأنّ تشكيل هكذا حكومة يعتبر لغواً، حيث إنّ إحدى الفلسفات والعِلل الأصلية لتشكيل الحكومات: أنّها تقوم بدفع كلّ من تجده مُعرضاً عن العمل بالقوانين وإلزامه على التقيد بها، حتى ولو أدّى ذلك الطرد والإلزام إلى استعمال القوة والعنف، ومن الطبيعي أن

لاستعمال القوة مراتب ودرجات، فقد يكون بدفع ضريبة وقد يكون سجنًا، وقد يصل أحياناً إلى الجلد أو النفي والتبديد، وقد ينجر الأمر لتنفيذ حكم الإعدام.

الدقة في تفكيك البعد الشخصي والبعد الاجتماعي للعمل:

تبين أنّ الاستفادة واستعمال القوة الطاردة إنما هو في الموارد التي يتخلف فيها عن القوانين الاجتماعية، ولا يحقّ للدولة استعمالها وتطبيق العقوبات طالما ينحصر العامل في دائرته الشخصية ولم يتعداها إلى الناحية الاجتماعية، ولكن لو أنّ شخصاً أذنب في الخلوة والسرّ، ولم يكن قاصداً أن يطلع على ذنبه أحد، ثم صادف أن أطلع عليه بعض الناس، واشتكوا عليه وثبتت معصيته أمام القاضي، فعند ذلك يحكم الإسلام بلزوم معاقبته رغم كونه لم يكن قاصداً ومريداً لإظهار هذا الذنب، والسرّ في ذلك: أنّ هذا العمل دخل في جنبته وبُعدّه الاجتماعي، واطلع عليه بطريقة أو بأخرى بعض الناس، وقد يترتب الضرر الاجتماعي على عمله حتى ولو لم يكن قاصداً، ولا تحاسب الحكومة على القصد والنوايا وإنما تحاسب على العمل إذا كان له ضرر اجتماعي؛ بل لو أنّ شخصاً اعترف وأقرّ على نفسه بأنه ارتكب ذنباً، فسوف يكون مصداقاً للذين يحبون أن تشيع الفاحشة، وهذا أمر محرّم وممنوع في القوانين الإسلامية (إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (٧).

تعاطي الإسلام مع الدول غير الإسلامية وأتباعها:

ويطرح بحث الجاذبة والطاردة في الإسلام في دائرة تعاطيه مع الأشخاص الخارجين عن الحدود الجغرافية للبلد الإسلامي، وهذا بحث مهم وكبير يحتاج إلى الكثير من الوقت، فلذا نقصر على بيانه بشكل إجمالي:

لا يخلو وضع الأشخاص الخارجين عن دائرة الحكومة الإسلامية من أحد حالتين: فإما أن يكونوا أشخاصاً يتربصون الدوائر بالحكومة

الإسلامية ويهدفون إلى إضعافها بشتى الطرق، أو ليسوا كذلك، وبعبارة أخرى: إما أنهم أشخاص يعادون المسلمين والحكومة الإسلامية ويريدون إيذاءهم، أو أنهم ليسوا كذلك.

فإذا كانوا من الصنف الثاني الذي ليس عنده عداوة مع المسلمين، ولا يريد إيذاءهم ولا إضعاف الحكومة الإسلامية، فالمسلمون مأمورون بمراعاة العدل والإحسان معهم، وعدم الاعتداء عليهم ولا مصادرة حقوقهم: { لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ }^(٨)؛ وطالما لا يعادون الإسلام ولا يتآمرون عليه، فلا تجوز أذيتهم بل على المسلمين أن يتعاملوا بإحسان، ويوصي الإسلام في بعض الموارد بالرحمة واللطف بهم لعلهم ينذبون إليه، فمن موارد صرف الزكاة الكفار المجاورون للبلد الإسلامي، وقد عبر الاصطلاح القرآني عنهم بـ «المؤلفة قلوبهم» فلعل إعطاء الأموال لهم يوجب ميلهم إلى الإسلام، أو على الأقل يوجب نوعاً من المحبة للمسلمين فلا يسمحون للكفار المحاربين بالتوغّل من جهتهم لضرب المسلمين. إذاً يمكن القول بأنّ حكم الإسلام في التعاطي مع هذا الصنف الثاني هو عدم جواز استعمال العنف والقوة الطاردة، بل لا بدّ من استعمال قوّة الجذب معهم.

أما الصنف الأوّل من الكفار المعاندين والمحاربين للإسلام والمتآمريين عليه، فإنّ حكم الإسلام تجاههم قاطع وحازم حيث يوجب استعمال قوّة الطرد، ولا يسمح لهم بأيّ تحرّك ضده، ويحرّم أيضاً التعامل معهم: { إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ }^(٩).

وأؤكد مرة ثانية على أنّ حكم الإسلام باستعمال قوّة الطرد مخصوص بالأشخاص الذين يعادون ويحاربون الإسلام بشكل رسمي وعلني، وأما غيرهم فالحكم يختلف تماماً، ويقول القرآن الكريم بأنه إذا كان هناك معركة بين المسلمين والمشرّكين، وظهر في ساحة المعركة من صف المشرّكين شخص يرفع علماً أبيض مثلاً أو أيّ شيء آخر يريد

(٨) سورة الممتحنة: ٨.

(٩) سورة الممتحنة: ٩.

أن يصل إلى جهة المسلمين وعنده أسئلة علمية، وهو واقعاً لا يعلم بأن الإسلام حق أو لا، وأن الحرب ضدهم صحيحة أو لا، فعلى المسلمين أن يرسلوا - مع تمام الحيطة والحذر - من يأتي به إلى معسكر المسلمين، ويتحدثوا معه ويجيبوه على أسئلته، وعليهم أن يسعوا جهدهم لإقناعه بالأدلة والبراهين، فإذا اقتنع فيها ونعمت، وإلا فعليهم إرجاعه إلى مكانه الأصلي بعيداً عن مرمى جيوش المسلمين، وعند ذلك إذا صمم على محاربة المسلمين قاتلوه وحاربوه، وإلا تركوه يذهب أين ما يشاء: {وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ سِتْجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ} (١٠)، ففي أي نظام حقوقي نرى هكذا مسألة؟ نعم الإسلام هو الذي يقول إن على العالم والجامعي المسلم أن يجيب على أسئلة الكفار المعاندين حتى ولو كانوا في ساحة المعركة، ومن قال بأن الإسلام لا يسمح بالأسئلة والتفاهم وأنه لا يجيب إلا بالطعن والمحاربة؟! الإسلام الذي يأمر بهكذا تعامل رفيع مع المشرك المحارب الشاهر لسلح العدا، فيكف به مع المسلمين أنفسهم؟

إذا فالسياسة الأولى للإسلام تبدأ بالحكمة والإعتماد على البرهان، ثم الموعدة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، وأما ذلك الشخص الذي أفحم في البحث العلمي ولم يبد أي جواب ومع ذلك يصر على محاربة الإسلام، ويتأمر عليه ويسعى لتضعيف النظام الإسلامي، فلا بد من مقابلته بالشدة والحزم، ولا مجال للتساهل والتسامح معه أبداً.

رأي الإسلام في مجال الأعمال والقوى الطاردة:

الإسلام إذا يأمر باستعمال العنف والقوة الطاردة في مجالين:
الأول: في دائرة المجتمع الإسلامي وداخله، مع المسلمين وغيرهم أيضاً فيما لو تجاوزوا القوانين المدنية وتعدوا على حقوق الآخرين، وظلموا وعتوا في الأرض مفسدين.
والثاني: في الدائرة الخارجة عن حدود الحكومة الإسلامية، مع من نوى العدا للإسلام وتأمر عليه.
وأما بالنسبة لنوع العقوبة التي ينبغي تنفيذها وتطبيقها على المتخلفين

عن القانون والمتجاوزين لحقوق الآخرين، فلا يدركها العقل في كثير من الموارد، فلذا يكون المعين والمشخص لها هو الله سبحانه وتعالى بشكل مباشر، وبعد أن يتم تعيين نوع المجازاة تُنفَّذ بحق المتخلفين بشدة وعلى أكمل وجه، ويقول القرآن عند تحديده لجزاء فاعلي الفحشاء ومسيبي الفساد: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ} (١١). فإنه لا بد من قمع هذا العاصي المتخلف عن الحكم الإلهي بشدة، ولا ينبغي أن ينظر إليه أي مسلم معتقد بالله وبيوم القيامة بعين الرأفة والرحمة، وليشهد هذه الشدة والمجازاة طائفة من المؤمنين ليروا الآلام التي يتحملها المتخلف، وكيف يُراق ماء وجهه في المجتمع، لكي لا يجرؤ أحد بعد ذلك على ارتكاب مثل هذا العمل.

خلاصة الكلام في الجاذبة والطاردة في الإسلام:

والنتيجة الأخيرة في هذا القسم من البحث هي: أن حدود الجاذبة والطاردة في الإسلام عبارة عن الاستفادة من القوة الطاردة في مجالين فحسب، وهما مجال المجتمع الإسلامي مع من يتعدى على حقوق الآخرين المادية أو المعنوية بشكل مباشر أو غير مباشر، والمجال الخارج عن المجتمع الإسلامي مع من يعادي الإسلام وينوي الإضرار بالمجتمع الإسلامي ويتآمر عليه، وأما في غير هذين المجالين فلا بد من الاستفادة من القوة الجاذبة بالخصوص، أو من القوة الطاردة المترافقة والمتعاضدة مع القوة الجاذبة بالأسلوب وباللغة المناسبة التي يمكن لها أن تقلل من حدية الطرد، كما أن المعين والمحدد لنوع العنف والطرد ولحدودهما في كثير من تلك الموارد هو الله سبحانه وتعالى، إما مباشرة أو ببيان القواعد الكلية لها: وفي كلتا الحالتين لا يجوز تعدي هذه الحدود عند تنفيذ الطرد والخشونة: {تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} (١٢).

(١١) سورة النور: ٢.

(١٢) سورة البقرة: ٢٢٩.

وفي ختام هذا البحث نُذكّر قليلاً ببعض الأمور التي مرّت في البحث الماضي. حيث قلنا: إنّ البحث حول الجاذبة والطاردة في الإسلام يمكن أن يفرض على ثلاثة أشكال:

١ - هل جعلت مجموعة المعارف والأحكام الإسلامية على نحو تجذب بعض العناصر للمتدينين بها، أو تطرد بعض العناصر عنهم، أو أنّها تطرد وتجذب معاً؟

٢ - هل جعلت مجموعة المعارف والأحكام على نحو تكون جاذبة لنوع الناس، أو تكون دافعة لهم؟

٣ - هل الإسلام في مقام الدعوة إليه يأمر المسلمين باستعمال الأساليب الجاذبة فقط، أو باستعمال الأساليب الطاردة فقط، أو استعمال كلا النوعين؟

وقد كان أكثر بحثنا منصباً على السؤال الثالث، ولم نتعرّض للسؤالين الأولين بشكل مفصل ودقيق، ولكن مع ذلك ننهي البحث عن الجاذبة والطاردة في الإسلام، آمليْن أن تسمح لنا الفرصة فيما بعد لإكماله، وننتقل في الجلسات المقبلة إلى بحث جديد من الأبحاث المهمة والحساسة الأخرى.

سؤال وجواب:

السؤال: لقد ذكر في طيّات البحث عن الجاذبة والطاردة في الإسلام كلمة (الخشونة)، ويقع البحث في استعمال هذه الكلمة وهذا المفهوم من جهتين:

الجهة الأولى: هل ورد هذا المفهوم في القرآن الكريم والروايات حتى نعتبره اصطلاحاً دينياً؟

والجواب على ما يبدو بالنفي؛ لأنّ هذه الكلمة لم تستعمل قطعا في القرآن الكريم، ولعلّها غير موجودة في الروايات أيضاً، وإذا استعملت فذلك استعمال نادر جداً، والخلاصة أن العنف لم يطرح بعنوان فضيلة من الفضائل في الثقافة الإسلامية، وكذلك الأمر في اللغة الفارسية، حيث إنّ مفهوم (الخشونة) العنف لا يحمل في مضمونه قيمة إيجابية ويستعمل في موارد عدم الرحمة، وهذا المفهوم يختلف عن مفهوم الحزم والشدة، ومفهوم الحزم مفهوم قيمّي إيجابي لا يرادف مفهوم العنف السلبي، فعلى سبيل المثال، من الممكن أن نجد قائد جيش حازماً غير خشن، وقد يكون خشناً غير حازم، والحزم والخشونة مفهومان متفاوتان لا يصحّ استعمال

أحدهما مكان الآخر، بل قد يقوم الإنسان بعمل عاطفي (كالتقيل بعنف) بأسلوب خشن.

الجهة الثانية: إذا فرضنا وسلّمنا وجود اصطلاح العنف في القرآن والروايات والثقافة الإسلامية، وإذا قبلنا أيضاً أنّ مفهوم العنف مرادف لمفهوم الحزم وله قيمة إيجابية، لكن مع ملاحظة الظروف المحيطة والمسائل الموجودة، نجد أن هناك مانعاً من جهة العقل ومن جهة النقل أيضاً عن استعمال هذا المفهوم، وأنّه لا بدّ من استعمال مفهوم آخر مكانه.

أما من الناحية العقلية فالعقل يقول: عندما يكون استعمال العنف (الخشونة) في المجتمع لا يُفهم منها إلّا المعنى السلبي، وأنها مرادفة لعدم الرحمة، وسيؤدّي من دون قصد إلى إيجاد حالة الطرد والنفور عند سماع هذه الكلمة، بينما يمكن تجاوز المشكلة بسهولة باستعمال مفهوم آخر يؤدّي نفس المعنى ويكون مفهوماً قيماً إيجابياً، فلا بدّ من اختيار المفهوم الثاني دون مفهوم العنف (الخشونة).

وأما من الناحية النقلية، فالقرآن الكريم يقول: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ }^(١٣)، فعندما كان الأعداء يستفيدون من هذا التعبير (راعنا) بشكل سيئ، جاء القرآن ليقول للمسلمين إنكم تستطيعون أداء نفس المفهوم بتعبير آخر وهو (انظرونا) وتقطعوا الطريق على سوء استفادة الأعداء.

إذاً يفرض بحث العنف (الخشونة) في مقامين:

الأول: في مقام الحسن والقبح الفعلي.

الثاني: في مقام الحسن والقبح الفاعلي.

فالبحث عن الذبح مثلاً بحث عن فعل بطبيعته فيه عنف وخبونة، فقطع رأس الدجاج أو الخروف بطبيعته وماهيته فعل خشن؛ ولكن إذا ما تعرّضنا للبحث عن الذي يقوم بهذا الذبح (فاعل الذبح)، نرى أنّه يقوم بالذبح بصورة خشنّة وقاسية، وطوراً يقوم به بأسلوب لا يتّصف بالخبونة، وإنما ذكرنا هذا المثال للإشارة إلى أنّ بحثنا في المجال الثاني

(١٣) سورة البقرة: ١٠٤.

وهو العنف الفاعلي، لا العنف الفعلي، فلا ينبغي لنا أن نظهر أحكام الإسلام عند تنفيذها بصورة خشنة، تماماً كالرسول الأكرم | الذي بعث رحمة للعالمين وكان على خلق عظيم، فإنه على ما يتحلى به من الصفات السامية كان يواجه الكفار بحزم وشدة من دون أن يكون هناك خشونة أو عنف في فعله وتصرفه.

وخلاصة السؤال هي: أنه لماذا نصرّ على استعمال كلمة العنف ونوجد الحالة الطاردة بهذا الاستعمال، ونترك المجال لسوء استغلال الأعداء لهذا المفهوم الحامل للقيمة السلبية، والذي يرادف في كلّ المجتمعات معنى عدم الرحمة، مع أنه وبكل سهولة يمكن لنا تبديل هذا التعبير وتحلّ كلّ المشاكل الناجمة عنه؟

الجواب:

بعض الأمور التي ينبغي ذكرها في مقام الجواب، كنا قد تعرّضنا لها في مناظرة تلفزيونية حول بحث العنف (الخشونة)، يمكن مراجعة هذه المسائل حيث إنها طبعت في مجلة (پرتو) - أي الشعاع - الأسبوعية (١٤). ولكن يمكن الإشارة في هذا المقام إلى أنّ كلمة <العنف> تارةً يبحث في معناها في ثقافتنا، وطوراً يبحث في معناها عند الثقافات والأعراف المختلفة، فأما في مجال ثقافتنا نحن، فقد يدعى أنها مرادفة لعدم الرحمة، وعلينا في تحقيق هذا المدعى، أن نرى ما معنى مفهوم الرحمة لكي يتضح المفهوم المقابل له وهو عدم الرحمة والخشونة، ولو سلّمنا أنّ مفهوم العنف يطلق ويراد منه غالباً عدم الرحمة، ولكن الأمر ليس كذلك في الثقافات والأعراف الأخرى، ففي عرف الحقوق والسياسة - مثلاً - لا تعني كلمة العنف والخشونة عدم الرحمة، فإنّ هذه الكلمة العنف (الخشوة) عربية الأصل، وإذا راجعنا كتب اللغة والقواميس العربية، لا نجدهم أبداً يفسّرون العنف والخشونة بعدم الرحمة، بل يقولون: إن الخشن ضد اللين، والليونة تأتي بمعنى النعومة والطلاوة أحياناً.

وإذا قيل: إنه عندما تنتقل المفاهيم من العلوم الفيزيائية والطبيعية إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية يطرأ عليها عادة بعض التغيير ويصبح لها مصاديق جديدة، قلنا هذا صحيح، ولكن تبقى أصول وجذور المعنى

(١٤) من المقرر أن تطبع مؤسسة التلفزيون في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هذه المناظرة، وتنتشر على شكل كتاب.

اللغوي محفوظة فيها أيضاً.

وأما ما قيل في ضمن السؤال ومقدمته، من أن كلمة العنف لم تستعمل قطعاً في القرآن الكريم، وكان استعمالها في الروايات نادراً جداً، وأن هذا المفهوم لم يطرح بعنوان فضيلة من الفضائل في الثقافة القرآنية والروائية، فإن هذه دعاوى باطلة، ففي القرآن وإن لم نجد هذه المادة (خ - ش - ن) ولكن هناك كلمات قد استعملت في القرآن وهي مرادفة لكلمة الخشونة، ولا مانع من جهة قواعد اللغة والبلاغة والأدب أن توضع إحدى الكلمات المترادفة مكان الأخرى، وإذا دللنا على الكلمة المرادفة للخشونة في القرآن والروايات لا يمكن الادعاء بعد ذلك بأن مفهوم العنف غير مستعمل في القرآن الكريم؛ والكلمة المرادفة للخشونة التي وردت في الكتاب العزيز هي كلمة (الغلظة) من مادة (غ - ل - ظ) وهي في قوله تعالى: { وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً }^(١٥) وفي تعبير آخر { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ }^(١٦) وفي تعبير ثالث يقول: { فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ }^(١٧) وفي موضع رابع: { عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَظٌ شِدَادٌ }^(١٨).

والخلاصة: أن مادة (غ - ل - ظ) وردت في الكتاب الكريم ثلاث عشرة مرة، والغلظة مرادفة للخشونة ولهما معنى واحد، وكذلك نجد أن القرآن قد استعمل في مورد واحد مفهوم الرحمة في مقابل مفهوم الشدة: { مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ }^(١٩).
وأما من ناحية الروايات فنقول: إن مادة (خ - ش - ن) وردت فيه الروايات، وذكرت في بعض الموارد بعنوان أنها فضيلة، كما في وصف أمير المؤمنين علي x بأنه: <خشن في ذات الله>^(٢٠)، وكما وصف نفسه x في كتاب بعثه إلى معاوية بن أبي سفيان <... وإني لو قتلت في ذات

(١٥) سورة التوبة: ١٢٣.

(١٦) سورة التحريم: ٩.

(١٧) سورة آل عمران: ١٥٩.

(١٨) سورة التحريم: ٦.

(١٩) سورة الفتح: ٢٩.

(٢٠) بحار الأنوار: ج ٢١، ص ٣٨٥، باب ٣٦، الحديث العاشر.

الله وحييتُ ثم قُلتُ ثم حييتُ سبعين مرّة لم أربع (٢١) عن الشدة في ذات الله والجهاد لأعداء الله> (٢٢)، وفي كتاب له x يوصي بعض عماله <... فليستعن بالله على ما أهمك، واخبط الشدة بضغث من اللين، وارفق ما كان الرفق أرفق، واعتزم بالشدة حتى لا تغني عنك إلا الشدة...> (٢٣).

كان هذا تحقيقاً للكلمات في اللغة والآيات والروايات، اتضح من خلاله بطلان الدعوى المذكورة في السؤال.

وإذا غرضنا النظر عن البحث اللغوي وموارد الاستعمال، فإنّ لنا أن نسأل عن معنى الخشونة، وهل تعني حقاً عدم الرحمة؟ فلو حكمت قوانين الإسلام الجزائية، على شخص ارتكب ذنباً معيناً بقطع يده اليمنى ورجله اليسرى، وأصبح بعد تنفيذ الحكم منبوذاً في المجتمع، فهل يعتبر ذلك الحكم رحمة أو لا رحمة فيه، وكذلك يوجد في قوانين الإسلام حكم بإشعال النار وإلقاء العصي فيها، أو تكبّل يداه ورجلاه ويرمى من شاهق، أو لأجل سرقة ديناراً من ذهب يحكم بقطع أصابع يده الأربعة، فهل هذه الأعمال تعتبر رحمة أو لا رحمة فيها؟

وقد ميّز في السؤال بدقة بين العنف الفعلي و العنف الفاعلي، وبين الحسن والقبح الفعلي والحسن والقبح الفاعلي، وقيل كذلك بالفرق بين الحزم والخشونة، ولو أنّ الشرطي إذا ضبط شخصاً يعبر بسيارته من دون مراعاة الإشارة الحمراء، وتعامل معه بكلّ احترام وأدب وقال له بابتسامه: عليك أن تدفع خمسة آلاف تومان غرامة وجزاء لتخلّفك، فإنّ عمل الشرطي هذا حازم وليس فيه خشونة؛ ولكن نقول إنّ عمدة البحث في أنّ العقوبات الموجودة في الإسلام ليست حازمة فحسب، بل بعض منها وبطبيعته وماهيته خشنة وعنيفة، فمثلاً عمل الجلاد عندما يفصل الرأس عن الجسد بسيفه القاطع ويفور الدم، عمل بطبيعته وماهيته خشن، ولا يمكن أن ينفذ عمله هذا بطلاقة وجه وابتسامة وانشراح، والمشهد الذي يتجلّى أثناء تنفيذ هذا الحكم لا يتحمّله كثير من الناس، (ويغيب البعض عن الوعي، وينسون الضحك والإبتسامة وأمثال ذلك)، عندها كيف نقول إنّ هذا الحكم ينبغي أن ينفذ بحزم ولكن بأسلوب هادئ؟! كيف

(٢١) أتوقف.

(٢٢) بحار الأنوار: ج ٣٣، ص ١٠٤، باب ١٦، الحديث ٤٠٧.

(٢٣) نهج البلاغة، الكتاب ٤٦.

يتصوّر قطع الرأس وفصله عن الجسد مترافقاً مع الابتسامة؟! إنّ طبيعة هذا العمل خشنة، وطبيعة الجلاد المنفّذ له عنيفة أيضاً، ولا معنى للتفكيك بين العنف الفعلي و العنف الفاعلي في هكذا أفعال.

أضف إلى ذلك: أنّ الأشخاص الذين أوردوا هذا الإشكال على الإسلام، لا يعترضون في مورد العنف الفاعلي، وإنما وبطريق الصدفة يعترضون على العنف الفعلي، وأنّ هذه الأعمال الموجودة في الإسلام أعمال خشنة لا بدّ أن تلغى بنظرهم، ولا تحلّ المشكلة إذا قمنا بتنفيذها بأسلوب هادئ ولين، كما لا يصحّ الجواب بأنّ هذه الأعمال حازمة وليست عنيفة، بل الإشكال منصّب عندهم على نفس هذه العقوبة، ويرجع أساسه إلى ما ورد في بلاغ لجنة حقوق الإنسان، حيث ورد من ضمن بنوده إلزام الدّول على حذف العقوبة الخشنة مطلقاً، والمصداق الأبرز الذي أكّدوا على حذفه هو عقوبة الإعدام وأمثاله كقطع اليد والجذّ وكلّ ما ينال من جسد الإنسان، وعندما تقوم بعض الدّول - وعلى رأسها أمريكا - بطرح مسألة حقوق الإنسان، يتّهمون الجمهورية الإسلامية بعدم احترامها لهذه الحقوق، وهم لا يعترضون علينا بأننا لماذا لا نبتسم عند تنفيذ العقوبة، ولماذا ونقطّب الجبين؟ وإنما اعتراضهم على أصل وجود هذه العقوبة عندنا، وهم يقولون إنّ هذه الأنواع من العقوبات تتعلّق بالعهود القديمة، حيث لم يكن البشر متمدّنين ومتطوّرين، وحيث كانت الصراعات بين القبائل والدول، وكانت الغارات والقتل والسلب، وأما إنسان هذا العصر فقد تطور كثيراً، وأصبح الناس يحترمون بعضهم، (وإذا أرادوا على سبيل المثال أن يرموا القنبلة الذرية على منطقة ما، فإنهم يرمونها بشكل هادئ ومهدّب وهدوء تام!)، وإذا تطوّر الإنسان لهذا الحد فلا معنى لهذه العقوبة الخشنة من إعدام وقطع وجلد وغيره.

نعم، لقد أثّرت هذه الأفكار وهذه الدعايات على كثير من الناس، ووصل الأمر بأنّ يكتب جرّاءها بعض المعمّمين في مجلّاتهم بأنّ هذه العقوبة الموجودة في الإسلام خشنة وغير إنسانية فلا بدّ من إلغائها. علماً بأنّ هذه الآراء ليست جديدة علينا، بل ما زلنا نذكر بيان بعض الحقوقيين في «جبهة الشعب» حيث ذكروا فيه أنّ قوانين الإسلام في القصاص خشنة وغير إنسانية ولا بدّ من تغييرها أو حذفها، وقد تصدّى لهم الإمام الخميني + وحكم بارتدادهم عن الإسلام، وقبعوا في أوكارهم - جرّاء هذا التصديّ - سنوات طويلة، ولكن يطرح في هذه الآونة ومن جديد كلام

وقح للغاية، فيه جرأة كبيرة على الإسلام، يطرحونه وبشكل حرّ وواضح في المجالات والصحف والمراكز العامة.

والخلاصة: أنهم لا يعترضون على نفس الفاعل والمنفذ لهذه الأحكام، ولماذا لا يبتسم ولا يكون مؤدّباً أثناء تنفيذه للحكم، وإنما يعترضون على نفس هذه الأعمال والعقوبات، ويعتبرونها خشنة وغير إنسانية.

والسؤال المهم هو: هل لا بدّ من حذف هذه العقوبات التي يعتبرونها عنيفة، أو أنه لا مجال لحذفها أبداً؟ فهم يقولون بضرورة إلغاء أيّ نوع من أنواع العنف، ويقصدون من العنف خصوص هذه الأعمال من الإعدام والقصاص والجلد، ونحن في مقام نفي كلامهم والردّ عليه، مضطرون لاستعمال نفس الكلمة وأنه لا بدّ من وجود العنف في المجتمع، ولا مجال لإلغائها، وطبيعي أننا نقصد من العنف الإعدام والقصاص والجلد، وليس عندنا أيّ داع لاستعمال هذه الكلمة أبداً، ولكن عندما وردت في بلاغ لجنة حقوق الإنسان، وصرنا بصدد الردّ عليها وعلى من يتمسك بمقولتها، اضطررنا لاستعمال نفس الكلمة، وأنّ هذه الأعمال التي تعتبر بنظرهم خشنة لا بدّ من وجودها.

ودليلنا على ذلك ما جاء في صريح القرآن الكريم، ونحن إما أن نتمسك بما ورد في كتاب الله، أو - والعياذ بالله - نرفضه ونتمسك بما جاء في بلاغ لجنة حقوق الإنسان، ولا أظن أنّ مسلماً حقيقياً يرفض كتاب الله ويتهمه لأجل ما ورد في بلاغ لجنة حقوق الإنسان، يقول القرآن الكريم: **{ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ }** (٢٤)، وهذه الآية صريحة بأنه ليس للمؤمن بالله واليوم الآخر أن يرأف بالزاني أو بالزانية، وليس له أن يرحمهم، والقرآن يقول إنّ على المؤمن أن لا يرحم في هكذا مواضع، وعدم الرحمة في المورد الذي يستحق فيه الشخص ذلك لا تساوي الظلم أبداً، وعلى كلّ حال، فالمسلم إما أن يقبل القرآن الكريم ومن ضمنه هذه الآية ويعمل بها، أو أن يقبل ما تقوله لجنة حقوق الإنسان ويدافع عنها.

ومن الأمثلة الأخرى في القرآن الكريم هو قوله تعالى: **{ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }**

{(١)}، وهذا الحكم بنظر لجنة حقوق الإنسان حكم غير إنساني ووحشي وعلى المسلم أن يختار إما القرآن أو ما تفرضه لجنة حقوق البشر. وأما رأي القرآن من ناحية أصل القوانين الجزائية فهو قوله: **{ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }** (٢)، فضمن حياة المجتمع وسلامته بالعقوبة، وعقوبة القاتل - مثلاً - هي الإعدام، بينما اللجنة المذكورة تعتبر هذا الحكم غير إنساني وينبغي أن يلغى.

وفي الواقع أن الذي يجري اليوم هو عبارة عن مؤامرة ثقافية، ويهدفون من وراء هذه الغوغاء والدعايات المكثفة وإثارة الضجيج حول الأحكام الإسلامية، التأثير علينا سلبياً، والضغط على مراجعنا العظام لسحب هذه القوانين؛ وعلينا في مقابل هذه السياسة أن نصرّ على موقف الإسلام بحزم وحدّية، ونقول لهم: نعم يوجد في الإسلام حكم الإعدام وقطع اليد والرجل وحكم الرجم وغير ذلك، وإذا أطلقتم على هذه الأعمال اسم الخشونة، فنحن عندنا خشونة في الإسلام، ولا نخاف ولا نهتمّ من أن نطلقوا علينا اسم الوحشيين أيضاً، ولا نريد أن نلعب معكم على حبال الألفاظ، فإننا تابعون للقرآن وهو يجوز بل يوجب هذه الأعمال التي تعتبرها لجنة الحقوق أعمالاً وحشية وعنيفة، والقرآن يأمر المسلمين بأن يكونوا أشداء على الكفار وأن يكونوا غليظين وخشنيين معهم **{ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً }** (٣)، ولاحظوا دقيق قوله تعالى: **{ فَيَكُمُ عَمَلُكُمْ }**، وهذا يعني أنه لا بدّ من تحسّس العنف في وجودكم عندما تتعاطون معهم، ولتتشعروهم بأنكم أشخاص لا تتأثرون بالعواطف والأحاسيس، وإذا صدر تجاهكم أي مخالفة فإنكم ستواجهون المخالف بشدّة ولن ترحموه، وإذا كنا نؤمن بالقرآن فلا بدّ من التصريح بوجود هذه القوانين فيه، ولا نخاف من أحد أبداً **{ الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا }** (٤) وإذا كنا نخاف من التصريح بحكم الله والقرآن، فعلى الأقل نسكت ولا نتكلم، لا أن نؤيّد كلامهم بكتابة المقالات وإلقاء الخطب بما يرجع نفعه عليهم. وكثير من الأشخاص لا يملكون الشجاعة

(١) سورة المائدة: ٣٨.

(٢) سورة البقرة: ١٧٩.

(٣) سورة التوبة: ١٢٣.

(٤) سورة الأحزاب: ٣٩.

والجراحة على الدخول في هذه الأبحاث، ولكن هناك من يخوض فيها ويبلغ أحكام الله ولا يخاف عتاباً ولا ملامة : {يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ} (١).

وأما جواب البعض بأن أحكام الإسلام جازمة وليست خشنة، فإنه لا يصلح جواباً لِلْجَنَّةِ حقوق الإنسان التي تعتبر أن معاقبة الإسلام للمجرمين خشنة لا بد أن تلغى، والجواب الصحيح أن نقول لهم: إن معاقبة الإسلام للمجرمين خشنة ولا بد أن تبقى، ونحن لا يمكننا الإيمان ببعض آيات الله ورفض بعض آخر إرضاءً لِلْجَنَّةِ الحقوق، فإن الإيمان ببعضه والكفر ببعض آخر كفر حقيقي: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنُكْفِرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا} (٢)، والمؤمن الواقعي لا يبيع دينه برفض بعض أحكام الله إرضاءً لِلْجَنَّةِ الحقوق، ولو كان لا بد من غض النظر عن بعض الأحكام التي لا تتلاءم مع بعض الناس، لما تعرض الرسول الأكرم ﷺ لللات والعزى ولما حطم أصنام مكة، ولكن القرآن يأمرنا أن نتبرأ علناً من الكفار ودينهم، وأن نستعمل الأسلوب الدافع في كلامنا وتعاطينا معهم، ويأمرنا بالإقتداء بالنبي إبراهيم خ: {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ} (٣)، فكيف كان عمله هي والذين معه لنقتدي به؟ يجيب القرآن في تكملة الآية: {إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ}، فالقرآن يأمرنا صريحاً بالافتداء بإبراهيم خ، حيث وقف أمام الناس وقال بصراحة:

أنا بريء منكم، أنا بريء من آلهتكم، ولم يقل القرآن بلزوم احترام عادات وتقاليد الناس، واحترام أصنامهم لأنها محترمة ومقبولة عندهم! كلا لم يسمح بذلك لأحد من المسلمين، بل يقول بحزم بضرورة الوقوف أمام الأصنام لإسقاطها، ولم يكتف القرآن بذلك بل أضاف بعض التعاليم أيضاً وأنه علينا أن نحتد مع الكفار في كلامنا أكثر من ذلك، ونقول لهم: {وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تَوْمِنُوا بِاللَّهِ

(١) سورة المائدة: ٥٤.

(٢) سورة النساء: ١٥٠ - ١٥١.

(٣) سورة الممتحنة: ٤.

وَحَدُّهُ}. وطالما تحملون هذه الأفكار فنحن أعداء لكم ولا نهاية لهذه العداوة، ولا بدّ أن نقول لهم: الموت لكم ولأصنامكم **{أَفْ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ}** (١).

هذا هو رأي القرآن الصريح - وليس رأيي الشخصي - يفرض علينا أن نضمر لهم الكره والبغض في قلوبنا ما داموا غير مؤمنين بالله، وتزداد روعة التعبير القرآني في الاستثناء المذكور في الآية، فبعد أن أمرنا بالافتداء بإبراهيم x استثنى من عمله x شيئاً واحداً لا ينبغي لنا أن نتبعه فيه هو: **{إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ}**، فإن إبراهيم x كان حازماً مع الكفار، إلا أنه أبدى في كلامه مع أبيه آزر بعض الليونة والملاطفة، وأنه سيستغفر له الله، والقرآن قد استثنى هذا العمل من أعمال إبراهيم x التي أمرنا بالافتداء بها، فلا يعد أحداً من الكفار بأنه سيستغفر له الله. فمعنى الآية القرآنية صريح جداً، ولا يقبل أي تفسير أو تأويل آخر، إلا تفسيراً واحداً وهو تحريفها أو حذفها من القرآن لأجل إرضاء المؤسسات العالمية!!

فعلينا أن نشخص تكليفنا في هذه المسألة: إما أن نكون أتباع القرآن الكريم، أو أتباع لجنة حقوق البشر، وبما أننا متبعون للقرآن حتماً، فعلينا أن نؤمن بكل ما جاء فيه، لا أن نؤمن ببعض الآيات التي تتسجم مع ما تقرره لجنة حقوق الإنسان، ونكفر ببعض الآيات التي تخالف ما تقرره اللجنة؛ لأن ذلك عين الكفر الحقيقي، ونحن نؤمن بما ورد في كتاب الله من القصاص من الإعدام وقطع اليد والجلد وغيره رغم مخالفة ذلك لكل لجان العالم، ونؤمن بأن **{ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ...}** (٢) من القرآن، ونؤمن كذلك بأن **{وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ...}** (٣) من القرآن أيضاً، ولا بدّ أن نعمل بكلا الآيتين معاً، وإذا كنا نؤمن بأن الله **{أرحم الراحمين}**، فإننا نؤمن أيضاً بأنه **{شديد العقاب}**، ولا يصح قبول الموارد التي يكون فيها الله **{أرحم الراحمين}**، ونرفض تلك الموارد التي يكون فيها «شديد العقاب»، بل الحق أن الله <أرحم الراحمين في موضع العفو والرحمة> وأنه <أشد

(١) سورة الأنبياء: ٦٧.

(٢) سورة النحل: ١٢٥.

(٣) سورة الأنفال: ٣٩.

المعاقبين في موضع النكال والنقمة (١) كما ورد في دعاء الافتتاح. ومن الضعف أن نخفي حقائق الإسلام، ومن الجبن أن لا نظهرها كما وردت في القرآن الكريم، لماذا نخاف من ذكرها كما هي عليه؟ وقد كان الإمام + يشير إلى هذا الأمر عندما كان يقول: «لا تخافوا مما يتهمونكم به من العنف والتحرّج». والإسلام الذي ندعو الناس إليه كلّ لا يتجزأ، ومجموعة متكاملة من الأحكام، ومن جملتها هذه المجازاة التي لا تتسجم مع ما في لجنة حقوق الإنسان. ونحن لا نقدر أن ندعو الناس إلى القرآن الكريم ونستثني منه بعض الآيات.

سؤال وجواب آخر:

السؤال:

أولاً: نحن نعلم أنّ القرآن والدين الإسلامي لم ينزلا في ليلة واحدة، وإنما نزلا بالتدريج وعلى مقدار فهم الناس والمستوى الاجتماعي الذي كان يخاطبه الرسول |.

ثانياً: نحن نعيش في الجمهورية الإسلامية التي يؤمن أكثر من تسعين بالمائة من سكانها بالدين الإسلامي، فلذا نحن ملزمون بقبول هذا الدين بكامله ومن دون أي نقصان، وهذا لا كلام فيه، وإنما الكلام في أنّ الثورة الإسلامية جاءت لتحيي الإسلام من جديد بعد أن كاد لا يُعرف منه إلا اسمه، وصارت وظيفتنا الآن تعريف الإسلام للعالم ودعوتهم إليه، ولكن نلاحظ من جهة ثانية ما عليه الغرب من القدرات والوسائل الإعلامية، فقد استطاع تشويه صورة الإسلام في العالم، وإعطاء صورة عنه بأنه دين خشن ومتحرّج، وأنّ المسلمين - خصوصاً الإيرانيين - إرهابيون متحجرون خشنون وغير منطقيين.

وفي هكذا ظروف وأجواء لا يمكن تطبيق كلّ أحكام الإسلام بحذافيرها في المجتمع، لأننا إذا أردنا أن ننفذ حكم الإعدام بالقاتل، أو رجم الزانية المحصنة، فسوف يكون لعملنا أثر سلبي وصدى سيئ في أفكار عموم الناس في العالم، وتستطيع وكالات الإعلام الغربية من التقاط الصور والأفلام عمّا يجري عندنا وتعرضه بصورة بشعة في المرأى

(١) راجع مصباح المتهجد للشيخ الطوسي، وإقبال الأعمال للسيد ابن طاووس، ومفاتيح الجنان للشيخ القمي: دعاء الأمير عليه السلام في ليالي شهر رمضان.

العالمي، لتعطي الانطباعات السيئة عن الإسلام، وبالتالي لم يعد بمقدورنا إيصال الإسلام إليهم، ولم نجد هناك من يرغب به ويميل إليه، والسؤال هو: ألا تصلح كل هذه المسائل والأمور أن تكون سبباً للتغيير ببعض الأحكام الإسلامية، حفاظاً على المصلحة الأهم من حفظ الإسلام ونشره مثلاً؟ فعلى سبيل المثال نقوم بتغيير دية القتل، حيث كان الحكم الأولي دفع مائة جمل دية مسلمة لأهل المقتول، ونجعل الدية الآن سبعة ملايين تومان مثلاً، فهل نقدر على تغيير بعض الأحكام بصورة عصرية نستطيع من خلالها جذب الناس إلى الإسلام، ونمنع في نفس الوقت من إعطاء صورة بشعة عن الإسلام؟

الجواب:

إنّ كلّ جملة من هذا السؤال تحتاج إلى بحث على حدة، ولكن نبين بعض المطالب بالقدر الممكن في هذا المجال. أما بالنسبة لما ورد في السؤال من أنّ أكثر من تسعين في المائة من شعب الجمهورية الإسلامية يعتنق الإسلام، ولا خوف عليهم من الانحراف أبداً، فإنها دعوى على خلاف الحقيقة. فإنّه لم يمض وقت طويل على عمر الثورة وإذا بنا نرى كلمات الإمام + تثبت عبر وسائل الإعلام محرّفة أحياناً بالزيادة والنقصان، وقد شاهدت ذلك وللأسف بأمّ عيني، وتطبع بعض المقالات التي تخالف صريح القرآن في صحيفة لرجل معمم!!

والخلاصة: أننا نخاف على شبابنا في هذا البلد، من ناحية تبليغ الإسلام لهم وأن لا يكون إسلاماً محرّفاً، لما يقومون به من التشكيك وبث الشبهات في نفوسهم بالوسائل المختلفة والأساليب المتعددة.

وأما بالنسبة لما ورد في السؤال من أنّ الإسلام لم يُعرّف إلى الآن للغرب، ووظيفتنا الآن إيصاله إليهم، فهذا باطل أيضاً؛ لأنّ القرآن الكريم قد تُرجم في هذا العصر إلى أغلب اللغات العالمية الحيّة، وأصبح كلّ شيء بمتناول أيدي جميع الناس بعد وجود وسائل الإعلام على أنواعها، من راديو وتلفاز وأقمار اصطناعية وإنترنت، فلا يمكننا أبداً القول بأنهم لا يعرفون الإسلام، خصوصاً مع وجود هذه الحملة على الإسلام في الإذاعات والمحطات الإعلامية ولا سيما الصهيونية منها. فقد عرّف الإسلام لكلّ العالم بأنه مجحف بحقوق المرأة، وأينما ذهبتم ستجدون من يقول لكم إنّ في الإسلام تفكيراً وتبعيضاً بين حقوق المرأة والرجل، وقد طرح نفس هذا

البحث معي في كثير من دول العالم، وقد أجريت معي في جنوب التشيلي مقابلة تلفزيونية حية وعلى الراديو أيضاً حول هذه المواضيع.

والخلاصة هي أن الكلام عن وجود أشخاص في العالم لا يعرفون عن الإسلام شيئاً ونحن نريد تعريفه لهم، غير تام.

ولكن لو فرضنا وجود هكذا أشخاص، وأردنا أن نعرفهم على الإسلام، فإننا لا نبدأ معهم بتعريفهم على أحكام الإسلام الجزائية، وأن في الإسلام إعداماً للقاتل وقطعاً ليد السارق وجلداً للزاني وما شابه ذلك، وهذا أمر بديهي جداً، بل نبدأ معهم بالبحث والدعوة إلى مبادئ الإسلام وأصوله كالتوحيد والنبوة والمعاد ثم بعد أن تقوى هذه الأصول في قلوبهم تدرج معهم بتوضيح وذكر المسائل الأخرى، بل نحن في بداية دعوتهم نقصر على أن يتشهدوا الشهادتين فقط ويعتبقوا الإسلام بذلك، أو على أن يمتثلوا حكم الصلاة من بين جميع الأحكام الإسلامية؛ والخلاصة أننا نسعى لجذبهم إلى الإسلام بالمقدار الضروري واللازم، وبعد ذلك نقول لهم الأحكام الأخرى بالتدريج وبالقدر الذي يمكن لهم امتثاله، وهذه السياسة التدريجية في بيان الأحكام عامة لكل الناس باستثناء المسلمين.

وهذا الجواب الذي تقدّم منّا كان على فرض وجود هكذا أشخاص، وأما إذا أردنا أن نعطي الحكم الكلي للسؤال المتقدم: فإنه إذا أدى إجراء أحد أحكام الإسلام، في ظروف خاصة ومكان وزمان خاص أيضاً، تضرّر الإسلام والمجتمع الإسلامي وإلى خسارة كبيرة لا تعوّض أبداً، فإن لولي أمر المسلمين فقط الحق في إعمال ولايته، وأن يحكم على طبق العناوين الثانوية - التي هي ضمن الأحكام الإسلامية - بتعطيل هذا الحكم بشكل مؤقت، وهذا الأمر خاص بالولي الفقيه وليس لأحد البتة أن يقوم بهكذا عمل.

والنكته المهمة التي ينبغي التأمل فيها جيداً، هي التمييز بين الحكم الذي يُعطّل بشكل مؤقت لوجود بعض المصالح الأهم، وبين إنكار الحكم من أساسه والقول بأنه غير موجود في الإسلام، أو القول بأنّ هذا الحكم كان موجوداً في الإسلام ولكن من الآن فصاعداً يعتبر محذوفاً وغير موجود فيه، فإن بين هذين الأمرين بوناً شاسعاً. كما أنّ تعطيل الحكم الإسلامي بشكل مؤقت لا يختص بالأحكام الجزائية، بل يمكن أن يكون في الأحكام العبادية أيضاً، وقد شاهدنا ما قام به الإمام الخميني (رضوان الله عليه) من تعطيل لفريضة الحج - الذي هو من العبادات الإسلامية المهمة - عدة سنوات وذلك لوجود بعض المصالح، فتعطيل الحكم بشكل

مؤقت شيء، وإنكاره من الأساس شيء آخر، وللولي أن يقول: بناء على بعض المصالح لا ننفذ هذا الحكم حالياً، وأما أن يقال بأنه لا يوجد في الإسلام حكم الإعدام أو الرجم، أو أن هذا الحكم كان خاصاً بالناس غير المتحضرين، وبأولئك الذين كانوا يعيشون في شبه الجزيرة العربية، فإنه قول لا يعني إلا إنكاراً وقحاً لحكم الإسلام القطعي، وهذا ما لا يحق لأحد القيام به حتى شخص الرسول الأكرم |.

ذكر نموذج تاريخي:

وهذا المثال يفيد في ترسيخ الفكرة في الأذهان: لقد كان المسلمون في صدر الإسلام وفي بداية الدعوة الإسلامية يواجهون مشاكل صعبة للغاية، وفي الأثناء جاء أهل الطائف - وكانوا يُعدّون من الأغنياء - واقترحوا على الرسول الأكرم | بأنهم مستعدون لقبول الإسلام ومساعدة الرسول وحمائته والدفاع عنه، وأنهم حاضرون لقول الشهادتين ودفع الزكاة، وترك عبادة الأصنام، وكلّ الأعمال القبيحة، ولكن بشرط واحد فقط هو: أن يعفوهم من السجود على الأرض؛ لأنهم لا يتحملون هذا العمل.

فلو لاحظنا الظروف في ذلك الوقت، حيث كان عدد المسلمين قليلاً جداً، وكان وضعهم الاقتصادي سيئاً للغاية، فهم بحاجة إلى المال والعدد من أجل نشر الدعوة والحفاظ عليها، ثم جاء عدد لا يستهان به كمّاً وكيفاً ليعرض إسلامه على الرسول، ويمشي معه مائة خطوة إلى الأمام في تطبيق أحكام الإسلام، وليس عندهم إلا حكم واحد - يبدو أنه أمر بسيط بحسب الظاهر - لا يريدون امتثاله، وبعد ملاحظة كلّ هذه الظروف، نجد القرآن الكريم يقول - وبعد أن كاد الرسول، على ما هو عليه من المقام الرفيع، أن يتردد في اقتراحهم، لا أنه يتردد في قبول اقتراحهم، بل هو أراد أن يردّ هذا الاقتراح ولكن كاد أن يُظهر في قلبه شيئاً قليلاً جداً من المرونة إلى اقتراحهم - { وَلَوْلَا أَنْ تَبَيَّنَّاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً }^(١)، وماذا يحصل فيما لو أظهر بعض المرونة إلى اقتراحهم؟ فجاء الجواب شديد اللهجة جداً من القرآن الكريم: { إِذَا لَأَنَّكَ

(١) و (٢) سورة الإسراء: ٧٢ و ٧٥.

ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا {٢}، وهذا يعني أنه لو ظهر بعض المرونة إليهم لكان عذابك مضاعفاً في الدنيا والآخرة، وليس لك عون ولا منقذ ولا نصير، فعندما يصل الأمر إلى إنكار الدين أو التساهل في أحكامه، فإنه أمر خطير لا يسمح لي ولا لكم ولا لشخص الرسول بذلك، ولو فرضنا - ولو من باب فرض المحال - أن صدر ذلك من الرسول فإن التعاطي معه سيكون حازماً وشديداً، لأنه لا لعب ولا تهاون في هذه المسائل الخطرة.

وأما مسألة الدية التي ذكرت في السؤال، والدعوة إلى إيجاد معادل لها هذه الأيام خلاف ما كان يفرض في ذلك الوقت، فإننا نقول إن الدية منصوص عليها في الروايات، وليست من ابتكار العلماء، وقد جاء التعيين بالجمال في ذلك الوقت مع أنه كان بالإمكان التعيين بالذهب والفضة الموجودين حينها أيضاً، فلذا لا يمكن تغييرها أو إيجاد المعادل الجديد.

والحمد لله رب العالمين.

* «لقد تمّ الفراغ بحمد الله تعالى من تعريب الكتاب في الليلة الحادية والعشرين من شهر رمضان المبارك عام ألف وأربعمائة وواحد وعشرين هجرية، في بلدة قم الطيبة».

الفهرس

٣	تحديات ومواجهات
٥	تحديات ومواجهات
٥	محاضرات الأستاذ
٥	محمد تقي مصباح اليزدي
٥	الجزء الأول
٥	المسؤولية الثقافية، التعددية الدينية، العنف والتسامح
٧	كلمة المجمع:
٩	مقدمة المترجم:
١٠	حول الكتاب:
١٠	حول الترجمة:
١٢	مسؤوليتنا في مجال الثقافة (١)
١٥	الإنسان المسؤول أو المطالب بالحقوق:
١٦	مبدأ توازن المسؤولية والكفاءات:
١٨	مدى القابلية والمسؤولية عند أساتذة الجامعة والحوزة:
١٩	الانحطاط الثقافي والأخلاقي في العالم المعاصر:
٢٠	حفظ التعادل النسبي بين عوامل الهداية والانحراف في كل عصر:
٢٠	
٢٢	أكثر التطورات الكبيرة رهينة أفكار العلماء:
٢٤	أهمية الثورة الثقافية:
٢٦	دور الحركات الثقافية في استمرارية الثورة:
٢٩	مسؤوليتنا في مجال الثقافة (٢)
٣١	عرض لأوضاع إيران قبل شهر (بهمن) سنة ١٣٥٧ هـ.ش:
٣٢	الآفة الكبرى في العهد الملكي (الشاهنشاهي):
٣٥	استراتيجية الإمام الخميني + لإحداث التغيير السياسي:
٣٧	مدى التزام مسؤولي النظام الإسلامي بالأفكار والقيم الإسلامية الأصيلة:
٣٨	برامج أعداء الثورة لإضعاف القيم الإسلامية:

٤٠	تغلغل العدو في أجهزة الدولة التقنية والتنفيذية:
٤٢	خلاصة البحث ونتيجته:
٤٥	التعددية الدينية (١)
٤٧	الأزمة الكبيرة في عالمنا المعاصر:
٤٨	التعددية والتسامح والتساهل آليات لعمل صانعي الأزمات:
٤٩	التعدديون:
٤٩	مسؤوليتنا المهمة تجاه الشباب:
٥١	ماذا يقول التعدديون؟
٥٣	الردّ على الدليل الأول للتعدديين:
٥٤	الدليل الثاني للتعدديين:
٥٦	خلاصة البحث وتسلسله:
٥٦	الدليل الثالث لإثبات التعددية:
٥٩	التعددية الدينية (٢)
٦١	١ - العامل النفسي لنشأة الفكر التعددي:
٦٢	٢ - العامل الاجتماعي لنشأة الفكر التعددي:
٦٣	تقويم العامل النفسي للفكر التعددي:
٦٤	تقويم العامل الاجتماعي للفكر التعددي:
٦٦	نموذج تاريخي لتعامل الإسلام مع غير المسلمين:
٦٧	عودة إلى أصل البحث:
٦٧	التفسير الأول للتعددية الدينية:
٦٨	تقويم هذا التفسير:
٦٩	التفسير الثاني للتعددية الدينية:
٧٠	تقويم التفسير الثاني للتعددية:
٧٢	التفسير الثالث للتعددية الدينية:
٧٤	تقويم التفسير الثالث للتعددية الدينية:
٧٧	التعددية الدينية (٣)
٧٩	تذكير بالعامل النفسي لنشأة الفكر التعددي:
٨٠	توضيح آية {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا}:
٨١	وظيفتنا في اختيار الدين، وحكم متبوعي الأديان الأخرى:
٨٢	إشارة إلى نكتة نفسية:
٨٤	ما هو المبنى الفلسفي والمعرفي الذي يؤدي إلى التعددية؟

- توضيح التعددية عبر الاستفادة من مثال < الهرم الزجاجي >: ٨٥
- نظرية وحدة الحقيقة في المعرفة الدينية: ٨٧
- لا علاقة لاختلاف فتاوى المراجع بالتعددية الدينية: ٨٨
- عدم الاختلاف في مجال ضروريات وقطعيات الإسلام: ٨٩
- توضيح الاختلاف في مجال ظنيات الإسلام: ٩٠
- نفي التعددية في القضايا الخبرية وقبولها في المسائل القيمية والأخلاقية: ٩١
- الردّ على التعددية في الأخلاقيات والقيميّات: ٩٣
- أحكام الإسلام القيمية تابعة للمصالح والمفاسد الواقعية والحقيقية: ٩٥
- نتيجة البحث في التعددية: ٩٦
- التعددية الدينية (٤)** ٩٩
- العلاقة بين الليبرالية والتعددية: ١٠٠
- لمحة ثانية عن العامل الإجتماعي لنشوء التعددية الدينية: ١٠١
- تأسيس دين واحد عالمي: ١٠٣
- تحقيق هذه النظرية: ١٠٣
- الأصول الأخلاقية المشتركة والدين الواحد العالمي: ١٠٦
- خلاصة الردّ على نظرية (الدين الواحد العالمي) : ١١٠
- حدود الجاذبة والطاردة** ١١٢
- (العنف والتسامح) في الإسلام (١)** ١١٢
- مفهوم «الجاذبة والطاردة» و«الإسلام»: ١١٣
- هل يمكن تصوّر الطاردة في الإسلام؟ ١١٥
- مثال تاريخي عن طاردة أحكام الإسلام: ١١٦
- حكم الإسلام بالنسبة للجاذبة والطاردة في السلوك: ١١٨
- نماذج للسلوك الإسلامي الجاذب: ١١٨
- هل يوصي الإسلام دائماً باتباع سياسة الجاذبة في السلوك؟ ١١٩
- خلاصة البحث: ١٢٠
- تبيّن في البحث عن الجاذبة والطاردة في الإسلام تعريف كلّ من «الجاذبة والطاردة» و«الإسلام»، وقلنا: إن الجاذبة والطاردة قد تتعلق بشيء معين أو شخص كذلك أو فكر أو عقيدة، وقلنا: إنّ الإسلام عبارة عن مجموعة من القيم والعقائد والأحكام، وكلّ من هذه المجالات ترتبط بالجاذبة والطاردة في الإسلام. ١٢٠
- حدود الجاذبة والطاردة** ١٢٣

١٢٣	(العنف والتسامح) في الإسلام (٢).....
١٢٥	ثلاثة مجالات للجاذبة والطاردة في الإسلام:.....
١٢٦	تكامل الإنسان بين الجاذبة والطاردة:.....
١٢٧	علامة حياة القلب والروح:.....
١٢٩	تزكية النفس = الجذب والطرْد اللّازمين لتكامل النفس:.....
١٣٠	مثال رفيع للجذب والطرْد الروحي:.....
١٣٢	تفسير آية: (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ) :.....
١٣٤	أمراض الروح وسلامتها:.....
١٣٦	خلاصة البحث:.....
١٣٧	سؤال وجواب:.....
١٣٩	حدود الجاذبة والطاردة.....
١٣٩	(العنف والتسامح) في الإسلام (٣).....
١٤١	لمحة عن الأبحاث السابقة:.....
١٤٢	المرجع في تشخيص العوامل المفيدة والمضرة في التكامل الروحي:.....
١٤٢	سياسة الإسلام العامة في تبليغ الدين:.....
١٤٣	ألف - الاستفادة من البرهان والموعظة:.....
١٤٥	ب - الموعظة وصفقتها:.....
١٤٥	ج - المناظرة:.....
١٤٦	السبب في عدم استعمال القوة الطاردة في مقام الدعوة:.....
١٤٧	تعاطي الإسلام مع السلوك الشخصي:.....
١٤٨	تعاطي الإسلام مع السلوك الاجتماعي:.....
١٤٩	القوانين الجزائية سبب للنظم الاجتماعي:.....
١٥٠	القوانين الجزائية والقوة الطاردة:.....
١٥١	الدقة في تفكيك البعد الشخصي والبعد الاجتماعي للعمل:.....
١٥١	تعاطي الإسلام مع الدول غير الإسلامية وأتباعها:.....
١٥٣	رأي الإسلام في مجال الأعمال والقوى الطاردة:.....
١٥٤	خلاصة الكلام في الجاذبة والطاردة في الإسلام:.....
١٥٥	سؤال وجواب:.....
١٥٦	إذاً يفرض بحث العنف (الخشونة) في مقامين:.....
١٦٥	سؤال وجواب آخر:.....
١٦٨	ذكر نموذج تاريخي:.....

